

٦٨

التوشيح على

التوشيح

السبكي

٢١٧٢

٢٠٠٥







الترشيح على التوشيح ، تأليف عبد الوهاب بن علي تاج  
الدين السبكي - ٧٧١ هـ . كتب سنة ٧٧١ هـ .

١١٨ ق  
نسخة جيدة ، رؤوس الفقر بالحمرة ، خطها نسخ نفيس  
الأعلام ٤ : ٣٣٥ ، دار الكتب المصرية ١ : ٥٥٥  
١ - المنحة الشافعية ، فقه المذاهب الإسلامية  
٢ - تاج الدين السبكي ، عبد الوهاب بن علي - ٧٧١ هـ  
٣ - تاريخ النسب - ج - توشيح وترجيح  
الصحيح .



وقضى الله على هذه النسخة الشريفية على طلبة العلم الى ابد الابد لا تنوارس  
 بان الله لم يجعل مقدره تراوية اسلافه الرقات فحقنا الله بنفحاتهم واعاد  
 علينا من بركاتهم وسرفان لا يعطى من هذا الا لثقة مضبوطة او بر من محض راحة من اجل  
 الثواب الجليل لسانك من الخطايا فبه الدعاء ولو ادرى وجميع الاضمار وصلى الله على

# **كتاب الترشيح على التوشيح**

للقاضي باج الدر عبد الوهاب

ولد السرخ الامام العالم العلامة

في الدس السبكي بعد ما الله

برحمته واسلمها تسخ حنته

ورضى عنها وعن المسلمين

والمسلمات له رب

تحت الدعوات

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله وصحبه

وسلم سلمهما

كبراً ورضى

الله عن اصحابه

رسول الله

اعمر



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي جعلنا  
 من خلقه الطيبين

الذين هم على  
 الهدى والنعيم

الذين هم على الهدى  
 والنعيم والهدى

فان الله جعلنا  
 من خلقه الطيبين  
 الذين هم على الهدى  
 والنعيم والهدى

Handwritten notes in red and black ink at the bottom right of the page.



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**الحمد لله** المسخر للحد والسنا والصلاة على سيدنا محمد وآله واصحابه  
 الاصفبارنا لك تعلم ما نحفي وما نعلن وما نحفي على الله من سعة الارض ولا في السما  
**باب ما خالف فيه الشيخان النووي والوالد رحمه الله وهو**  
**مسائل** في بعضها الرافعي مساعد للنووي ولعله الاكبر وفي بعضها مساعد  
 للموالد وهو كبير وفي بعضها منفرد بنفسه برأي ثالث وهو قليل وسابغ الكل  
 ان شاء الله تعالى **مسألة** رجع الشيخ الامام رحمه الله انه ان شهد ان طيبان ان الماء المشمس  
 يورث البرص كونه والا فلا وعليه نص للشافعي رضي الله عنه اذ قال في المحضر ولا اكره  
 الماء المشمس الا من جهة الطب للرازيه عمر رضي الله عنه لذلك وقوله انه يورث البرص  
 قال الشيخ الامام متى شهد طيبان انه يورث البرص او طبب واحد بعين القول  
 بالرازيه او المحرم **قلت** اما مسأله طيبين فوجه مشهور واما الاكفابطبيب  
 واحد فهو مدحبه وسباني في بابه وكذلك لانها الى المحرم ورجح الرافعي والنووي  
 مدحها ان كرم في البلاد الحارة والاواني المنطبعة الا القديين **مسألة** وان  
 المنى ينقض الوضوء وفاقا للشيخ ابن الرفعة وللرافعي في كتابه الكبير في العقدة المسمى  
 بالمحمود الذي اشار اليه في كتاب المحضر عند الكلام على المجرى وميات ولم يسمه **مسألة**  
 وان التدفق لسر علامة للمنى وفاقا لابن الصلاح وكن في الرقم الا بريري **م** وان الشعر  
 على الجبل المدبوع ظاهر اما لان الشعر طاهر كما في احاديث رواتي ابراهيم البلدي  
 اي من **م** واما لانه بطهر بالدباغ كما صححه ابن عسرون وردد الاميرين ولا شك عند في مخالفته  
 الشيخين في انه نجس ذكره في مجموعه فان وجد نص على خلافه غير معارض بنص آخر

تم



فهو من احسان زلة الخارجة عن المذهب **م** وان فضلات النبي صلى الله عليه وسلم  
 طاهرة وهو راى ابو جعفر الترمذي **م** وان ما لادم له سائل ان كان ما يعجم  
 كالد باب فلا نجس المايح والا فنجس كالغبار وهو راى صاحب المقرب  
 ورجح الشيخان الرافعي والنووي عدم النجس مطلقا **م** وانه اذا اختلط بالما  
 الكبر المستعمل كان طهورا ولم يورثه قطعا الا ان عرج منه وجهه ضعيف  
 من المستعمل اذا كثر حتى يلع قلبين انه لا يعود طهورا وقال انما وقع الروضة في  
 من ان الصحيح ان المستعمل بعد رجوعه باطل في ما وقع فيه كلام للرافعي موهم  
 نفس اوله وهذا ذكره اما في الارجوزة التي سميتها الرجح وجمعت فيها هذه  
 المسائل واما ذكره لان من سطر الروضة حسب انا اهملنا هذا وانه مما اختلف  
 فيه النووي والوالد واخى ان هذا ليس مما نحن فيه بل هو مكان وقع على وجه  
 الغلط فلا يعد من المختلفات ولذلك قال الشيخ الامام في كتاب الرقم الا بريري  
 يسرح محضر التبريزي وقد نبه على هذا المكان في النووي لو تأمل ما بردي على  
 هذه العبارة لم نقلها ولو صح كلام النووي لانت البرك التي في المدارس والبيوت  
 عبر الحارة وكبر الاستعمال بها لا يجوز الوضوء في منها وهذا لا نقوله النووي  
 ولا غيره ولذلك **قلت** اما في الارجوزة فرد ما نقلوا واخى انهم لم ينقلوا واما عبارتها  
 موممة ولا ينبغي ان تعد اما كن السهو وطغيان الافلام من المختلفات بل ضرب عنها  
 صفحا **م** وان العلة في عدم طهارة ما لقي في الخمر لفساد الخليل تحريم الخليل لا  
 نجاسة المطروح وهو قول الامام واقضي كلام الشيخين رجع الماني **قال** الشيخ  
 الامام في سرح محضر التبريزي ولو قال قال كل منهما علة لم يبعد **قلت** وهذا





هو فضيه اراد الراجعي والروضه في اول كلامهما غير ان الراجعي صرح بالخلاف في ان العله  
 ماد العبد باسطر **م** وان شارب الخمر يحس باطنه لم لا يملك بطنه ابدأ وقد بعد هذا  
 خارجا عن المذهب وسأحكم عليه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى **م** وان المموء <sup>ب</sup>  
 اوفضه حرام وان لم يحصل منه شيء النار ولم يفصل منه شيء **قال** والنموء  
 بما لا يحصل منه شيء بالعرض اصعب بالعرض من النموء بما يحصل منه ذلك  
 في كتاب منزل السكينة وشرح النووي في شرح المذهب التحريم ايضا الا انه جعل ما  
 يحصل منه شيء بالعرض على العرض لانه اشد حرمة مما لا يحصل منه وهذا كلامه في  
 كتاب الزكاة وشرح اعني النووي في باب الاداء في حل المموء **قال** الشيخ الامام  
 فاما ان يحل المحرم نفس النموء والمحلل استعماله يبعد وقوعه فلا منافص كلامه  
 او غير ذلك **م** وان حليه الكعبه وسائر المساجد بالذهب والنفضه حلال **قال**  
 والمنع منه في الكعبه ساد عن المذاهب كلها وان حلى النساء بقلاده فيها فقد منقو  
 جلال ولهم به موضع خلاف وسنجد الفرع في مسائل الزكاة **فصل م** وان الموجب  
 للوضوء دخول الوقت ذكره في تفسيره في آية النجوى وذكره ايضا في كتاب كشف الغم  
 ونقل فيما جسد ان الشيخ اباحا من ذكره طاهر المذهب **قلت** والشيخ ابو علي  
 ذهب الى انه احدث وقيل احدهما شرط الاخر والنووي حكي الاوجه في المسئلة في  
 شرح مسلم في باب وجوب الطهارة للصلاة ولم يذكر دخول الوقت بل جعل موضعه  
 القيام الى الصلاة فلعله عبر عنه به ولم يذكر احدهما شرط الاخر بل جعل موضعه  
 ما قاله الراجح عند اصحابنا من انه يجب بالامر بالحدث والقيام الى الصلاة والمسئلة  
 المذكور في الراجعي باب الوضوء وليس الروضه **م** وان الحدث حدثا اصغارا

بالعرض

النفس

انفس الماء ولم يكن بعد ترتيب فيه لم يصر وضوءه وهذا موافقه الراجعي فيه **م**  
**قال** الشيخ الامام ولذا ان امكن اذ انوي رفع الجنبه عامدا لانه متلاعب والراجعي  
 والنووي صحح الوجهة والحاله هذه **م** وما الى ذكر اهة غسل الوجه لراس بدل سحبه  
 لانه سرف وعزاه الى الاكبرن وصحاح عدم الكراهة **م** وقال ان دعت حاجة  
 الى التشفيف في الوضوء فلا كراهة ولا اولوية في تركه **قال** وليس للسائق نص  
 في مساله التشفيف واطلق السحان فيصح استحباب ترك التشفيف وفضيه  
 كلامهما لا فرق بين الحاجة وغيرها اذ حينئذ وجها بالكراهة في الضيف دون  
 الشئ وهذا الوجه انما اخذ عدم البرد كذا في الراجعي عن القاضي وذلك هو  
 الحاجة وما زاد عليه ضرورة **م** وان من غاسه يغسلها ثم يغسل اذا كان جنبا  
 او سواه اذا كان محدثا ولا يهل غسلها قبل غسل الجنبه او الوضوء فان كلامهما لا  
 يعني غسلها واقاما للراجعي وحلا للنووي **قال** هذا هو الراجح لان الماء ثوبه لرفع  
 الحدث وازاله الحب على اليد كالمسح به كذا في المستعمل في الحدث هل  
 يستعمل في الحدث وعند زوال الخاسة قد حكم له بالاستعمال فلورفع الحدث  
 فاما ان حكم بارتفاعه بعد زوال الخاسة وهو متعذر لانه صار مستعملا او معه  
 فذلك لهذا المعنى لان الاستعمال مطول لئلا يطأ فلو حكم برفعه في تلك الحالة  
 لكاف حكمنا الطهارة بالماء المستعمل كافي قوله لغير المدخول بها ان طلعك فانت طالق  
 فاذا اطلقها لا يقع المعلقة لمصادقها حال البينونة ولا يخفى ان صورة المسئلة ما اذا كان  
 الخاسة لا تحل من الماء والعضو وكان الماء كبيرا او قليلا ولكنه يجب تركها بلا فاة  
 اياها فان استغنى واحد من الامر ولا يكتفى قطعا لان الماء لا يصل الى العضو والاستعمال



او نجسا وقد وقع في باب صفة الغسل من شرح مسلم للنووي ان من شرطه ان يكون  
 البدن طاهرا من النجاسة فان اراد طهارة كل جزء منه فهي موافقة لاحاب غسل النجاسة  
 قبل رفع الحدث وان اراد ان لا يكون مجموع نجسا فهي مسلمة حسنة ان سلم حكمها وبكون  
 الخلاف في غسل النجاسة قبل رفع الحدث بخصوص النجاسة بعض البدن اما اذا كان  
 كله نجسا فلا بد من ازالة النجاسة قبل الغسل قطعا لان النجاسة جنبه قد يحول من الماء  
 والعضو وان لم يحل فاعينها جنبه مستبعد ولكن هذا نظرا والامر فيه دائر  
 من اختلاف كلامه او زيادته مسألة في الموافقة عليها نظرا وقد وقع من النووي في  
 هذا الباب من شرح مسلم موضعان هذا احدهما والثاني **قال** سعي لمن اغتسل  
 من ابان سعط له فقه وهي انه اذا استنجى وطهر محل الاستنجاء بما يغسله بعد بنيه  
 غسل النجاسة لا رعا عقل عنه بعد الى اخرها ذكره في جواهره الله خير القديس على ميم ولكن  
 لم يزل ذلك ان يهتد المعتسل سنة وهي البقاء ما عالى البدن **مر** وان الغسل لا يورثها  
 من زيادة الوزن وعدمه فان الفضل لا يعتبر وقد ظهر المحل ولو كانت اقل من فلس في  
 طاهر وان اراد وزنها لان علم الحكم بالطهارة وهي ان البطل الباقى في المحل بعض المفضل كان  
 له حكمه غسله بوجوه مع زيادة الوزن وهي تقطع بان غير النجاسة اما في الماء واما في التوب  
 ولكن لا انزل ذلك فليست زيادة الوزن حائز لها **التيتم** واما سعي الجيرة اذا يتم  
 ان ولم يحدث فان كان حينا لم يعد الغسل وان كان محدثا اعاد ما بعد غسله وقاما للرافعي  
 واما النووي فانه رجع ان الحدث لا يحتم فلا تعد شيئا من الغسل وسببه الى الاكبر ولم  
 سلم له السمع الا ما ان الاكبر انما رجع **مر** وان العاصي سقم لا يتم لان سفر المعصية  
 لا يعلو رخصه فخله ان يعود لاسيما اذا امكن الرجوع والصلاة ما قبل خروج الوقت

دهور

وهو وجه لم يستبر في المذهب **قال** السمع الا ما هو عري في النقل قوي  
 في المعنى والراجح عند الشيخ انه يلزمه ان طهارة صلى النبي لم بعد **مر** وان  
 المسم اذا وضع سائر الخرج على غيراته بفضي الصلاة فكل من الصلاة من الجمهور  
 نحو ان الغرض الثاني وهو راي الشيخ وهذا يعرف السمع الا ما من مخالفة  
 الجمهور ولا يبالى **قلت** وهذا الخلاف لا حدود له **مر** وانه يكتفي للتيتم  
 واحد كما صحه الرافعي **قال** في شرح المنهاج انه الاصح د ليل الامد هبا مريان  
 كما صح النووي ثم اطلق ما كتاب الرقم الا بيري ان الاصح ضربه واحد وقضيه  
 اطلاقه ان يكون عماد صحه مذهبها كما يصح د ليل اعترافه في كتاب الرقم  
 بان وحب الصريح هو المسهور المنصوص وفول الجمهور ولذلك اعترف  
 في شرح المنهاج ذلك ان لا بعد هذا الرجح من المذهب لولا اطلاقه لفظ  
 الصحيح عليه وكل حال هو من الاماكن الى رجع فيها الرافعي رحمه الله خلاف قول  
 الاكبرين وبالحكمه لست انوان الشيخ الامام بقول بان وحب الصريح راجح  
 عنده مذهب الا عرافة في الناس المذكورين بخالفه النص والجمهور **الحضرم**  
 وانه لا يجوز الاستسناع ما كايض الا بما فوق الازار وهو قول الرافعي واختار  
 النووي من انه يباح ما عدا الوطى مطلقا ومرة انه انما ساحت لورع مام الوطى  
 ولعل النووي لا بعد احصائه هذين من المذهب لا عرافة بان النص على خلافها  
**الصلاة** **مر** وانه محرم على من اتم الصلاة وقد نفي من ومهما ما يبع جميعها ان ينها  
 حتى يخرج الوقت وهذا وجه حكا في زيادة الروضة عن القاضي الحسين  
**قال** السمع الا ما من رحمه الله وهو ضعيف في النقل قوي في المعنى وقد صح

طاهر وقد نزع ولما بالذهب  
 عند اللام وهو

صار  
 صرح





السحان انه لا كرم وحكا وجها انه بكرة **قال** السحح الامام وسعي ان يكون على  
 صحيحهما الجواز اذ اتمها بعد الركعة الاولى اما اذ اتمها في الركعة الاولى  
 حتى خرج الوقت فقد صدرها فصا والحكم بحوارف بعد **م** وان من اوقع ركعة من الصلاة  
 في الوقت حكم سفا الوقت بالنسبة اليه ومحور هذا ان المساح الملاء وان يوافقوا على  
 ان الصحيح ان من اوقع ركعتين في الوقت فكلها اذ الان الركعة لما اشتملت على معظم افعال  
 الصلاة وكان ما بعدها كالركعة الاولى جعل باعافدا خلتوا بعد ذلك فظاهر كلام  
 السحح ان ما فضل عن الركعة خارج عن الوقت وان وصف بالاداء **قال**  
 السحح الامام وهذا هو الذي سدد راي الدهر من كلام الاصحاح وظاهر كلام السحح  
 الامام نرجح انه حكم سفا الوقت بالنسبة اليه ويكون العبادة كلها مفعولة في الوقت  
**قال** السحح الامام وهذا هو الذي يدل عليه كلام السافعي واطال في تقرير ذلك  
 ولا سعة فيه فيقال تنف بقال بعضها خارج الوقت ولم يخرج لان عند ان المسارع بقا  
 الوقت بالنسبة الى من اوقع ركعة منه وسعي ان ينشئ على هذا الخلاف من اراد ما خبر الصلاة  
 الى حد يخرج ما عدا الركعة عن الوقت اذ قلنا ما صححه من ان الكل اذ اقل الان هما ان صححا  
 حرم ذلك لانه اخرج بعضها عن الوقت وهذا صراحا وحولاه المذهب وردد السحح  
 ابو محمد في ذلك ولا وجه لردده الا على راي السحح الامام فان الوقت باق **قلت**  
 انقول السحح الامام بالماخبرنا على اصله **قلت** لا يلزم ذلك فانه قد لا ينعى الوقت  
 الا في حق من لم يخرج عن الان هذا امر حكى وقد قدمنا انه بحكم المذهب يخرج الوقت لمن دخل  
 والوقت متسع وان كان فذلك الركعة في الوقت **م** وانه يصبر للزوم الصلاة على من زال  
 عدله من صبي وحنون وكهر واغما وحيفر ونفاس ماسع زمن الطهارة زاما على زمن التكبير

او الركعة على الخلاف فهما مال اليه ولم يصرح به والحاصل ان الصحيح عند الملاء  
 انه كسعي فميزال عدله ان سعي من الوقت مفدا ومفدا في كسيرة لا ركعة وحجب العرض  
 بادراكها من الوقت وهل يصبر مع العذر المذكور اذ ان زمن الطهارة منه قولان  
 اظهر ما عدا لا بشرط ومال هو الى انه بشرط **م** وقال بمن لم يدرك من الوقت  
 قدر الغرض ان كلام الاصحاب بعضه انه سقط الوجوب من دمه بعد السوب اول  
 الوقت وان النووي صرح في شرح المذهب بانه بين عدم الوجوب قال والاصحاب  
 حلوا الوجوب باول الوقت والاستقرار بالمكن كما في الركعة **م** وان الغرض على فعل  
 الصلاة لا يجب على من اخرها عن اول الوقت وصح النووي في شرح المذهب وحقق  
 المذهب الوجوب كما هو راي القاضي ابو بكر بن المدايني في اصول الفقه **م**  
 وان باخير العشاء ما لم يخرج وقت الاحياء افضل من بعدتها وهو احدى **قال**  
 ومحلها اذ الم يتم من عاف ان يؤتمه بعلية مفعون عليه الصلاة فان خاف  
 فالقديم افضل وقد هو في النووي هذا في حق المذهب **م** وان لا يراد للظهر  
 لا يخص البلاد الحارة بل سدة الحركا فيه ولو في ابرد البلاد **الادان م**  
 وان الادان فرض كفاية ورجح السحان انه سنة **م** وان ترجمته للعاجز جازين  
 ان لم يقم به القادر **وقال** النووي لا يجوز ان يكون جمع منهم عزيم  
 وان الامامة افضل من الادان وهو قول الرافعي **قال** السحح الامام في  
 والسلامة في تركها ومن يضايغه طلب السلامة في ترك الامامة **م** وان من  
 جمع من صلاتين جمع ناخير وودم الفايضة بودن لفريضه الوقت ولا سقط  
 ذلك بالادان للعائته وهو قول اي الفرج السرخسي **قال** السحح الامام في





كلام الشافعي في البوطي ما ستر اليه **م** وان الحائض والجنب لا يحسان المودن وهذا  
قد استغرب بحزم الراعي والنووي خلافة وهو ظاهر ولي في النوشح عليه كلام **م** وان  
ومنا لان الاول للصبح قبل طلوع الفجر قال وهو وقت السجود ورجحه القاضي الحسين  
والمووي والبعوي ورجح النووي انه من صفة الليل والرافعي انه في الساعات سبعة الا  
وفي الصنف من نصف سبعة **الفصل** **م** وانه يصح فعل الفريضة على الراحلة وان لم تكن  
واقفة لعدم الوحل كما دل عليه الحديث وهذا قاله حنا والاصحاب لم يصرحوا  
بصوره الوحل وانما قالوا لا يجوز الا لضرورة من خوف نفاع عن الرفقة او خوفه على  
نفسه او ماله فان جعل الخوف مودنا للخوف على المال فهو والسحان متفقون والا  
وهو الظاهر فهم مختلفون **م** وان يعلم الفعلة فرض عن المسافر سفره يغلب الاحتياط  
فيه **وقال** النووي واجب على المسافر مطلقا ولم يذكر هذا القيد لا يبر ولا غيره فقلعه  
لم ينع المسافر الا من يعذب عليه الاستنباه لا كما في الحجج الاعظم فاهم كاهل مدنيه في الحقيقة  
رحل ويقم ويكرهم العارفون **م** وان من سبب الصلاة الخطا ما لظن بفساد النفس ولا تخريف  
وصور المسئلة ان سبب الخطا بغيره بالصواب فان لم يظهر له وجه الصواب استأ  
لا يحاله **صفة الصلاة** **م** وان السنة في رفع اليدين في السكرات ورفع اليدين في السكرات  
فان كان في رسلها بعد فرائعه وصحة البعوي وصح الاستحسان انه سبب في الرفع مع انشد السليبي  
ولا استحباب في الامتناع على ما في اصل الروضة فان رفع من المكبر من تمام الرفع او بالجلس  
اتم الباقي وان رفع منها خط يديه ولم يستند الرفع وفي شرح المذهب صحح ان اسماها مع  
انها به انضمام وانه سبب فراه السورة او شي من القرآن بعد الفاتحة في المائة والرابعة  
وهو الحديث **م** وان ما موم الجمهور لا يقرأ غير الفاتحة ولو كان بعيدا او كان صم **وقال**

السحان في هاتين الحالتين يقرأ السورة وان الامام لا يرد في الاعتدال على قوله سح  
الله لم يرد في تلك الحالة لان كونها بحضور من راضين بالنطول قال هذا الذي قاله في  
شرح المذهب ودرج والدي في الرافعي والروضة وحسن المذهب انه يرد في السجود  
ومل الارض ومل ما سبب من بعد قال وفي مختصر المزي اشار اليه **م** وان يرفع  
من يصح فاعدا في موضع فاما افضل من الارض فراض نضا واحدا نص عليه في البوطي ورجح  
السحان ان الارض افضل **م** وان الموضع الذي يسبب الا بقاء وهو افاضل الرحلين  
ووضع اللسان على العقبين اما تسن من السجود خاصة وكراهه فاما عداها والنووي  
اطلق استحباب هذا الاقفا فاصح كلامه استحبابه في جلوس النجبة وفي الشهادتين مع  
اعرافه فان النص على استحبابه انما هو في الجلوس من السجود والرافعي اطلق الكراهة غيره  
صح في تفسيره المصنف عا ذكر ابيها وجعل يسنه هذه المهنة مرجوحا فلا يلزم من  
كلامه جعل الاقفا توجع فلا يوجد منه ترجيح في هذا الاقفا والحافظ البيهقي حص كراهه  
الاقفا بالجلوس الاجر هذا الاقفا عند الشيخ الامام لا سبب اليه من السجود وكراهه فاما  
عداها وعند البيهقي انه سبب فاما وفي السجود الاول ولا يكره الا في الاخرى على الاطلاق  
النووي صحح في الاربعه والاطم للرافعي فيه وهذه المسئلة ليست هاب الترجيح الذي ذكر  
فهذه المسائل احران عبارة الروضة غير مخلصه في المخالفة فاه ودرود اطلاقه الي  
السعيد مادون من السجود ويجوز الاعتراض عليه لفظيا ولا يجعل مخالفته ضرر  
اما الاقفا المسع عا ذكر اهنة من الرافعي والنووي والشيخ الامام فلهوان مجلس عا وركبه  
ناصر بركيته **قال** الشيخ الامام والنووي اصل النحر لا كله يعني الجلوس على وركبه  
ونصب ركبته ان يلقى اليه بالارض وينصب خدبه وساقه وركبته مرتفعات



هذه المستوفى عن المطهر **م** وانه كفي في الشهد وان يحذر سوله ولا سطرط الاضافه  
 الى اسم الله مطهر الى كفي مضرا وهو الذي يعله العرافون وساق الروضة بسفي رحمه  
 لكن المنهاج من اصل الحرور من رادته انه سطرط ذكره مطهر مفقود وان يحذر سوله الله  
 فخرج في الاكتفاء بالاصار وحيان اصحهما عند السبح الامام ولعله الذي يظهر رجحانه من ساق  
 الروضة الاكتفاء واصحهما في اصل المنهاج ورادته عدم الاكتفاء فامله **م** وان يحل الاول  
 المحكيه في الموت فاما عند الصبح في الاستحباب للمازله وفي الجوار لغيرها وقال السافعي في  
 الجوار مطلقا والنوى في الاستحباب مطلقا **م** وانه يستحب السلام ان يقول في ثيابه  
 بعد السلام عليكم ورحمة الله في اخر المسلمين وحكي في المسله لانه اوجه في صفة مستقل  
 فيها تضمنته فما واه المجموعه واعرف بان الذي رجحه وجه عندنا غير مستور **فصل**  
**جامع م** وفان ان يترك السجده فيمن يصرحي وعنف مد مسح الحف في صلاته سطلانا مفيد  
 بما اذا لم يكن عالما حين الدخول بحال فان علم لم ينعقد ولذلك قال فيمن صعد افعالا **جيب**  
 ان علم ان فوته لا ساسك لم ينعقد ولا ينعقد بمرتبطل عند عدم التماسك والرافعي قال  
 فيمن صلى ولم يدافع الاحسن اذا علم انه لا ساسك انها يبطل وبه حزم النووي **م** وقال  
 ان في صحيح النووي صحة صلاة من وقف عمرا في خايبه وصلى على احنان **م** ورجح  
 ان من دخل السجده في وقت الصلاة الكراهة لصلى الخبيبه لا لمره الخبيبه **قال** واما المكروه  
 الدخول قال وكذلك من اخر الغايته لبعضها وقت الكراهة المكروه له ان يخر لسان بسفي  
 والسحان صحافي باخير الخبيبه لذلك الكراهة وحرما في اننا المصل كراهة ما خبر الغايته  
 لسفي هذا الوقت وبمرطلاف ما حزم به امام الحرمين وعبارته في الهايه واد احرنا  
 على طريقه الاصحاب فلو قصد الحضور في المسجد في هذه الاوقات لا غنى وفان سقيم الخبيبه



من عرك اده كما لو قصد فضا فابنه الى هذا الوقت **م** وان وقت صلاة العيد وقت  
 الصلوات من ارتفاع الشمس لا من طلوعها خلا فالنوي فيها وللرافعي في العيد **م** وان العبد في  
 الاقدام اعاد الامام لا المأموم وهو راى التقال فلو اصرى سافعي يحسب فرجه صح  
 او قصد فلا عكس ما قوله السحان هذا احساره مذهبها وساق اختياره **م** وان من سها  
 في صلاته وسلم ساهيا فلان يسجد لله ولو لم يطل التهور لنضيل لم يصبر عامدا اذا سجد في القبا  
 احد وجهين اما ان يقال ان هذا السلام غير محل بحصوله عن سهو فليسلم مع اخري عقيب سجود السهو  
 ان احب فعله او يحذر عنه ان لم يحجب وهذا قول امام الحرمين واما ان يقال انه محل ثم اذا سجد لا  
 يصبر عايذا وهذا ما ذكره النجاشي في الهدى انه المذهب ولم يرح الوالد شيئا من هذين الوجهين ولنا  
 اعدو في ذلك فان صاحب الهدى لم يرد سجود بعد السلام ولا قاله في الحديث والامام وان  
 ومن نظره حسب قال السلام سهوا لا ينعقد به فهو باطل في صلاته فيمكن ان يقال في جوابه هو ليس به  
 تسليما واعا سلم ساهيا انه سها فالسهو في السهول في السلام فما ادى السلام الاعمال غيراه  
 تاس انه سها فلم يص سلامه على الصحة والاصحاب لم يهتم عود الى الصلاة بعد الجليل ولا يكاد يعقل  
 فالمسله مشكله **م** وان التخيخ في الصلاة لا يبطلها وهو ما عزا من في هزم الى النض **م** وعلى البطال  
 فاد التخيخ امامه والصحيح لا ينافيه المأموم على العذر **قال** السبح الامام هذا اذا كان العذر  
 محتملا **م** وان السحان عذر في الظلام وان كبر وحالت السجده والمحذور في صورة الكبر **م** وان من وصل  
 النور نواه الى سبع **قال** السحان الى اى عشره ومن وصل قال النووي في سؤى الاستفاد الوركا لاخير  
 وقال السبح الامام ولا يترك النور الا لاخير وزعم لا يترك الا لاخير والحديث معه **م** وان من لا  
 يحسن الفاعه ولا سيما من القرآن باي الذكر وما الدعاء بخرا ولا مغنيا عن الذكر اذا قرأ **م** وان الحامه  
 فرض كتابه على المعتمدين والمسافرين خلافا للرافعي حيث قال سنه مطلقا والنووي حيث قال فرض كتابه



على غير المسلمين **م** وفي كلام الوالد ما يؤخذ منه سبيله الى انها فرض عين **م** وان معناه الجماعة  
اذا تركها العذر حصل له اجرها ونقل صاحب الجرحه على الفقال ان باوكها العذر اذا كانت مقصودة لولا  
العذر حصل له فصلها ونقله ان الرفعه في الكتابه عن لمخص الرواي واستشهد له حديث والرواي  
انما عزاه في الجرح الى الفقال فلهذا جرى عليه في الجرح وهذا الملع من قول الوالد من وجه لانه ينص في حصولها  
لما صدقها وان لم يكن معادها ودونه من وجه لانه يشترط في حصولها ان يكون قصد لولا العذر والوالد  
كفي العادة السابقة وان لم يحصل قصد عند الخلف وحديث اداس من العبد يقول الله ملائكة كتبها  
لعبد ما كتبنا كتابه في صحته من اعمال الخير بل على ما قاله الوالد ويرد ذكر الرواي الحديث اوائل الثاني  
واطلاق النووي شرح المذهب قوله ان تركها العذر لا يحصل له اجرها فان جعل سببها لا للصوريين ومطالع  
كلامه حصل في المسئلة ثلثة ايام **م** واما من احرم اكثر من ركعة ولم يجز عدد اركعة على شهادته **م**  
وانه كرم للامام اذا احسن باصل وهو رآه اولى الشهاده الاخير ان سطره والنووي قال لا يجب وقال  
الوافي جاز فقط ان لم يفرق من داخل ودخل **م** وان المير والى امامه الصلاة من الاعمي وموراي  
صاحب النسبه ومطعم الما ورد في ودرضا للمافى طامر الدلالة عليه وقال السخان مما سوا  
واسار الى انه المصوض وان عليه عماد الاحباب **م** وان المسعد اول من المعبر ومير الذي رجع اليه  
الفقال واصغر عليه البعوي وقال **م** المعبر اولي **م** وان العبد الفقير اولى من الحر غير الفقير  
ورع الجمل وصحاحا انما سوا قولها في الاعمي والبصير **م** وان من صيا وصد م ادر ك جماعة فضلا  
معهم وقلنا الجديد وموان الفرض الاولي بنوي اعادة المفروض وقال الوافي بنوي الفرض  
وقد ترك على ما قاله الشيخ الامام فلا يكون بينهما خلاف وقال النووي لا تعرض للمفرض بل  
بنوي العرب او الطهر متلام **م** وان ساواه الماموم للامام في الموقف لا يكره وان كان الاحب  
حله فلهذا خلافا للنووي حيث قال شرح المذهب كرم المساواه **م** وان الشرط في الموقف

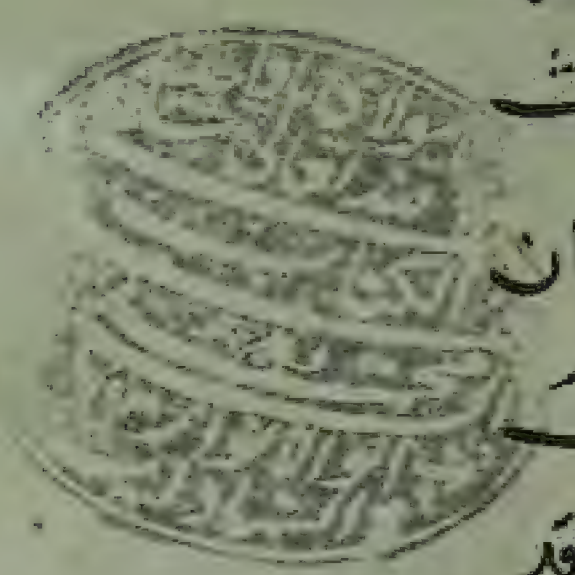
لا يرد

في السابق كمن اوصفه بواصل المتأكب ان كان بنا الماموم عن الامام او ساواه فحب  
انصال صف من التباين الى الآخر ولا يضر فرجه لا سيع وانفا وان كان حلف بنا الامام  
استرط ان لا يكون من اخر صفه الامام واول صف بنا الماموم افضل كرم ثلاث  
ادرع **م** وان الحديث التابع لا يبر في عز واد انوي اقامة او سفر لم يعتبر بنيه وهو  
كالعبد والزوجه اذا لم يعرف مفسدا لا مير **م** وان امام المسافر اذا امان بخدا مقيما  
ام وان لم يسق من الاقامة خلافا لها فيما اذا استسقم **م** وان من نوى الاقامة ليجاز ما رجا  
كل ساعة بخان قصه تسعة عشر يوما وقال السخان بل بما يسه عشر **م** وانه اذا جمع المطر  
سقطون المطر وجود اول الاولي بل كفي وجوده في اشياها **الجمعة م**  
وان السعي الى الجمعة واجب اوله لدا وهذا مراع له لم يفتح الاحباب واما السعي الى امام  
استخرجه استسما فلك ان بعد من سائله الى اداء اليها اجتهاده المطلق لكونه اماما  
ذلك من القرآن لان اصول المسافعي رضي الله عنه ولكن بعد من سائل المذهب الى اداء  
اليها اجتهاده المفيد لان اصول المسافعي لا ياباه ومد كان السعي الى امام جمع له الاجتهاد  
ان المطلق والمفيد من ذلك من عرف محله من العلم لكن عاها البس ما خالف فيه السخري  
ما وافقها اذ لا يصرح لما بالسلة **م** وانه ليس كلما كان عدما في ترك الجماعة يكون عدرا في الجمعة  
بل سعي ان كلما سادت سفته مشقة المرض يكون عدرا فاما على المرض المصوض وما لا فلا  
واعلا يجوز في بلد واحد وان عظم وكرب ساجده واسعت بحاله وفرض احتياجا اهله فيه  
الى جمع اكثر من جمعه وادع وكادع في اتفاق الامة عليه قبل بحديث البدع وبارع في تحقيق الحاجة  
**م** قال **م** على سلمها يصلي اهلها الطهر ولا يجمعون وعدم من عظام الدين وحرام المبتدع عن جمعين  
بل وصف في ذلك مصنفات واحمها قاب الاعتصام بالواحد الاحد من اقامة جمعين بل



**م** وان المرحوم اذا لم يمكنه السجود حتى ركب الامام وقلنا لا يطهره ركع معه فمجد على بطم نفسه جاهلا  
 ثم سجد ما سجد له وهو الذي في المنهاج لكن في الروضة وشرح المذهب خلافا **م** وان يحججهما قوله  
 اي اسحق ان المقيم المستوطن لا يسجد به الجمعة لا يسجد عليه دليل وما الى قول ابن مبرورق انها سجد  
 به **م** وان الوجه محض الخلاف في ان اللام وفي الخطبة هل يحرم لمن عدا الاربعين اما الاربعون  
 فخطرت عليهم اللام واوجب السماع حرما وهذا طرفه الغزالي واستبعدها الرافعي وسعه النووي **م**  
 وان المرض اذا احصر الى الجمعة ولو قبل دخول وقتها ولم يسجد عليه الا سطر حرم عليه الا بصرف وان  
 سق ولو بعد الاقامة جاز اذا كان قبل الاحرام **الحرف م** وان الصف الموحى في صلاة عسفات  
 بحرس الركعة الاولى ولحمد المقدم وعلية السج الواحدة وجماعة لصحة الحديث فيه واكثر الحراسين  
 على عكسه وهو المضى ورجح النووي جواز كل من الامرين **م** ولذلك الخلاف في السدوم والناخير  
 ويمكن ان يجعل هذا ما حرج منه عن يدب السافعي لا يصرح طلعة النحر والنصر في صلاة الخوف والعصر  
 بان المصوم خلافه لكنه **قال** ان قوله اد اصح الحديث فهو مدعي مستند من جعل هذه التفتية هذه  
 غير ان كلامه في كتاب معنى قول الامام المطلق اد اصح الحديث فهو مدعي ما شاع في صحة هذا المستند  
**م** وان الحراسة تكون في الركوع حيث يدعوا الحاجة اليه وذلك فيما عدا صلاة عسفات **قال** النووي  
 انه ذهب الى احكامه في الركوع وركع الجميع وذكر ان القول بان بعضهم يحرس ولا يركع وجه شاهد سكر  
**قال** الشيخ الامام فان اراد في صلاة عسفات فصحيح وان اراد مطلقا فممنوع بل الصواب القول  
 به اذا دعت الحاجة اليه **م** وان مقدار ما محل النظر فيه او النظر في من الحرار اربع اصابع ويدرأى  
 النووي في النظر وقال في من الروضة رجع فيها الى العادة فللراي خالف راى صاحبيه  
**الاستسقام** وان اخراج البهائم في صلاة الاستسقاء على طاهر النحر لا يسحب ولا يكبر وصح  
 الشخان استحبابه وقيل كره **م** وانه ليس من اداب الدعاء انه يذكر في نفسه ما عمله من صالح فيجعله شائعا

ذكره في كلامه على الغار والسحان جزاء به من الادب وقال الامام في النهاية ان الصبي لا  
 لا يحكمه عن المضى كرقصه الغار والشيخ الامام سكت على الاستدلال بالحديث  
 وقال ليس في قولهم ان ثبت فعلنا الشك في انه هل وقع خالصا **الاجاب** **م** وان  
 المدرس يجب غسل الميت اي يحصل المفا ولا يحض استحبابه بالغسله الاولى وقال  
 الشخان سقى الاولى المدر وقال الشيخ الامام يحض الاولى لا وجه له **قلت** وقد  
 لا جعل منهم خلاف وقال انما حصصت الاولى لذكر حصول المفاها غاليا **م** وان الوتر  
 اذا انفقوا على المضايقة في الكفر وقالوا لا كفنه الا في توب واحد عن وحاز لهم ذلك  
 وهو قول صاحب المذهب وقال النووي لا يفسر قول صاحب السمة انه على الخلاف  
 فيما لو سار غوا او الصحيح انه يكون جسيما في ليلة **م** وان السقط الذي لم يطهر بعد خروجه  
 امان تترك على الحياة فالضابط في غسله والصلاة عليه الحلق والنصور قال وقد يبلغ  
 اسيرين واربعين ليلة فان لم يبلغها لم يصل عليه وكذا ان بلغها في اطهر القولين لعدم يقين  
 احياه وله ذلك لا يرت فلا يجب الصلاة عليه ولا يجوز ما لم ينظر امان الحياة والسحان قال  
 ضابطه نوع النسخ لا الحلق والا ودرج اربعة اشهر فلا يصل عليه قبل بلوغها وكذا العدة في  
 ان لم يطهر امان الحياة فاحللتهم انما هو في الخبر عن الخالص مع اتفاقهم على الصلاة اذا ظهرت  
 امان الحياة **قال** الشيخ الامام لا سكت ان النسخ والنصور بعد اربعين شهاده حديث اذا امر  
 بالنطفة شتان واربعون ليلة نعم الله اليها ملكا مصورها وحلق تسقيها وبصرها وحلدها وعظامها  
 الحديث رواه مسلم **قال** والوجود يشهد له فسعى ان يكون هذه الدقة هي الضابط قال ولما  
 نفع الروح فلم يبق عداد بل يفتي الجرم ما قبل الاربعة اشهر ولا المنع منه والامكان حامل  
 حصول الحلق والنصور هذا حكم الصلاة عليه **م** **واما** الغسل فمضى عليه عمل وان لم





يصل عليه فالراجح وهو مخصوص الامر انه يغسل **م** واما اللعن فمحلها الشحان ما بعد الغسل وقال  
 الامام والغالب انه مانع للصلاة ولم يرح السج الامام ههنا سبوا وانفقوا على وجوب المواراة بحرفة  
 فسرهما الدافعي بما يكون عرهبه التلفين وسند كرها فيه **م** وان هذا اللعن الواجب للمواراة هو  
 حرفه سارته من غير ان يكون محيطه به احاطه اللعن وقال النووي سعا للشيخ عز الدين بن عبد السلام  
 معناه نوب وحمل عام اللعن لانه انواب قال الشيخ الامام وفيه نظيران السلبه انواب لا يجب  
**م** وان الاعلام موت المست مجرد الصلاة من غير ذكر شيء من المناقب حسن محب وما سواه مكروه  
 قال وقد سئلتني الى الحرم **م** وان الناحه سعت في التكبيرة الاولى من تكبيرات الحنارة وصححه النووي  
 في كتاب التبيان **م** وانه لا يصل على عصى الا اذا انفصل في الموت اما معه او بعده اما اذا انفصل  
 وصاح حتى فلا يصل عليه وان مات صاحبه بعد ذلك واطلق الشيخان يصح ان يصل عليه اذا  
 علم موت صاحبه وقال الشيخ الامام ينبغي ان تحمل على هذا **قلت** فان حمل ولا خلاف بينهم في  
 الرجح والا وهو الاطهر اذ المسئلة لانه اوجه لانه جمعها هو في شرح المنهاج فالمخالفة موجودة  
**م** وان ادخال اثنين اسندا في القبر للدفن من نوع كرحلن وامر ابن جابر مع الكراهة وعن السرخسي  
 انه لا يجوز قال الشيخ الامام وسعه في شرح المذهب وفي عبارة غيره ما يعنيه انتهى **قلت** عبارة  
 شرح المذهب لا يجوز ان يدفن رجلان ولا امرأتان في قبر واحد من غير ضرورة هكذا اصرح بانه لا يجوز  
 السرخسي وعبارة الاكثر من الدفن اسان في قبر وصرح جماعة بانه يستحب ان لا يدفن اسان في قبر اساني  
 ولست صرحه في انه يوافق السرخسي على عدم الجواز وانما صدرها وقدم مقالته بينهم ذلك  
 وقد اطلق في الروضة نبعا للدافعي ان المستحب حال الاختيار ان يدفن كل ميت في قبر وكل هذا في الدنيا  
 اما في الدوام لا يجوز ادخال ميت على ميت حتى يلى الاول بحسب لا سفي منه شي لا يحم ولا عظم  
 ويصير ترابا **م** واه يستحب ان ينظر بالصلاة على الميت حضور اربعين نفسا او مائة نفس ان ارجح حضور

مرسا واطلق الشيخان انه لا يجر الصلاة لزيادة مصليين قال الشيخ الامام وكسب كلام  
 السافعي والاصحاب ما يقتضي ذلك وليس معنى قول الشيخ الامام سطر حضور اربعين او مائة  
 الردد بل ان يسرع من قرب حضور المائة فهو اولى لما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه  
 وسلم ما من ميت يصلي عليه امة من المسلمين سلخون مائة كلم يشفعون له الا يستغوا فيه  
 وفي ابن ماجه من صلى عليه مائة من المسلمين عفر له وان لم يتيسر المائة اسطر الا ربعا ان يسرع  
 مرسا لما في صحيح مسلم ايضا عن ترب عن ابن عباس انه مات له ابن فقال يا كرسا بطرما اجمع له  
 من الناس قال فخرجت فاذا الناس قد اجمعوا له فاخبرته قال يقول اربعون قلبا نعم قال اخبره  
 فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم مات مدفون على حنارة  
 اربعون رجلا لا يسرون بالله سببا الاستغفار الله فيه وفي مسند احمد من حدث الحكم بن  
 فروج عن كمال الملح عن عبد الله بن قريط عن سموة روح السى صلى الله عليه وسلم ربعته  
 ما من مسلم يصلي عليه امة من الناس الاستغفار الله فقال في الملح عن الامه فقال اربعون  
**قلت** وسعي ان يصفوا الله صغوف في ستر كداود وسندا احمد ما من مؤمن وفي لفظ  
 مسلم موت مصلي عليه صغوف الا وجبت وفي لفظ احمد عفر له وكان راوي الحديث  
 وهو مالك بن هبيرة السكوى الصحابي مخرب اذا قل اهل الحنارة ان يحلهم لانه صغوف  
**م** وان المدا على الميت بعد موته ان كان لوفه وخشبه من عذاب الله فلا يكفر ولا يكون  
 خلاف الاولى وان كان كخرج وعدم تسليم فكروه او لحزم والنووي اطلق انه بعد الموت  
 خلاف الاولى **م** وان سل المسالي لم اخرج قبل الدفن ان اوجب تغير احرام ولو كان الى  
 ملكه او المدة او العدى وان لم يوجب بغير امكروه الا الى الاماكن السلبه فانه محار  
**الزكاة م** واه لا يؤخذ من صغار الابل والفر صغيره بل كبره بالقسط مطلقا





ولا من ذكره من مائة كذا لا يبيع في البقي **م** وان من ركعة لنا حبرها بعد التمكن وتحت معنى  
 الضمان احباب ما كان قبل الملف فاذا الملف حسان الابل فالواجب عليه شاة الا يمتها ورد  
 على من اوجب القيمة واحباب القيمة هو فضبه ما كان في الشرح والروضة **م** وان من عمل  
 الركاة اذا ثبت له الاسترداد والعمل الف بحضامة المثل سلبا كان او مقبوما وهو وجه  
 وجرم للرافعي ان يقوم بضم القيمة **م** وانه اذا اشبع ركعة ودين ادي وكان المال موجودا  
 فالركاة مقدمه بخلاف على القول بان تعلفها تعلق تركة او رهن او ضاية **قال** ومحل الخلاف  
 في تقديمها على دين الادبي انما هو فيما اذا الملف المال بعد الوجب والتكفل وسقطه الى ذلك  
 العاضى الحسين **م** واما اذا فرغنا على الاصح وهو انه لا تجل ركاة عامين تجل فان مبر واجبه  
 على سنة مما يقع لسنة مخزي وان لم يبر قال فجه ان لا يجري عن السنة الاولى وقد اطلق الشيخان  
 سجا للامام وعنه انما يقع لسنة مخزي **م** وان من عليه ركاة وقد استعمل منه ما لم يقع الموقع لا  
 للامام ان يحسبه له عن ركاة المفروضة ونفع فصا صا وصرح كلام الماوردي رد عليها و  
 قول الشيخ الامام وما اطلق قولنا في المنطومه هنا وقال بالقصاص في الركاة حتى اخو الصام  
 والصلاة **م** وان من اجتمع فيه وصفا استحقاقا وعلما الصحيح وهو انه لا يعطى الا الواحد وكان ثبته  
 غار ما فاحد الغرم واخذ منه الدان ونفي فغيرا فالوجه المنع من اعطائه من تلك الركاة بعد ذلك  
 وفي رواية الروضة ان ضوا قال لا بد من اعطائه من سهم الفقرا لانه الان منحاح وسكت عليه التور  
**م** واذا انفق رمضان في نصاب وعلما وحب الا غنط وهو الصحيح فالعاس ان لا يجري العدول  
 الى عمر مطلقا والشيخان صححا الاجزاء ان كان غير تبصر **م** وما الى ان الاختيار في الخزان  
 في الصعود والتزول الى الساعى الى المالك وقال انه منصوص الام ورجح العرافين **م**  
 وانه يجوز للنساء الخلى الدرام والدنانير الى مقب وتجعل في العلادة وما وقع في الروضة من

ان

ان

ان الاصح المحرم حلق في اللفظ فانه وضع المحرم موضع منع الركاة كما هي عليه في التوضيح **م**  
 ورجح انه اذا مانع في انا الحول بعد اسفدا وسامه بسامه بقصد المحرم لم ينقطع الحول وعجب  
 الركاة وهي طريق الاصطري التي سبب اما العاس من شرح في محالها في المقد الى جرو الاجماع  
 والرافعي والنووي سعا طريق ان شرح جبت قال بانقطاع الحول وقال بسرو الصادقة **م**  
 وانه اذا سرى عرضا من الساب او غيرها ساوى ماء وعجل ركاة ما من حال الحول وهو ساوي  
 ما من لا حرة النجس **م** وانه اذا عدرت ركاة العين فلم يكن احاها فيها اذا اجتمعت مع الحان ليقطان  
 الماسية المستراه للتحار عن قدر النصاب بمر لعت بالساج في انا الحول نصابا ولم يسلح بالقيمة  
 نصابا في اخر الحول فمسل للركاة الحول لعن حلا والنووي حب صح انه لا ركاة ولا يصح للرافعي  
 في المسئلة **م** وانه لمنه الابن قطع روجه ابيه الذي لم يمه نفقته وهو ما صحه الرافعي **م** وان  
 المحلل على القول بان المخرج يحل عن كرج عنه وهو الصحيح باب الضمان وصح النووي انه من باب  
 الحوالة وان الاعمار يقوت البلد حال وحب العظم ولا قوت السنة وهو قول العراقي وذكر  
 الرافعي انه لم يرد لعنه وقال النووي الصواب قوت السنة **م** وانه لا يجب دفع ركاة الانوال  
 الطاهرة الى الامام الحابر وان فرغنا على القدم وهو انه لا يجوز للمالك نفقة نفسه **م** وان من الخف  
 الركاة عن الامام الحابر ولم يرد فيها الى المستحقين بعدد ولا يكون حورا الامام عدا في عدم عزه وان  
 دفعها الى المستحقين بموضع بضم الفتنه ولم يطلب الامام ولا او جتنا الدفع اليه لم يعزروا وكذا ان  
 منها بعد الطلب حيث لا منه وان او حنا الدفع اليه فان لم يرد عزروا وان كان ان ادعي الحبل  
 به لك وكان محملا حقه لم يعزروا فانهم حلف وان كان لا يحق عليه ذلك لمحال طنة للعلماء لم يقبل  
 ويعزروا والسافعي والاصحاب اطلقوا ان الامام اذا كان حائرا ما حد فوق الواجب او بضع الصدقة  
 على غير موضعها لم يعزروا احقاها عنه **م** وان المالك ان قرو المال بنفسه فاجرة النسل عليه واطلق



في زيادة الروضة صحيح انها في حمله المال وقال فيه الماوردي وجها واحدا قال الشيخ الامام  
هذه طائفة اذان النافل هو الساعي بعد اذان من المالك **م** وان الذي يعاد المسكن اذ اراد الاخر  
او سلكي المدارس كما ذكر الفقهاء الطائفة ان العذر الذي معه لصرا سئل حرجه عن جده الفقير الاسعدي  
بما ذكرناه عن شريك المسكن **م** وان من غاب ماله ولو تعد برجلين ووجد من فرصه عليه لا يأخذ من الزكاة  
والذي حل له ومن ماله ولو حاصرا عنده ولم يجد من فرصه يجوز له الاخذ منها فليس الصابط عند غيبة  
فوق مرحلين بل ما ذكرناه من الاحساح وعدم وجوبان مفروض **م** وان الملقى سقعه قريب او روح لا  
يعطى من الزكاة كما في المحرروا منهاح لكن من الوقف والوصية على خلاف ما في الشرح والروضة قال الذي  
فيهما انه لا يأخذ من شيء من الماله وفي كلام الشيخ الامام نفسه لم يتنقح لي كل السبع فذكرت ما فهمت  
من فضيله وتركت ما وقف على وساعد هذا المكان او اخر هذا الكتاب ان شاء الله تعالى **م** وان  
من علمه دين ومعه ما يوفيه لا يحل له ان يأخذ من الزكاة حتى يوفي ذلك الدين وهو قول صاحب المذهب  
وقال الرازي يمكن ان يقال لا عين بالعد الذي يودي به الدين وسكت عنه النووي **الضبيام**  
**م** وان المسور لا يفصل في هلال رمضان **م** وانه لو نوى ليلة الثلاثاء من شعبان صوم غدا كان من  
رمضان فهو فرض وان لم يكن منه فهو نطوع صحيح ولم يرض هذا المخلص والتردد **م** وان يخرج الها المله  
من الناطق كما قاله الغزالي لاني الطاهر خلافا للنووي **م** وان صله الصائم ان حصل بها مجرد المله  
لم يحرم ولم تكن اوطى الا نزل حرمته او خوفه كرهت **م** وانه اذا اطلع الفجر على مجامع علم وم عبرار عن  
الحاج قصومه بسند بعد انعقاده والنووي قال لا ينعقد اصلا وهذا هو المشهور في المذهب والسنة  
الملاية الرازي والنووي والشيخ الامام على وجوب الكفارة وكان سعي لهما ان يوافقا المرنى على انه لا مكان  
لغو لهما بعد الانعقاد **م** وان صوم الدهر مكروه مطلقا وعبارته ان المحار عنه انه اما خلاف الادب  
او مكروه قال والعلب الى الكراهة اسبل مع اعترافه بان جمهور العلماء على ما رجحه السخا من الفضل من

فوق

من يحاف ضررا ومن لا يحاف **م** وعلى القول انه يستحب اما مطلقا فاما بقوله الغزالي او كس لا  
حاف الضرر كما بقوله السخا قال الشيخ الامام المحار عندي ان صوم ان صوم يوم وفطر  
يوم افضل منه **م** وعلى القول انه سحر ايضا قال لا تسحر الدابة ولا تكلم بغيره مطلقا وان  
كان الان قادرا قال لانه لا يأس من المستقبل العجز قال وانما يظهر القول بعدم كراهيته  
في المذهب اذ ان غير التزام حتى انه اذا سبق عليه تركه وهذا استنباط لم يصحاه ولعلما  
لا عالمان فيه **م** وان ليلة المدر يطلب في جميع رمضان ولا يحسن العشر الاخير بل كل الشهر  
يحمل لها وهو قول المحامي وصاحب النسخة وانكم الراجح **م** وان المسافر اذا اصبح صائما كان  
له العطر لا حاجة والنووي اطلق صحيح عدم الكراهة **م** وان وقت السجود قبل الفجر تحت غروب  
من الصبح جازا وقال النووي في شرح المذهب ان وقتها من صفر الليل الى طلوع الفجر وقد عدم  
في وقت الاداءين الاولين نظر وحرمه فيها رحمه الله **م** وان الصائم اذا احب له بعد فسد صومه الحجاج  
سفر او مرض وجب عليه مع الصيام قضاء يوم الاقتصار بولا واحدا وهي طريقة الروا في وطريقه عن  
ان منها ليه اقوال هذا اصحها وعلى هذه الطريقة السخا **م** وانه اذا ادرك كاف مدة ونوى بقلبه  
سابعها الزمة خلافا لما تحت قال صحاحه لا يلزمه الا اذا المفظ وان الحسكف بل الخروج للائل  
كما سئل الخروج للسرير وفرفان الاكل والشرب **م** وان الاعتكاف اذا احببت المسجدة والمسكنة الاعتسا  
فه تعينك جازله الاعتسال فيه وان لم يكن الا مكن لم يحز وان قل زمان المكن وهو الذي يقوله الامام  
عن المحقق اعني عدم الجواز وان قل المكن وقال السخا ان له الخروج للفعل سواء أكله الصل في  
المسجد ام لا فالأصل انه اصون لمروته والمسجد وقصبة هذا جوار الصل في المسجد وان احتاج  
الى مكن وهو محمول على ما اذا قصر الزمان لواقع وجها حكام الامام والافلا اعرف فمالاه عند  
طول المكن ومن المهم هنا معرفة مقدار قصر المكن وطوله وفي كلام الامام ما يشير الى ان المعنى بالصبر





ما يكون اقل من زمن الخروج وحكاية الشيخ الامام سادس عليه **الحج م** وانه يجب للحاج ذكر ما  
احرم به في طيبته الاولى بخلاف وهذا في طيبته الاولى قال الشيخ الامام وهو الصواب لا يرد  
في هذه الحالة وانما الخلاف والرد في غير طيبته الاولى واكثرها طهرا احكامه الخلاف انه هل  
يجب ذكر ما احرم به في طيبته وحيثما كان لا يجب بل يقتصر على طيبته والسليمة فان حمل كلاهما  
على ما عدا طيبته الاولى فلا خلاف فيهم في الرجوع والافا خلاف منهم موجود **م** وان من احرم بحامها  
العقد احرامه صحيحا فان رجع في حاله لم يأتى عليه ولا تسك وعليه المضي فيه والفضا والنداء  
وهذا وجه من اوجه ثلاثة اصحابا عند السجدة ان لا يعقد ويلتزم الاطلاق الثالث انه يعقد فاسدا  
وعليه المضي والمضي فيه ملك او نزع ولا يحس الفدية ان نزع في حال فان ملكت وحيث اليد منه  
في الاطهر وهذا الرجوع ذكره الشيخ الامام في كتاب الصوم ورجحه بآية قوله في سلة الصوم  
فما اذا طلع الفجر على المحامي وذلك يرجحها غير ان الشيخ الامام رحمه الله تابعهما في كتاب الحج فقال فيه  
ما نضه فرع احرم بحامها فوجه اصحابا لا يعقد بالصلاة مع الحدث انتهى وفي طي ان لو ذكر ما نضه  
منه في الصوم لا يعاد ذكره على انه في الصوم لم يصرح بمرجح وعبارته بعد ان قال اصحابا عدم لا يعقد  
وما ذكرناه بشكل على هذا ونفوي انه يعقد صحيحا واراد بما ذكره في طلوع الفجر على محامي دري  
به ولم يصرح على ان طلام الروضة ساقص مكان اخر وما قل من هذه العبارة وهي قوله ونفوي انه يعقد  
صحيحا نوضح من كلام الرجوع **م** وان الاجبة في الحج اذا امانت بعد الاحرام في السجدة ومن السجدة  
من الاجرة ان كان قال له الحج من بلدك او لا تسحى سنا ان كان اطلق له الاستحباب للحج ولم يعز الله ولو  
مفصل ذهب اليه الفصل ابن عبدان وصحح الرازي والنووي عدم الاستحباب مطلقا وان استخفاف  
الاجبة بعبث في اسما الحج معسطة على العمل ان قال الحج من بلدك او على الاركان ان قال الحج واطلق وهو  
قول ابن سريج وهذا يستشكل النجيب عن هاتين المسالتين المنظومة فاما ان ذكر لفظها ثم احله حلنا النسخ

قوله **فله** فيها



ان مات في الحج الاجبة بعد ما سار وقبل ان يكون احراما  
وهان قال حج من دى البقعة **فله** تسقط من اجرة  
قال ولا تسقط استخفاف من **احرم** بم مات بالاعمال ابن  
اطلق حج على الاركان فقط **وما** عداد القول ههنا سقط  
بم اذ اما قال حج من **هنا** **فقط** بالاعمال قول لا يثبت  
اذ امانت الاجبة على الحج بعد شروعه في السير اليه فبقية سلمان احدهما ان يموت بعد الاخذ في  
السير ومن الاجرام فالمسقول عن النص وهو الذي صححه النخاس انه لا تسحى سنا من الاجبة وقال  
الاصطخري والنسفي تسحى تسقطه **قال** الشيخ الامام وهو الموافق لتسقط الاجبة على  
الاعمال مع السير يعني المسألة السادسة **قال** والقول بعدم الاستخفاف مع ذلك فيه اشكال  
وقيل من بعد ان قال ان اسما حركك للحج لم تسحى وان قال الحج من بلدك اسما تسقطه  
**قال** الشيخ الامام وهو يوافق ما سباني عن ابن سريج قال وهو المحمدي **قلت** واليه  
الاسان بقولي **وهان** قال حج من دى البقعة **فله** تسقط من اجرة  
فانهم انه اذ لم تقل ذلك لا تسحى سنا المانية والله الاسان بقولي **قال** ولا تسقط الي  
اخر اذ امانت بعد الشروع في الاركان ومن الفراع منها فاحد القولين لا تسحى سنا لعدم حصول  
المقصود واظهر مما تسحى بقدر عمله والقولان سواء من بعد الوفاء ام قبله ومن تسحى بعد  
قطعا على الاطهر هل سقط الاجبة على الاعمال فقط او عليها مع السير ولا ان اظهر ما عند المسحوقين  
والاكثرين الثاني **وقال** من سرح ان قال اسما حركك للحج سقط على العمل وان قال الحج من بلدك  
سقط عليها وحمل القولين على الحالين **قال** الشيخ الامام ومراده الحج من بلدك ان ينشئ سفرها



من ذلك البلية لأجرامها والآحاد من الصوران وصفوا السج الإمام إلى ما قاله من شرع وإلى  
ذلك الإشارة بقولنا **قال** يعني السج الإمام ولا ينسب استحقاق من مات من الأجر بعد الإحرام  
بالأعمال أن اطلع المسافر قوله له حج لئلا ينسب بالاركان فقط وما عداد القول فهو الحالة  
سقط لا نأثر لنا القولين على الحالين فلا ينسب بالأعمال هنا جرمانا إذا ما قد قوله حج  
بقوله من هنا مثلا أو من البلد الغلابي فأن ينسب بالأعمال وقولنا قولنا ونعتقد ذلك  
قولنا ووضحا جليا ليعتقد اندفاع الخلاف فيه كما أشار الله من شرح حيث نزل القولين  
على الحالين واعلم أن ما رجمه السحابة المسئلة الأولى من أنه لا يسحق سبها منه ما اطلقه  
الأصحاب في كتاب السير من أن الإمام إذا خرج جماعة من المسلمين على الخروج إلى الجهاد لا يجب  
الأجر له على قطع المسافة لأنها لم يحصل المقصود ولا على نفس الجهاد لأنه واجب على المسلم  
ولا يأخذ عليه أجره وفصل صاحب الهندس فقال أن الجهاد سعيها على من أكرم فالأجر  
لكذلك والأفلة الآخر من حسن أحرجه إلى أن حضر الوقعة واستحسنه الرافعي وقال ليجل عليه  
الاطلاق واعتصمه من الوقعة لأنه لا ينافي القولين والاصطري والصيرفي في الحج أنه ينسب  
على السير وإن لم تكن أحرم فلا يناسب ما رجمه هناك **قلت** وهو محل نظر عجل أن يجعل  
حصيل المقصود بعد هذا السير بالموت بعد عمل الاركان لأنه قد جاهد وحصل الغرض  
فلا ينسب سلة الموت قبل الإحرام بل الموت بعد والصحيح عندهما التفسير وحتم أن  
يقال أن الجهاد هنا لم يصح معاملة مع المسلم بالاجرة فكانه لم يعمل شيئا لأنه ما جاء بما يقال  
بالاجرة إلا بالسير والسير وحده لا يقصد وإلى هذا يرجع أن الوقعة والأول أظهر ولا يبالاه  
لموت الجهاد نفسه لا يقابل بالاجرة فلا يوجب اعتراضه على الرافعي فيما لو جلى بل كلامه على سبق  
واحد **م** وإن المقصود إذا كان قادرا على الاستمرار في الحج وامتنع منه سناحره عنه الحاكم

لما

**م** ولذلك إذا لم له الطاعة فلم يصل المطاع ثوب عنه الحاكم **م** وإن الأفراد أفضل  
من المنع والقرآن سوا العنبر في سنته أم في سنته أخرى وهو قول العاصي حسين  
والمتولي وحزم في الروضة بأن شرط تفضيل الأفراد عليهما أن يعمر في تلك السنة  
**قال** السج الإمام الأفراد وصف في الحج مقصود لنفسه حتى لا يحلظه يعمر ولا  
يعد بها عليه في أشهره وإطال هذا وهو حق بمر قال لا شك أن من أتى في يسكن منفرد  
افصل عن أي الحج مفردا أما الأبي فها مستمعا أو قارنا مجموع العبادين أفضل من كل منهما  
هذه الحالة لا اشكال ومن كل سبها لو انفرد أيضا فها بطهر على توقف فيه وأما أن كل منهما  
هذه الحالة أفضل منه لو انفرد فلا لا اشكال **قال** وأفضل الأفراد أن ينشئ لكل  
من الحج والعمرة سفرًا يخص به من دونه أهله وإن هذا أفضل من أن ينشئ بالعمرة سبعا  
هذا صرح في باب دخول مكة وصرح قبله في باب الإحرام بأن الأفضل أن ينشئ  
لجميعهما سفرًا من دونه أهله ودونه أن ياتي بهما في عام واحد أو منفردا أو قارنا  
أو مستمعا انتهى وقضيه أنه لو استألف لهما سفرًا من دونه أهله في عام واحد لا  
يكون أيًا بالأفضل وهذا فيما إذا قدم الحج ثم أتى بالعمرة بعد هجر الحج في تلك السنة قد  
نقل أنها لا تعم في أسهر الحج عند كثير من العلماء وإن كانت أسهر الحج يخرج بعقده الحج  
أما إذا كان قد قدم العمرة على أسهر الحج في العام الذي حج فيه فقد صرح العاصي الحسين  
والإمام والغزالي بأنه أفراد **قال** السج الإمام وهو أولى باسم الأفراد من عكسه من  
جهة أن العمرة خارجة عن اجتماع خلاف ما إذا وقعت في بقية ذي الحجته وإذا  
تأملت هذا عرفت أن السج الإمام لم يرد بقوله أن ياتي بهما في عام واحد مخرج  
الانفصال بهما في سفر واحد أما إذا أتى بهما في سفرين ولم ياتي عام واحد فليس لمخرج



في هو افضل اللهم ان يقال ان هذا سند في تقديم العمى على الحج وسعي عكسه انما  
 بالحج او فروعها في بقية الحجة وسعي على خلاف فالاول ان يكون في عابن لهذا المعنى هذا  
 موضع نظرو خرج من هذا انه ان اخبر العمى عن سعيه الحج ليس لمكروه على خلاف ما اجزم  
 به السخان بل سخي **م** وانه كفي المراه استصحاب امره واحد اذا ثبت نفعه فلا شرط نسوة  
 نقات مال الى ذلك سلا وقد صححه النووي في غير مطنه **م** وان استراحت محرم او روج  
 او امرأة شرط لوجوب الاداء الا لاصل وجوب الحج وطاهر كلام الشيخين اه لاصل الوجوب  
**م** وان طواف الوداع نسك **م** وان الرمل يحصر بطواف القدوم **م** وان على من سافر من مكة  
 ولو سافر قصر الوداع كما قال النووي **قال** السج الإمام الا ان يكون لغبر منزله  
 على سبب العود فلا وادع واجب عليه فاذا الوداع عند محضر سفر طويل او قصر على سبب الإقامة  
 وعند النووي متعلق بطلاق السفر وعزاه الى الاصحاب وعند صاحب المهدى بالسفر الطويل  
**م** وانه اخرج بلا وادع معاد في مسافة المقصر لم يجب عليه الدم حتى يقال سقط  
 بقوله في مسافة المقصر وعنه الشيخين انه يسقط الدم **م** وهذا في وادع من غار فيها  
 حج او عمره هو الذي اظهر القولين وجوب الوداع عليه ولو كان مكيا او ادا ان يغار فيها الا على  
 سبب امضاء كلام الإمام **م** اما على من من المستوطنين مكيا كان او غير اد اراد سفر من  
 غير حج ولا عمر فلا يجب عليهما الوداع ولا يسن له **قال** السج الإمام ومضى كلام صاحب  
 المهدى انه يجب **قلت** وهو مضمون اطلاق النووي **م** وانه يجوز الرمي عن رابت  
 اليوم الاول في اليوم الثاني قبل الزوال وفي الليل سواء قلنا قضاء ام ادا **م** وان ما ورد  
 من درجاص اودع احاصر لا الطواف افضل من المراه واما الوارد مما لا يخص فالقراه  
 افضل منه خلافا للشيخين حسب اطلاقنا فصل ما توار الوعام **م** وانه سعي وجوب فقال

قال

من حصر الحج محتمل عن الحج مسقنا ان لا يقام الحج في ذلك العام والعماد بالله  
 والسخان اطلقا صحيح ان يقال عمر واجب على المحضر **م** وان من فاه الحج فعليه  
 التحلل ولا يجوز ان سعي محرما الى قال بحث حج مع الناس باحرامه الاول ولام الرافعي  
 بوجه جواز التقاضي الاحرام **قال** السج الإمام وليس بصحيح ثم رجع  
 السج الإمام ان وجوب التحلل ليس على الفور خلاف ما فهمه ان الرخصة عن الماوردي  
**م** فان الشروط المغيرة في وجوب دم الممنوع ان وقعت العمى في اسهر الحج لم يعتبره  
 في سعيه معايل كون ممعا وان فاب نفعه الشروط والا فلا يس تمتع واما هو افراد  
 وصح السخان انها لا تعتبر مطلعا في سعيه ممعا **قال** السج الإمام يعتبر مطلقا  
**م** وان التحلل بالطواف والسعي والحلو لكونه عام الاركان لا لكونه شرع سببا مستقلا  
 طافا لما استعبره لانهما **البسيع م**  
 وان قول الناح شرب ليس من بها لعنك بل هو دابة خلافا لما حبت ادعي باصراحها  
 سعي للنولي **م** وانه لا يصح مع العبد الكافي اذا لم يكن السيد فداء وان كان اختيار  
 الفداء والسخان نفلا الصحة عن الهدي ولم يذكر غيرهما وان الصحة على القول  
 بصحة سعي المضرب بوقوفه على الاحياء وبما مضى على حكمه قول الإمام انها  
 ناجزة **م** وانه اذا ثبت نفعها هذا العدد الف فصل احدهما دون الاخر **م** وكذا  
 لو قال تعناك فامض على قبول نصيب احدهما وان سعي الجزر والحجر في الارض  
 قبل قلعه اذا ابد منه بعضه له رويته على ما استمر هو صحيح واعرف ان اطلاق الاكثر  
 مضمي المنع مطلقا ذكره في الحليات **م** واسم مروه على ان من استرى عينها واعطا  
 نصف الثمن ان الصحيح انه لا يجب تسليمه فسطا المبيع لكن اختلفوا فيها اذ افرغنا على التسليم



محصه السخان بالمشهور **وقال** الشيخ الامام لا يحصل عجز وان لم يكن مما ينقسم  
 قال **وذلك على القول** باحاد الصفقة وان بعدد المستر في احدى ما نصيبه  
 فالوجهان في انه هل يجب تسليم المصنف او لا يجب شي مطلقا غير مخصوصين بما اذا كانت  
 العين تنقسم والسخان حصصا في الصورتين بما اذا كان ينقسم وفرد كذا في المنظومة  
 لانه وان كان مفرغا على المصنف منظر فابديه عند المفرغ على الصحيح لا بما اذا قلنا بتعدد  
 الصفقة عند تعدد المستر وهو الصحيح فن دفع منهما ما عليه من الثمن فنقبض ما يخصه  
 من المبيع اقل القسمة ام لم يسل الشيخ الامام ولا يمكن عندهما ان ينقبض الا بالقسمة **م**  
 ورجح الشيخ الامام له اذ قال نعت هذه الصبغ بمائة كل صاع بدرهم خرجت ناقصة  
 او زائدة فالصحيح وعليه الاكثرون والصحيح سند لهم وصح المغوي البطلان وسلك عليه  
 الدافعي وجعله النووي في اصل الروضة الاصح **قال** الشيخ الامام في باب الاجارة  
 وشاطن رجحان قول المغوي لتعدد الجمع من الجملة والمفصيل لم يسن ان الحق مع الاكثرين  
 والنض ودكر المسئلة في باب الرد بالعيب وباب الرمان شرح المذهب وسقطها بسطها مستور  
 وشتم وافق السخان على انه لو استاجر به لجملة هذه الصبرة وهي عشرة اصع كل صاع منها  
 بدرهم فان زادت بحسابه على انه يصح في العشر دون الرادة المستكوكة وقال انه طاهر  
 على ما رجحه هو لا على قول المغوي بل ما ساس المغوي البطلان هنا في الجميع انه يصح بيع نصف  
 معين من ثوب معين او سيف وان قصت قيمته بالقطع وهو راى صاحب الفريب  
 والفاصي ابي الطيب والماوردي وان الصباغ لانه قد يكون له فيه غير ص صحيح وهو ما كاد  
 الدافعي رحمه حيث قال وهذا باب في فحة بعد وثنائه بسله المسئلة الى القول الذي نص  
 ان الصباغ دكر عند الغلام على ما سقص بالقطع فتمنه واعلم ان الشيخ الامام رحمه الله ذكر



ان السافعي نص على المنع في الثوب وقاله الجمهور وهذا منه اعتراف بخالف الجمهور في  
 المسئلة ولم يقل الدافعي في الشرح والنووي في شرح المذهب عن الجمهور في هذه المسئلة  
 سيما انما نقلنا عن الجمهور الصحة فيما لا ينقص قيمته بقطعه وبفلا المنع فيما سقص عن  
 وحذف النووي في الروضة مثل الدافعي احبنا الى النصح فيما ينقص **م** وانما اذا  
 حرف عند المستر عيب وفرد عيبا فدمما ولم يبادر الى اعلام البايع بما حدث من  
 العيب لاختار هل يمينه بغير ارض او لا فلا سقط الارش الذي باخذه عن العيب  
 القديم الذي تمت له عند قرار العقد وهو خلاف ما جزم به الدافعي والنووي وابن  
 الرفعة حيث قالوا في اخر اعلامه بغير عدد ولا ارض **م** وان رهن المسع وهبته  
 قبل قبضه صحيح سواء رهن الثمن او لم يقد او وهبه او رهنه من البايع او من غيره كذا رجحه  
 صاحب المعر من شرح المذهب وليس هو من شرح المنهاج وشرح المذهب هنا صنفه بعد  
 شرح المنهاج والسخان صحوا انه غير صحيح مطلقا وقال صاحب المذهب المذهب المرف  
 من ما قبل الثمن وبعد وفي المسئلة وجه رابع يفرق بين الرابع وغيره فيحتمل منه لامن غير  
**م** وان الجمهور اخرجت قبل سقوطهما في يفرق الصفقة فالمعبر قيمتهما عند المما  
 وهو احتمال للامام صحة الغراب ولا يفرق الجمهور خلا ولا اخرجت بقره خلا للثوب وكن  
 سبقة **م** وان مع الحذفه السافعي عليها في الدمة جاز مطلقا وسنعيد ذكر ذلك  
 عند مسمها ان ساء الله تعالى وانما اذا اختلفا في روية المسع فقال البايع راس وقال  
 المستر لم ار القول قول المستر وفاقا للقاضي حسين **قلت** **م** وبه حزم النووي  
 في المحرر والبيع والوالد ذكر المسئلة في اواخر البيع ولم يذكر لنفسه رجحانها اعادها  
 في اواخر الخالف فاما الى ترجيح ما تم الاصح في الصحيح فقال الذي يظهر ان القول

نقدم



لمكر الرواية والمسئلة كما رأينا إذا احلها فقال البائع للمترى وقال المترى ربي قال الذي  
أمر به صاحب البئار أن يقول قول البائع وخالفه بعض أهل عصره والمسئلة عريضة في  
القول والمناسبات لم يرحح الوالد فيها موافقة البئار فمن سألها قلت قول في المنظومة صدر في  
نفاذ رويته الببيع فانه لسمي ما إذا أتى الروي البائع وما إذا أتىها المترى وقولي  
والمسألة عد عن تسنيج معناه أنك لا تسنع هنا بان تصدق بفناء الروي بئال إلى  
إلى أن القول قول مدعي الفساد دون الصحة والأصح خلافه عند الشيخ الإمام وغيره لأنه  
قد احتج عن ذلك فلا سعة به **م** وأنه لا يجوز نسخ القافر كتابا في علم شرعي وإن خلا عن الإجازة عظمها  
للعلم فليس في السيرة ما يدل وفي السع منه أدلال **م** وأنه إذا استباح صبا غالا صبغ ثوب  
وسلمه إليه كان له بيعه قبل قبضه وكذلك نسلمه بطريق الأولى **م** وإن محل الخلاف في بيع المعصية  
بقمته يزيد على قيمتها لولا الغنا إنما هو في الغنا المباح أما المحرم فلا يصح بالارش ولا تقابل باليمن  
قطعا **م** وأنه لا يجوز إلا عن اضطرار عن المراد أن عرضا وانما يجوز إذا كان عند أدل عليه كلامه  
في باب السفعة والسحان أطلقا جواز الاعتراض عن اليمن وعزاه إلى أحد بدو وقصده إطلاقها  
إلا لا فرق بين العقد والعرض ولكن قصده كلامه في باب الغنا به ففسده بالتفاد كما رجحه  
الوالد وقال **م** أن النص يدل عليه وقد حكمت على ذلك في باب الأسجاء والبطائر وليس  
هذا الموضع صريح مخالف عنه ومن السجين إنما أطلق في مكان وفيد في آخر  
فصوب هو المقتضى **م** وإن قول الأصحاب أن من باع بصف ولم يصدق دينار  
لا يلزم فيه دينار صحيح بل له دفع سن من كل وزن إنما هو فيما إذا صرح بالدينار  
المصاف إليه في الجميع أما إذا حذر في الصورة المدونة فليز منه دينار وهذا  
قد تعدد أحساراه خارجا عن المذهب **م** لأنه خلاف ظاهر كلامهم والافترق بين الممن

المدعي وأنه ينزل إطلاق المطلقين عليه **م** وأنه لو باعه دينار العشر  
وليس معه إلا خمسة قد فعلا الله برأسه فضا منه ودفعها الله ما سأل على الخمسة  
الباقية جبار وهو ما في كرسج الراعي وسجج الروضة مصطوره في كرها  
تصحح البيع وضعفه الشيخ الإمام وإن أذهب شرط ثواب معلوم إذا **م**  
وعنا على إباحة وهو المذهب **م** منها الحماران حيا والمجلس وجبار  
الشرط **م** وإن من استنرى كراما وجبه علم رواجها ورعى به ثم وجد عيبا  
قد عاين ما أزيلت التكرار في ذلك بالسبب السابق لأرد وقافا للمؤلف  
**وقال** **م** الشيخ الإمام سعى القطع به **م** وهذا على الصحيح وهو أن  
سعى الأصحاب من ضمان البائع وإن جعلناه من ضمان المترى رجح  
بالأرض **م** الشيخ الإمام وهو ما بين فمها من وجبه سلمه ومثلها  
معيه وهذه عبارة القاضي الحسين وعبارة السجين تبعاً للبخوي ما بين فمها  
من وجبه نيا سلمه ومثلها معي به **م** الشيخ الإمام وهو ما بين فمها  
محدد لأنه أن لم يخلط الخاك فهو حسو وإن خيل **م** فهو مفسد لأنها  
كانت كرامة عند العقد والمصر والمعتبر أوم العمد على قول **م** ويوم  
الصن عاقول وأصل التمسك على المذهب **م** فاعتبار التيقن به  
الحادثة لعدم ثقل به أحد **م** وإن المترى إذا روج الحار به  
ثم وجد عيبا فقال الروح قبل الدحل **م** أن رد ك المترى  
نصف قال طالق لم يكن له الرد قال **م** هذا هو الأقرب  
لعارض العيب الرد وسلك السحان على قول الرواية أما الاظهر



ان الله الرد له والمانع **م** ثم ان الردعه في باب السلم  
 من المطلب **عند الكلام** **م** اذا السلم في جواره فاحضرها  
 الى روجه المسلم والمسلمة **م** فاصل الدخول لانها  
 مجبىء بالعدوه ولو روجها **م** وان السبع ينفخ اذا حصل  
 احتلاط الممر من المانع ومن المستر في مساسه الاحتلاط فيه  
 في السبع خلاف الداعي والنوى **م** فالتحريم المستر **م** قال  
 السبع الامام وان قلنا بنبوت الخبار كما يقولون فهو للمسرى  
 خلافا لما ايضا حسب صحابته **م** وقالاه المستر **م** وان من استر  
 اكامل حاهلا عليها فاصح احمل وحصل بالوضع نقص فله الرد خلاف  
 ما اذا كان عالما **م** وان جبارا يضربه بمذلة ايام **م** قال  
 ونص عليه السامعي **م** وهو خيارا يشرع لا جبارا عيب وقاله هو على النور  
**م** رايه لا تسرط في سماع احكامه لسا دي عموم احكامه  
 في اصلها وهو وجبه في المطلب **م** مسوب الى الضر  
**م** رايه اذا قال **م** نعمه بالغ **م** قال **م** في الف  
 وعشر في المردجه ومن الغلط ووجها محتملا لا سمع بينه ولا  
 خلف **م** وقاله الخلف **م** وسمع بينه **م** هذا  
 ما بينه واوضحه رايه نفسه من حسب المذهب  
 واما من حسب المذهب **م** واما من حسب الدليل فسباني  
 في رايه مذهبه في هذه المسله **م** واذا واطا شخص



قلت مسله وفا الدين الحالب من غير طلب اضطررت فيها كلام الاضحاب  
 وجميع فيها من كلام الامام في الدنيا **م** وابن السعادي في القواطع والروايات  
 البحر خلاف وتفصيل وما ذكره الشيخ الامام حسن وان كان قد نازع في  
 سميته الموجل والدين على معتر ضيا ولكن الصواب فيها انه دين ثم شهد لهذا  
 التفصيل قول الرافعي في باب الحجب ان الولي يولي ما على الصبي من الدين قال  
 واروش الحنايات وان لم تطلب ونقته الغنى بت بعد الطلب فالحجاب وفا الاروش  
 دليل على ان الحال الثابت بغنى رضا صاحبه بعد وان محب اذ اوده من غير طلبه  
 فان ارش الحنايه بغنى هذه الصفة لذاته عليه الشيخ الامام رحمه الله في باب الحجب  
 وعلى هذا فهو وهم متوافقون على الصحيح في المسله ولكن الثاني ان لم يصب بالمسله  
 اقصاها وقول الشيخ الامام ان ارش الحنايه لا يكون الا بهذه الصفة يعني لا يكون  
 الا من غده وان فان قلت قد يكون من ضايه الخطا قلت الخطا  
 لا يحجبها عن ان توصف بالعدوان لا يشرى ان كلاله في ضايه الصبي ولا اثم  
 فيها فالعدوان ضا بمعنى الضمان لا بمعنى الاثم واليه الاشارة بقوله في الضلاه  
 ان معنى كونها مذ وانا فوانها بلا فذر نعم لك ان يقول اذا لم يكن معصية  
 فلا وجبه للفور في ارش الحنايه واللابق باصله ان نفرق بين الواجب عن معصية  
 والواجب لا عن معصية وان ثبت العقبة بباغ في دينه وفي حجة ذم في الحلييات  
 وهو قول الفاضل الحلي وسلت في شرح المنهاج على قول اي عاصم لا بباغ اما خيل  
 الحلي في وسلاجه فقال الدين اذا كان قد استعمله الامام ورزقه من بيت المال  
 انها كانت تحفه للجهد وقال **م** واما المطوع فلا رزق له في الدوان اذا لم يتبع



عليه الجهاد في بيع عليه **م** وأنه لو تبرع أصبى بوفاء الدين الميت وحب قبوله ذكره في  
باب التعليل من شرح المذهب بعد أن نقل من هذا القاضي الحسين فيه  
وأنه إذا اشترى ثوباً وصنعاً فصنعاً ثم أفلس وزادت قيمة الثوب مصنوعاً على قيمته  
فمن مصنوع لكن نقص من قيمته إذا كان الثوب بثوبه وشره والصنع صنعه فصار  
بثوبه أي عشر فإن كان النقص سبب نقص صنعه الصنع لا غير كما إذا كانت رتبة  
الثوب صنعه رطلاً — وزنه الصنع رطلاً وزنه الثوب مصنوعاً منه فلا يرجع  
ببيع الصنع إذا احتار به غيره وإن كان النقص سبب نقص جن من الصنع وذاته  
في الثوب كان لبايعه الرجوع في الدرهمين والمضاربة بما بقي وإن احتمل كونه بسبب  
نقص من الصنع أو نقصان جن بنينا لا من على أنه نقصان جن وهذا شيء ذكره ابن الرضا  
أنه التحقيق وقال الشيخ الإمام أنه جسد قال — فليقبله وتسلم الجلاء  
عليه وإذا جلا في قول الشيخ أبي حامد والماوردي أن صاحب الثوب  
يرجع بما له وهو عشرة وصاحب الصنع أن احتار بالمضاربة بالتمن والارجع فيه ناقصاً  
فيعطي من الثمن درهمين ولا شيء له غير ذلك وهذا ظاهر كلام صاحب المسبب وقال  
في المذهب والثابت أن لصاحب الصنع إذا رجع أن يضارب بما نقص قول الوالد الجلاء  
على هذا التحقيق وأنا أقول وراه فيما إذا كان النقص سبب ذهاب جن من  
الصنع تحقيق آخر فقال — أن كان الذاهب قد راعوا أخذ الدرهمين وماله  
مثلاً أنه أرباع الباقي بعده الربع من الثمن فقال — مثلاً فيما إذا كانت رتبة الثوب  
صنعه وقيمته عشرة والصنع رطلاً وقيمته صنعه ورتبه الثوب مصنوعاً منه ونقصاً  
وقيمته أي عشر إذا احتار الصنع فقد أخذ نصف صنعه وذلك حيث الصنع مفرق

درهمين ونصف فليضارب بقيمة الصنع لأنه الجن الغائب عليه وهو درهمان ونصف  
لأنه ولعل هذا ما إذا من الرفع بقوله والمضاربة بما بقي أي بما بقي من قيمة الصنع  
الذاهب لاتباع من قيمة الصنع مطلقاً لأن ما في مقابله نصف درهم نقصان  
ونصف وقد رآه لا يضمن **المحرم** وأنه الولي لو باع مال المحجور  
ثم فسق قبل أن يتم البيع لم يطل البيع ومراذه بالانتماء انقصا الجن رفته قال  
وسبب الجن من ثقله من الأول **م** وأنه يجوز للولي أن يشتري للبيتم العفارة  
وأن لم يحصل من ربحه قد رقبته إذا رأى ذلك مصلحة قال — وللولي  
نظر خاص في الأمور الجنينة لا يحيط به فاعده وقال — الماوردي لا بد أن  
يحصل من ربحه قد رقبته **م** وأنه يجوز لرسالة الصبي في الحاجة بحيث  
يكون واسطة في البيع والشراء ونقل الطلام والاحتجاب والقبول وتقبل قوله في ذلك  
إذا حصلت النعمة به ويكون العقد بين البالغين والجورسي أطلق حوزة رسالة  
الصبي لشرائه قال — الشيخ الإمام والدي قاله بالوجوب الذي ذكرناه ليس  
بعتله سوا حوزة المعاطاة فليكن بها والصبي متوسطاً لم يجوزها ولكن وقع الاحتجاب  
والقبول عن بلوغ الجن كما يبيع من الغائب وهذه الغرض إنا ان يقال أن  
الشيخين حكما منه ولا يخلوا عن شرع أو أن إطلاقه يقتضي منعه **م** وإن ذا  
العقل القليل إلا أنه لا يخرج من التلطيف والمغنى عليه والناهم لا يخرج على واحد  
منهم جلا فالقاضي الحسين في الناهم ولصاحب التمه في المغنى عليه ومن له إذا نا  
تمين ولم يخل عقله مع بلوغه **م** وإن الابن إذا ادعى عا أنه رشده طالبا  
فك حجه وأنكر الأب فالقول قوله من غير بينة وقال — ينبغي القطع به



وهو قولنا اي عاصم العبادي وقال القاضي ابو سعيد خليف **م** وانا  
اذا قلنا الابناء علامة في حق الفبا على البلوغ فهو علامة على اجله الاثرين  
بن الاجللام واستحال ختمه عشر سنة لا بعينه وبطل عن الماوردي انه علامة  
على الاجللام نفسه وعن المحامي انه علامة على ختمه عشر سنة وهو عكس ما نقله  
ابن الرفعة عنهما ولعله سبق قلم **الصالح م** وان الصالح مندوب وفاقا لابي  
الطيب بن سلمه وخلافا لابن ابي حنيفة قال بل رخصته **م** وان صاحب  
العلو والسفل اذا باع العاوة وحده فليس للمشتري ان يبني عليه لان العاوة من اخصايب  
السفل وانما خرج عنه البناء على الهيئة الموجودة خاله البيع وهو اخله وجهين في المحاور  
**م** وانه اذا صالح من الف في الذمة على ختمه به بمعينه فسد وهو راي الامام  
وفيه وجه انه يصح والرافعي يثبت بويته خذه فهو النوي في الرخصة فلم يصح له في  
المسألة من خرج **م** وماذا خلافت بين الوالد والرافعي ذنبه فان قلت البنت  
عبارة النوي ولو صالح منه على ختمه به بمعينه جاز الوجهين وراي الامام  
المساذ هنا اظهر اسي واشار بالوجهين الى الوجهين في المصالح من الف  
في الذمة على ختمه به فيها والصحيح فيها الصحة فانقي اجرا الوجهين ان يكون الصحيح كالصحيح  
قلت لا يلزم ذلك بل غايته جزيان الخلاف وقد يختلف الصحيح لاسي وقد  
قال وراي الامام المساذ هنا اظهر وهذا ينادي بومس لان الرائج هنا ليس  
هناك فان لم يكن فلا اقل من انه ساكت عن الترجيح **الضمان م** وان مجرد  
الضمان لا يثبت حقا للضامن على الاصل **م** وانما اذا قال لا ضمانا لك على زيد  
طوبت كل مني بجمعه ذكر المسألة في شرح المنهاج وله فيها ثلثة نصا ينفق حقه

صوب فيها يصح المولى المطالبة بالخل ورد دلام الماوردي وصاحب البحر ولام  
ابن الرفعة ايضا حيث افضى مثله في رهنا العبد بالآلف وقال لو وقف على  
التمه لم يذكروا وجزم يصح انما ضامنان للخل وضايمان للخل ووافق في مثله  
السفينة على ان اخله الزجاء اذا قال لا لآخر الق مناعك في البحر وانا وهم  
ضامنون انه يلزم منه حصته وقرن بينه وبين الضمان والرهن **م** وانه اذا ابراه  
بن درهم الى الف وهو لا يعرف مائة عنده صح وهو المنصوص في البويطي قلت  
وهي مثله حسنه فليست اما بمجهل الانسان حم له او لم عليه ويجزى عن البراء فطريقه على  
هذه ان يذخر غايه سقن انه لا زائدة عليها وقد اشار في البويطي الى هذه الجملة  
فقال ولو ان رجلا طلل رجلا من كل شيء وصح له عليه لم يترأ حتى يتر فان لم  
يعرف قدره حله من لدا الى لدا الشئ في حله سقن اهل الورع والقوي **م** وان  
حقيقته الابرة اسقاط لا التملك والنوي قال في باب الرجعة المحترمة لانه لا  
يطلق من صح في ان الابرة اسقاط او تملك والند زحل نملك به تملك واحد  
الشرع او جارية والطلاق الرجعي هل يقطع النكاح ويبرئ الملك بل يختلف الرائج  
محبس المسائل وقد بطلت على هذا وضعفته في الاشياء والنظائر وهذه المسائل  
رابعة وهي ما اذا نوي مع القرينة ما يبا فيها ولا يبا في النافله فالغرض يبطل  
وفي بقا مضموم النافله قولان قال ان الترجيح يثبت فيها بحسب الصور ولا  
شك ان الصور الداخلية تحت اصلين في كل منهما شايبه من صاحبه مختلف التي جمع  
فيها بحسب كل جزء منه وليس لما ذكر خصوصية بل هو جار في مثل قولنا الاقالة فصح او بيع  
اللغة بمن او شهدا هذه احواله استيفاء او اعياض الميثاق المذكور كالاقرار





او كالميند والمعلب في قاطع الطريق حق الخلق او المخلوف حجر الفليس حجر  
من ص اوسعه الظاهر رطلاق او يمن ونحوها ثم لا يمنع ذلك الترخي في اصل القاعدة  
ووقع في الواقع في الخبر من المجهول ان قلنا اسقاط صح وان قلنا بملك لم يصح وهو  
ظاهر المذهب وتبعه النووي وقال الاطهر والمتاذا ان ظاهر المذهب ان  
الخبر من المجهول لا يصح لان الخبر بملك كانه عليه الوالد فليس له في ان الخبر  
اسقاط او بملك من صح **م** وانه اذا كان له دين على ابن فقالت ابنات اصدحا لم  
يصح وان قلنا لا خبر اسقاط قال لان الخبر لم كالجها له ولو قال قال ان هذا  
تخالف الشيخ الامام فيه الشيخين لاصحاب لانها قال لا يصح على القول بالاسقاط خبرنا  
ذكرناه في هذا الباب لكونه فرعا بخلاف من قيل **الحواله** وان من له  
على رجلين الف بالسوية فكل منهما ما من لصاحبه فاحال عليها سواء اطلق أم شرط  
مطالبه انهما **الوكاله** **م** وان بعين الوكيل فيما لا غرض من كونه  
معينا لا بشرط فصح ان يوطل فل اصد في غرض صلبه او من بيع جارية من فلان وان  
تاذن المرأة لخل قايده في البلد في من وبها من ذلك وهذا فيما احسبه موضع وقار  
وفي قباوي ابن الصلاح ما يدل عليه وقول من اطلق اشترط بعين الوكيل محمول  
على ما في تفسيره فيه غرض كالباع وعليه بدل كلام النووي في قباويه وابن الرفعه  
في الغاية فهذا ان شاء الله لا يختلفون فيه بل من قال ان بعين الوكيل شرط  
فمقصوده الموضع الذي بعينه غرض ولذلك ما بالبيع واما ما لا غرض فيه كما مثل  
فلا بشرط قطعا وانما ذكرته في هذا الباب لبيان اذهاب الى انه موضع  
خلاف بل اقول انه ايضا ليس بشيء للاطلاق فانهم ما اطلقوا الا مع تشييز بالبيع فقام

فيه وابتغى صورة الغرض وشاع عند ذكر المله في اخر الباب ان شاء الله تعالى  
**م** وانه اذا علق الوكاله على شرط فوجب ونصرف الوكيل وقلنا يصح تصرفه وهو  
الصحيح فالصرف جائز وبه قال ابن الصباغ وقال الشيخ ابو حامد لا يجوز وان  
نقد **م** وانه لو قال ذلكك يبيع ما يبيع محلي ويبيع مواشي لم يصح وبه قطع الامام  
وقال النووي يصح **م** وانه اذا قلنا ان يبيع نفسه لا يحتاج ان يبيع في الحال خلافا  
للرؤباني **م** وانا اذا قلنا بعمه الموكل في الاثر او صورته ان يقول موكل  
مقتبلا ولا يقول اقتربت عنه بلذا خلافا للبيهقي ولا جعلت موكل مقتبلا خلافا  
لبعضهم **الاقراء** **م** وانه لو اسحق صلب غيره او عتيقه لم يلحقه وان كان  
بالغا وقد صدقته والخلاف انما هو في هذه الصورة اما الصبي فلا يلحق قطعا محاطة  
على الولام **م** وانه لو قال عصبته هذا العبد من زيد وعصبته من عمر وكان كل من  
عصبته لثاني بعد اول قبل الاول وهل يغيرم للثاني قولان ولا يكون كالغير بعصبته  
منه حتى يكون منه ولا غيرم بخلاف ما اذا قال عصبته هذا من زيد وعصبته  
فانه يغير بعصبته منها قطعا وعليه دفعه اليه ولا غرضم وفوق الشيخ الامام بان  
عصبته وعصبته اثنان بعصبين مستقلين بخلاف ما اذا عطف ولم يعلل العاقل  
والمسكن ذكرهما الماوردي في الحاشي وحل الخلاف في الاول مجرى دامن من صح قلت  
وما ادري ما يقول فيما اذا لم يعد العاقل ولكن اعاد حرف الحجر كما لو قال  
عصبته من زيد ومن عمر وقولك سيوفه رحمه الله في من زيد ومن زيد وعصبته  
لثاني من زيد بل لانها عصبان **م** وانه لو قال لك فلك في الجواب منهن يا  
لك على الف فالقوي ابايع العراين وان كان الموكل اطلق حقا به وجهين وان من له

الحكم انهم  
الامامون العاقل  
او الجاهل  
عصبته  
والقوي



مسطور على اثنان باليمين اقرتها استوفانها الف وادعى بالآخرى فليشهد  
 ان يشهد واني ناديتهم على اقراره بالالفين ولا يضره سمع لونه انما ادعى بنصفه  
 واذن قول صاحب البحر لو ادعى بتسعة فشهد له الشاهد على اقرار المدعى عليه بغير  
 فالشهادة رابطة منطلقة في الزيادة وفي الباقي قولان وقول ابن الرفعة  
 ان فقرها زمانه قالوا الطريق ان يقول اشهد على اقراره بملء ايمى خبله هذا فيكون  
 منها على صورة الحال وقال الشيخ الامام كل ذلك خطأ وعقله صاده عن معرفة  
 نظا من الفقه دون اقراره وما الشهادة بالالفين شهادة قبل الاستشهاد قبل  
 شهادة بما جاز انما ينفع في الحق المدعى عليه قال وابن الرفعة فقيه النفس والروابي  
 قليل الخصم وان كان مطلقا قلت عبارة البحر لو كانت الدعوى بالالف فشهد  
 له احد الشاهدين بالف وشهد الآخر بالالفين هل يكون باقتضاه في الدعوى على  
 الف ملكا بالشاهد بالالفين فيه وجهين احدهما نعم وعلى هذا امر وشهادته في جميع  
 الالفين وبني معه الشاهد بالف فيجوز معه وبسخو والثاني وهو الاصح لان  
 يكون ملكا بجواز اقتضاه في الدعوى على بعض حقه وكما ان بعض من حقه ما لم  
 يعلم الشاهد بقبضه الا ان يطهر في الدعوى تلك الشاهد مثل ان يدعى من عبده  
 الف وشهد بان سمع الفان فخرج الشاهد له لئلا ينهى بالدعوى التي ذكره في باب  
 الاقرار وليس مقصوده سلة فقرها الزمان ولا في كلامه ما يقتضي منع الشهادة  
 بالاقرار بالالفين انما الذي منعه على احد الوجهين الشهادة بتفسير الالفين اما لكونه  
 ملكا لها او لكونه يشهد قبل ان يستشهد فيها وفي قول بين الشهادة بالاقرار  
 والشهادة بتفسير الحق فان الاقرار ليس هو عين الحق ولكنه طريق فيه فسمع الشهادة



الشهادة به وان وقعت الدعوى بقبضه فليس في كلام البحر ما يمنع قول الوالد فليشهد  
 في ملكه الاقرار ان يشهد على اقراره بالالفين لانه الذي جاز وان كان قد سمى من  
 بعضها او لم يدع به ولا ينعين ذلك بل له ايضا ان يشهد بالف لان من اقر بالالفين فله  
 اقرار بالف هذا هو الذي يظهر وان كان في قول الوالد رحمه الله ان المدعى لو  
 سأل الشهادة بما اذناه لم يثبت البتة بل يعرض منه الى ان يسأله سؤالا صحيحا ما  
 قد تنازع فيه فليجمل على انه لا ينعين على الشاهد ان يشهد بالاقرار بالالفين والمدعى على  
 له ان يشهد بالالفين كما جاز ما لم ان في قول الوالد ايضا ليس الاقرار بعين الحق  
 ولكنه طريق فيه صحيح وان جاز ما لم يسمع الاقرار ان يشهد بالاستخفاف كما هو الصحيح  
 لان سماع الاقرار على هذا يغلب على ظنه الاستخفاف فتسوغ له الشهادة به فكما ان  
 الاقرار طريق الى ان يحكم عليه بمقتضاة لذلك هو طريق الى ان يشهد عليه بمقتضاة  
 م وان المستعار المثل يضمن بمثله لا بقيمة وان قلنا بالصحيح وهو اعتبار قيمته  
 يوم التلف وهو رأي ابن ابي عمير ون قال الشيخ في المذهب وغيره من  
 العراقيين ان اعتبر بقيمة يوم التلف ضمن بالقيمة وان كان مثليا **العصب**  
 ح وانما لو تلف المثل المعصوب وسرا ضا على اخذ القيمة مع وجود المثل جاز م وانما اذا  
 تعدد المثل فالواحد قيمة المثل لا قيمة المعصوب كما صرح به في الشبهة حيث قال  
 صمته بقيمة المثل وحمل الشيخ الامام كلام النووي عليه فهو حسب ما انفق قيمة المصحح  
 لكن كلام النووي غير صحيح والرافعي ارسل في المسئلة حكايته وجهين عن ابي الطيب  
 ابن سملة وخرج ابن الرفعة ان الواحد قيمة المعصوب نفسه وهو الذي يظهر لي  
 ترجحه خلافا لوالد الذي يحل على يد نفسه في نفس من رآه حجة كلامه في كتاب الاثبات



والنظاير **م** وانه لو صار المنقوم مثلياً حين غضب رطباً وقلنا انه منقوم فصار  
نمراً او ثعلباً عنده فالاشبه قول البغوي ان كان الرطب اكثر قيمة لانه فتمنه  
والا فامثل وقال الخرافون يضمن مثل الثمر واشار الغزالي انه يتخير بين مثل  
التمر وقيمة الرطب ولو بقي المنقوم الى منقوم اخر ضمن القيمي او المثل الى مثل  
اخر كالمسحوق يضمن شراً يضمن عند الخرافيين والغرالي مائة المالك منه  
وقال البغوي ان كانت قيمة احداهما اكثر من مثله والا تخبر المالك ولو صار  
المثل منقوماً بان غضب حنطة وطحنها وتلف الذوق عنده او جعله خبزاً او لفه  
وقلنا لا يثبت للذوق وان خبز قال الخرافون يضمن المثل وهو الخطأ وقال  
البغوي ان كان المنقوم اكثر قيمة من مثله والا فامثل على خذوهما في مكانه وعن  
القاضي الحسين يرم اكثر القيم وليس للمالك مطالبة بالمثل عقليه في شرح المنهاج  
فايده للفرع من الاخرين وقبله بقليل عقلة في الاولين وفي شرح الشيخ الامام  
في النخل الواحد بالاعط الذي قال به البغوي في الثلاث وافقوا عليه في  
اساق المنقوم منقوماً اخر **م** وانه لو غضب داراً فنقصها وتلف النقص  
وصية عليه اجرة الدار من الغصب الى الهدم واجرة العرضية من الغصب الى الرد  
وهذا قول الشيخ اي صامد ونقل الرازي عنه وجهه انه يجره اجرة مثله  
داراً الى وقت الرد ونافه فيه الشيخ الامام وانه اذا قرب من الجامد  
باراً فاذا شبه ومالك او نقله من النخل الى الشمس حتى ذوبت ضمن قطعاً وبه قطع  
الماورجي **م** وانه لو وهب الغائب المعصوب من الاصل عند نقله به اليه ثم  
قال للمتب اعلمك انه معصوب فلا رجوع لك على الخرم بعد الغيبة فلا تسمع

خلافاً لماورجي وهذا نفع على ان الطائفة ترجع والتجديد الصحيح قران الضمان عليه  
**الشفعة** وان الشفيع لا يحصل له الملك بالملك والاشهاد بالابدان الحكم  
او الاقباض او ان يرضى به منه **القراض** وانه لو قال تصرف بالبيع  
والشر فهو قراض فاسد كالبضائع وفي المسئلة وجهان في البحر **م** وانه اذا قال  
للمدبون اعجل قد رخصي فغزله ثم قال فارضك عليه وهذا لا يصح فاذا اشترى  
في الذمة ونقله فالمشترى يبيع له وما جاز البس بقراض فاسد ولا يصح وهو قول ابن  
سريج والشيخ اي صامد ورجح البغوي انه قراض فاسد فله الاجرة والبس للقراض  
والرجح لرب المال **الاجارة** وان الحاجم اذا اذن للمالك ان يستاجر  
على عامل المساقاة فان قدر له الاجرة والاجرة حارة والا فلا وفي المسئلة وجهان  
اطلقهما الاصحاب احسبهما المنع للذمة واصحهما عند ابن الرفعة اجواز **م** وان  
دعوى رب المال على العامل في المساقاة حباثة سمومته وقابله بها انه يرفع يده ان  
**الاجارة** وانه لا يصح استيجار مسلم لغيره خبثه ولو للضالة في المسئلة  
وجهان في شرح ابن داود قال الشيخ الامام قالوا ان طاهر البصر اجواز مع  
الكراهية وعندي انه ممتنع ونقله منه في باب الوقف نحو ذلك فيما خالف  
فيه الشيخين كما قد مر **م** وانه اذا باع العتق المستاجر ثم فسخت الاجارة  
بعيت او عرض ما يفسخ به فمقتعة بقبه المدة للمشتري وفاق لابن الحداد وخلافاً  
للشيخ اي زبد وابن الرفعة ولذا ارجح الشيخ الامام في المقابله وقد مره فيما  
خالف فيه الشيخين لانهما خالفاه في المقابله وسقيا عن الشيخ في هذه المسئلة  
وان الوكيل لو علم البصري صبح القرآن او جرفه فالاجرة في مال البصري خلافاً

المساقاة



لمن قال — اجزئه وان ايد على ما يوحى به في من الصلاة من القرآن على الولي  
**م** وانه يجوز ان يستاجر الاشجار للاستغلال بها ولنفس الثياب عليها وربط  
الذواب وبه جنم الشيخ ابو حامد والرافعي اقتض على قوله صح بعضه الصنف  
**م** وانه لو استاجر على طحين صبره ببيع منها فان قال ليطحن ما ورا الصاع  
المجبول اجزه صح وبه صرح الماوردي والمتولي والغوي وان قال ليطحن  
الغل او اطلق بطل وحيث يصح فلا تجب القيمة وبه صرح صاحب التمهيد بل ان  
شالحن الغل والمفق مشرك بينهما والغزالي قال بعده اعتبارا به بانه لا يدري  
قوله — الا صاحب في المسئلة ان الاجارة صحيحة والقيمة واجبة **م** وانه اذا  
قال — اجزئك الذارسنه بل محطلي هذا المظهر او محطلي هذا الثوب  
او بصرت هذه الدراهم في كذا صح العقد والشرط وهو قضيه كلام الغزالي وقيل  
يفسد العقد وقيل يفسد الشرط دون العقد وان الارش الواجب في مسئلة الخياط  
ما بين قيمته مقطوعا فمبعضا ومقطوعا قبا وقا — لا يجزئ غيره لان اصل القطع  
ما دون فيه وصح ابن ابي عمير ان الواجب ما بين قيمته صحيحة ومقطوعا **المواب**  
**م** وانه ثبت للذي لا ينفق بالشوايع كما يثبت للمسلم وفي المسئلة وجهان وحاول  
شيخه ابن البرقي اثبات وجه ثالث انه انما يجوز باذن الامام الحاكم بالمواب على وجه  
اي ظاهر النياحي فيه **م** وان الذي اذا احتيا في دار الاسلام على القول بمبغوه  
وهو المذهب فنقل عن ماله وبقيت اشرع عمارته واحيا المسلم تلك الارض بغير اذن  
الامام جاز **الوقف** وانه لو وقف على زيد ثم عرس ثم بلى ثم الفقرا  
فما عرس وقيل زيد ثم مات زيد رجع الى بلى وهو قول القاضي في الحياتين

وقال — الماوردي لا حق للبكر لانه سرت بعد عسر **م** وانه اذا وقف  
شجرة او بناء لم يدخل المغرر والامتناع خلافا للفقهاء **م** وانه لو قال  
وقفته ليصرف من غلبه على شجرة الى فلان لندا ولم يرد صح وحفظ الفاضل ومن صده  
له الاضمان ان لا يعمل في بعض الاشهر فيصرف له من ذلك الفاضل المرفد  
وهذا على ان يكون كل منضوية تصرفه وهو الظاهر والرافعي ارسل في التصرف كتابه  
وجهن ثم على الصحة على في الفاضل اوجه الصرف لا قرب الناس الى الواقف والصرف  
ملا الفقرا وبقاؤه ملحا للواقف وهذه الثالث لا يجزئ لانه ايل الى دفعه على  
نفسه واخبر ان يكون حصل وهم فان الفقهاء على الثلاثة في القايدي وقال  
الثالث بطل الوقف ويرد الى الواقف ولعل هذا هو الظاهر في كتابه الوجبة  
الثالث وسنتم في كلام الشيخ الامام ما ينهم توقعه في اثبات الثالث على الصورة التي  
حكاها الرافعي **م** وانه لو قال — وقفته على جميع الناس او جميع الخلق صح وجزم  
الماوردي وصاحب الجزي بانه لا يصح ولو قال — لوقف وقفته على كل شيء قال  
بن الحايدي قال لغيره لا يصح ونقله الشيخ الامام عن الحايدي ولم ينظم عليه انما نظم  
على الصيغتين الاولتين ورجح فيها العمدة والحق بها جميع المسلمين فهو من جميع المسلمين  
ولم يبدحوا بها بالطلب وما اظهرها بخالفان فيها وهذا من اقل شيء وما اظهره بخالف  
لا اقل اقل في المجهول وقد سلت عليها ووقع في شرح المنهاج هنا ما نصته فصرح  
قال — وقفته على من شئت اوفيا شئت فان كان قد بعث عند وفقه جاز واخذ  
مينا والاكاذن باطلا وهذا من الاضمان يقتضي انهم حملوا اطلاقه على الاقرار اما اذا  
قصده الاثبات فلا يوزن بالبيان بل ارسل في من ترك الوقف عليه والاكاذن باطلا





استنى وان كان قد نقل المسألة من الحايثي فعبارة الحايثي اعلم ان صحة الوقف  
 بمن يجوز وقفه ولما يجوز وقفه معتبر بحسنه شرط احسانها ان يكون  
 معروف السبل بعرف مصر فيه فلو قال وقفته على ما شأني كان باطلا وهكذا  
 لو قال وقفته فيما شاء الله كان باطلا لانه لا يعلم بمشبه الله تعالى فيه فلو قال  
 وقفته على من شئت او فيما شئت فان كان معين له ما شاء ومن شاء عنده وقفه  
 جاز واخذ ببيان وان لم معين له لم يجز انتهى ونال عليه صاحب الحجر الا انه  
 لم يجز له به ولا ذكر الاخذ بالبيان فقال وقفه الوقف معتبر بحسنه  
 شرط احسانها ان يكون معروفاً فلو قال وقفته على ما شأني  
 او على من شئت او فيما شئت ولم معين له لا يجوز وان عين ما شاء عنده وقفه جاز انتهى  
 فاما مسأله فيما شاء الله فقد نفى في الباب الاول واما على من شئت فيما  
 شئت فالظاهر ان مرادهم الاثنت لا الاقرار وقول صاحب الحايثي اخذ  
 ببيانها كانه لم يفرض بين البيان والتعيين غير ان موافقه الشيخ الامام له في انه لا  
 فان عين شئ الوقف عليه لا يظن بل الذي يظن ان الوقف باطل لانه لم يلاق  
 معناه وهو اول بالنظر ان من وقفته على اجل ولا قال فيه بالصحة الا اخذ  
 للشيخ اي محمل وليس كالطلاق المبهم ولعل الحامل له على حمل الحلام على الاقرار  
 استشكل الصحة في الاثنت غير انه لم يتم استشكلها فيه بل وافق على انه اذا  
 عين شئ عليه واقضى ما قبله توجه به ان يقال اذا قال وقفته على من  
 شئت ونحوي بقلبه زيداً ثم عينه بلفظه شئ عليه وهذا غير مسلم فان فيه زيدا  
 دون التلفظ به لا يلقى في صيرورته موقوفاً عليه عند الوقف والتلفظ به

بعد لا يلحق ونقلب الباطل صحيحاً واعلم ان هذه المسألة غير مسأله الماوردي  
 وغيره من الاصحاب التي ذكرها الماوردي بعد ذلك حيث قال في  
 الحلام على قول الثاني واخراج من اخرج نصه اذا قال وقفته دايمي هذه  
 على من شئت على ان اخرجك في الوقف من اشاء واخرج من اشاء فقيه وجهان الى  
 اخر كلامه فان هذا فيما اذا عين الموقوف عليه الا انه شرط انه يخرج منه ويبدل  
 من شاء ولذلك قال الماوردي واذا قبل بجواره صح ان كان قد سمي فيه عند  
 عقد الوقف قوماً قلت والمذنب المطلق وعلى الصحة فاذا فعل ذلك  
 سره فهل له الزيادة ما شاء او لا يترك على الموقوف وجهان حكاهما الماوردي  
 وذكرهما الشيخ الامام في الفروع المنورة ولم يذكرهما صاحب الحجر عند ذكر المسألة  
 مع ذكر استقصائه للحايثي **و**انه لا يجوز الغرس في ارض الوقف ما لم ينص الواقف  
 على انه ينبغي بها جميع الاستغاثات الا ان يكون حال الوقف معروفاً ثم زال  
 الغرس فاذا عاد اعادة ولله البنا ولا ينبغي ما كان معروفاً ولا يغرس ما كان مبنياً  
 والمضابط انه لا يغرس الوقف عن هبته التي كان عليها عند ما اصدده الواقف  
 والفاضل في الحاشية اطلق اجمالاً وجهين في جواز غرس ارض الوقف وتوافق ما رجه  
 الشيخ الامام كلامه من الرفع وقوله ذكر قول الرافعي وغيره لو اهدم المبنى او انقلعت  
 الاشجار استغلت الارض بالاجازة من بين رغبها وبطرب فيها خيامه وبني  
 وبغرس من عليها فانه اعني ابن الرفع قال ولا يجوز ان يوجر لبني فيها  
 غير ما كانت عليه ومن هنا يعلم تحريم حكر الارض الموقوفة اذا اهدم المبنى  
 عليها لبني المستحكر **و**ان الامام اذا وقف ارضاً بن بنت المال على معين



من الناس لم يصح وهو المحلى عن الشيخ ابي حامد قال ابن الرفعة والمحلى عن  
المذهب الصحيح فيه ائني ابن ابي عمرو وانا اريت الشيخ الامام بن خط ابن  
الصلاح فبنا اسقاه المهن ووالد الشامي ومن معها فالحقه في شرح المنهاج  
وقبل المنع بالمعنى لانه يوافق على جوان الموقف على العوم كما فعل عمر رضي الله عنه في  
ارض السواد **م** وان الوقوف عليه لا يتناول من اجرة الوقوف في هذه بعد  
بقاؤه فيها ولكن من هذه لا يتعد بقاؤه وان لم يكن الاستحقاق مشروطا بشرط  
اخر وان كان مشروطا بشرط اخر توقف عليه قال ابن الرفعة انه تصرف  
عليه الاجرة وان احتمل عدم بقاؤه وقال بنيت على ذلك لان بعض من ادركت  
من القضاء فضلا كان بمنه من التصرف في حل الاجرة ولا يصرفها له فجعله  
خشية انما لها الغيرة واطال في باب الاجارة والمثله في فباي الففال  
فان فيها لو وقف على اولاده ثم سلمهم ثم الفضل فاجر عشر سنين مثل واخذ  
الاجرة لم يحجز للقيم ان يحل لهم الاجرة وانما يعطى بعد ما مضى من الزمان فان دفع  
اكثر فبات الاجرة فعلى القيم الضمان وهذا لو يولد ما فعله بعض القضاة ونازع  
ابن الرفعة والوالد الى ان يراد الى ما قاله الوالد بما قبل **م** وان للوزع مراتب  
اذا لها الاسلام واعلاها ما ذل عليه حديث دفع ما يسير يملك وفيها بينهما مراتب  
لا تخفى ولا تحصى سمعت ذلك منه وثيقه وبنى الشيخ شمس الدين ابن عبد لان  
في المسئلة مناظرة ذكرتها في الطبقات الكبرى في شرحه ابن عبد لان واظنه  
كان يحكي ما نثره نصا والشيخ عن الدين ابن عبد السلام في اواخر شجرة العارفين  
سلام على الوزع لا يربط على حسنه وذكر فيه ان الاحيط وهو ارتقاب فلما قبل

بوجوبه واجتناب فلما قبل تجرته وارتناب كل مصلحة مؤهومة واجتناب كل  
مفسدة مؤهومة ائني مراتب الوزع كجعل الوزع مراتب كما فعل الشيخ الامام فان قلت  
قلت قال ابن ائني في صفة الامية انه ليس المنادى من الوزع مجزئ العدة اليه بل ما يربط  
عليه من الحقيقة وحسن السيرة قلت ذاك الوزع الشار اليه في ذلك الباب  
لا مطلق الوزع **م** وان وقف المتاع سجدة صحيح ومحرم الملك فيه ونها ائني ان الصلاح  
غير انه ائني قسمته بقله ذلك وخالفه الشيخ الامام وقال انه مخالف للمذهب  
المعروف وان القسمه لا يجوز وذكر فيها القاضي البارز في حجاز الملك وقال  
انها غير صحيحة والخلاف في مثله الوزع وفي وقف المتاع سجدة ليس وجوها مصرحا  
بها بين الاصحاب فيما بين حقيها ان تدعى في باب الخلاف المنسل غير ان ادعى ناهيا  
لخروج الخلاف فيها من كلام الامية وان لم يكن مصرحاً به وليس عليه على ما هو من جنسه  
فما من دد فيه نظر ضد او المناجحين ومثله كثير يخرج ممن حد الحصر **م** وان من  
سفل سجدا بمناجاة ومنع الناس من الصلاة وجبت عليه الاجرة وضرفت في مصالح  
المسجد وهو ما حواه ابن الرفعة عن السمة وحكي ان القاضي ابن رزق قال  
بصرف لمصالح المسلمين هذا كلامه في باب الوقف وقال الشيخ الامام في باب  
الغصب لم ار في السمة الا انها لمصالح المسلمين قلت وهذا يوافق قول ابن رزق  
وكل هذا بنا على وجوب احتيل الاجرة بشغل المسجد وهو المجزوم به في الرضه وحلى  
القاضي الحسين في باب احيا المواب وجها انها لا تجب وقال اولا يجوز اجارته  
ولا قيمه لمقتضاه **اله** وان الهبة للجهة العامة كاللقط والمساكن  
صحة ذم في ناي الوقف والمقط وهو ما ذكره العمالي في الوجيز وقال ابن ائني



في الشرح الكبير انه يستعمل في دفعه في الشرح الصغير وقد في النوني من  
 الروضة واصاب فان المسئلة انما وقعت في الوجه اسطر اذ احسن مفسوده  
 لمفسرها ولا هي في الوسط ولم يستعمل فيها عن قصد الا الرافعي فانه وجه كونه اليها ثم  
 حاول ابن الرفعه التعميم كما اخبره المواليد غير انه اوتى الى متقول المدفوع  
 خلافه وهو منازع في ذلك **الوصية** وانه اذا اوصى الى الله تعالى  
 والى زيد كانت وصيته الى زيد يستقبل بها والرافعي قال القياس محو وجهين  
 احدهما هذه والثاني ان الوصاية الى زيد والى الحاكم قال الشيخ الامام  
 الصواب الاول سواء عطف بالواو او ثم وذكر الله في هذا ليس الا للزلة ولانه المنع  
 في كل شي وليس كما اوصى به ولان زيد فان ذلك يحمل ان يعقد فيه سئل الله فخرج  
 فيه ان يكون لزيد النصف فقط **م** وانه اذا قال اوصيتك في امي  
 اطفال او اقله مقامي في امي اطفال كان له الكفيل والنفقة وهو ما ذكر  
 الرافعي ان صاحب التهمة قال انه المدفوع وجعله في منزله وصيه الاصح  
 لذلك فالاول ان لا يدخل هذا في هذا الباب فانه قال النوني متوافقان فيه  
 ولما لم يطمع في الحبس ولا كتاب عندي فتخط على الكفيل **م** وانه اذا اوصى ببناء  
 كنيسته المارة لا يصح وتقدم في الوقف في باب المنازع ولم يذكرها في الوصية **م** وانه  
 اذا اوصى بمنفعة عبده لا يشترط ان يكون له بالقبض فقبل الموصي له بالقبض ورد الموصي له  
 بالمنفعة عادت للورثة لا الى الموصي له بالقبض وهو ما رجحه شيخه ابن الرفعه  
 وحينئذ فيها اذا نص على ان الرقبة مملوكة المستفعة وقال عند الاطلاق  
 هو محتمل وانه اذا قال ان كان في بطنك ذن فقد اوصيت له بالذن وان كان



اشي فيها به قوله ت ذخيرين واشتري اشرك الذن ان في الالف والاشاري  
 في المابة وقبل للورثة دفع الالف الى اي الذخيرين شأنا والمابة الى اي الجاردين  
 شأوا وقبل توقف الالف بين الذخيرين والمابة بين الجاردين يقع الصلح اجل البلوغ  
 والاوجه عن ابن شريح رحمه الله **م** وانه لو قال ضعت مالي في قبلك جاز له  
 اخذه لمفسده خلافا للمخرجاني صاحب المغاياه **م** وانه اذا اوصى له بابل لن منه قبول  
 الفضل وابن المخاض خلافا لصاحب التهمة وانه اذا اوصى لمن ينفع بالطلاب  
 بطلب ما يوصي به لم يكن الموارث ان يعطيه الطالب الذي يحسن بالاشفاق به بل له  
 ان يعطيه اي الطلاب شأنا **م** هذا هو الاوقف لا طلاق الشافعي والاصحاب  
**م** وانه في هذه الصورة لو لم يكن الموصي له صاحب حرث ولا مبد ولا مناشيه  
 صحت الوصية قال هذا هو الاوقف لا طلاق الشافعي والاصحاب بل لا طلاق في جميع  
 الائمة فلا مانع من ان يوصي بالشي لمن لا ينفع بنفسه به **م** وانه اذا اوصى بدار فانه مات  
 في حياه الموصي مع بقا التيمم لم ينق الوصية في النقص المتفصل بخلاف المتفصل وهو  
 ما عناه ابن الرفعه الى النص واجمهور وان الاضحية عن الغير غير اذ بطلا يصح  
 وهو ما في الهندية قال الشيخ الامام الا في صورته واصله وهي تفضيه الامام  
 عن المتكلمين من بيت المال فلك يجوز ويستثنى عن الاضحية عن الغير بلا اذ  
 لم **م** وقوله في المتطومه في هذه الصورة اذا مات منهم قبل لا بد منه فلا يصح  
 الا اذا املا بيت المال اما وبالن بين ضرره احق من الاضحية فلا **الاول**  
**م** وان الولاء يثبت في حياه الموقوف لعصبته وهو قول ابن المنذر وقال الفاضل  
 الحسين لا يثبت الا بعدة ويخرج علمه لو مات الموقوف والموقوف في حاضره وله

على المغاياه



ابن مسلم فبشر الله على الاول لابن المسلم ونبه صرح ابن المنذر وهو فضينه  
 كلام الرافي والنووي وعلى الثاني لبث المال به صرح القاضي الحسين ولكن  
 ان يقال ان هذا مما وافق فيه الشيخ الثلاثة لانه قضيه كلامه وانه اذا قال  
 اعطوا زيدا في كل سنة درهمين قلنا بانه يصح في كل السنين وهو ما صححه الشيخ الامام  
 ولم يكن هناك وصية اخرى وقفت تصرف الوارث فيما بقي بعد الذر منه الاول  
 ومن سبقت تصرفه لانا نعلم استحباب الموصي له في المستقبل ولو وجهنا ان ارسلنا  
 الشيخ الثلاثة الرافي والنووي والوالد في باب الوصية من غير ترجيح لكن  
 نرجح الوالد الاول في واجبات الوقف وهذا من المسئلة ٢ انه من مسئلة اعطوه  
 طرسته دينا رافى القناوي وصحح فيها الصحة ولم يحج زها في شرح المنهاج بل  
 جرحا على ما في الرافي والمعهلة عنه في هذه المسئلة ما في القناوي **الوديعه**  
**م** وان من نوى عند اخذ الوديعه اخيانه فيها صحتها وهذه هو الذي رجحه الرافي  
 في باب الوديعه حيث قال قد حليت في اللقطه انه على وجهين قال والظاهر ان  
 وذكر الوجهين ايضا في باب اللقطه لكن مجرد من ترجيح وحذف النووي المسئلة  
 بين الروضه في الباين لانا وقعت في باب اللقطه في غير مظنتها فكانه احب  
 تاخرها الى مظنتها ثم في مظنتها باب الوديعه لم يسهلها الا في اننا الاستدلال  
 فاعقيل **النكاح** وانه لو قال ابو الطيفه لاني الطيفل زوجت  
 ابنتي من ابنك فقال قبلت النكاح صحح البخاري ووجهه في القناوي وغيرهما وحل  
 الخلاف فيه قولين وان عداوه المحرم للمحرمة لا يمنع ولادة الاحياء لانها لا تمنع  
 ان تحاط لسبقه بخلاف ولادته المال وهو احتمال لابن حجر جزمه في الماوردني

قال الرازي في هذا ما ذهب اليه

في الحايي والرواي في البحر وذهب ابن المزيان الى خلافه وبه جزم ابن حجر  
 قبل ان يذكر احتمال **م** وانه لو اضلعت محرم بالفتن من النساء الا حصيات  
 حرم الطل لان عدد الالفين ونحوه يملن وال حصنهم في صعيد واحد ونطاق  
 غير من واحالة هذه مستبسر جدا وانما الحمل اذا بلغوا مبلغا لا يحصرهم  
 وال تجاره ونحوه ولعل هذا ليس مخالفا لمن مثل غير المحصور بالالفين وان لفظ  
 الالفين انما وقع تمثيلا غير ان القران مثل به لما يتحقق الجلف فيه فمن ثم جاز الخلاف  
**م** وان من دخل ابنته في ان ثوب رجل يبر وجهها ولم يزل من تنسك بل قال صبي  
 او اطلق لم يصح وهو قول المزيان والقاضي الحسين ورجح صاحب الشايل  
 والمتولي الصحة وان المرأة اذا حضرت الى الحاييم وذكنت انها لا ولي فيها وسالت  
 ان يبر وجهها فان حشيت ان لم تبادر الى من وجهها فوانت مصلحه باذروا ولا توقف  
 حتى يحث من حالها وهو تفصيل بين خلاف بين مطلقين بين الشيخ ابي الحسن الاشعري  
 والقاضي ابي تلي جعله الرافي وحقق لاهل الاصول ولم ار من صرح بلفظ الوجهين  
 سواء ولا يجه فان القاضي ابا بكر ليس من اصحابنا بالطلبه انما هو ما لكل المذهب  
 كذا نص عليه ابن السمعاني في القوامع وهي قايده فان حاله حقي على غير من الناس  
 حتى قبل طائفة تدعيه والرافعي انما اخذ المسئلة من النهاية وليس فيها نصيح  
 بوجهين نعم في المسئلة خلاف في طبقات العبادي قال الاصطخري وابو  
 زيد حجاب وهو قول الاشعري ونصرا لث في في الايلا على انها لا حجاب  
 حتى يشهد عدلان وفي كلام امام احمد من عند الكلام في الاغنى ما يؤيد  
 تفصيل الشيخ الامام حيث قال ان القاضي يقول ليس لك ارتها في هذا





الجد **م** وانه اذا ادعى كل واحد من الزوجين اللذين يدعيان زناهما ان نفاخته  
 السابق وان المرأة تعترف بذلك وحلفت ما ينبغي كالحلف الرجلان حينئذ  
 وهو قول الامام وبه قطع القفال وقال بعض الاصحاب لا تخالف بين  
 الزوجين **م** وانه يجوز للزوجة من وحي الشهادة بين يديها ان تهاجمه اذا ادعت  
 حاجة اليه او زنا متصلا وقلنا انه من وجه بالمصلحة والا فلا يجوز والرافعي اطلق  
 في حوزان نفاخته شريفة وجهين **م** وان ناسخ التوراة القران لا الانجيل ولشافعي قول  
 اخر انه لا يحل والقران نسخ الانجيل قال الكوفي رضي الله عنه كل شريعة نسخت  
 التي قبلها فشرعية عيسى نسخت شريعة موسى عليها السلام وشرعية محمد صلى الله عليه  
 وسلم نسخت ما قبلها من الشرائع وهذا رخصة صاحب النجاشي والجزيرة وتبعها ابن الرفعة وذكر  
 ان في صحيح الشافعي نكاح اليهوديين سنا صلى الله عليه وسلم وعيسى عليه السلام وقول  
 الرافعي ومن قال بالثاني من علم انا لا نكح بي كيف نسخ عيسى بشرعية موسى ارشادا  
 اليه وعلى ما رجه الوالد لا يمتنع نكاحه على المسلم فان قلت المنع الشيخ الامام  
 ما نقله صاحب البحر من النبي رجه الله ان من دخل في اليهودية بعد بعثته عيسى  
 عليه السلام يقر وهذا مما غلط الاصحاب فيه المنزلي وقالوا لولا يقر قلت  
 لا يلزم منه قول المنزلي لان عيسى عليه السلام جاء باحلال بعض ما حرم وان كان ما جاء  
 منسوبا الى شريعة موسى عليه السلام كما انه منسوب الى شريعة هو حقيقة الوالد رجه  
 الله في الشرح فاذا عانده واحد فيما حابه وصده عنه لم يكن على اليهودية لان  
 من اليهودية اتباع عيسى فيما حابه من نسخ وعنه فان قلت ومن اليهودية  
 والنصرانية وكل من اتبع المصطفى صلى الله عليه وسلم اذ ذلك من موجب كل شريعة

فمن صدق منه فهو كافر بموسى وعيسى عليها السلام فيسفي ان لا يقر وان كان  
 متصلا في يهوديته او نصرانيه اسريلا من نكاح السب قلت لا شك فيما ذكرت  
 من ان هذا كافر بموسى وعيسى عليها السلام وما على وجه الارض اليوم  
 هو جدي او نصراني الا وهو كافر بهما للغير برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الذي من موجب شرعها الايمان به غير ان هذا النوع من الكفر لا يوجب  
 في حقهم المناجحة كما به عليه الامام في النهاية ولي ظلام طويل على نفاخ الثنايات  
 ذكرته في فماني منع الموانع **الصداب م** وان المهر في مقابلة الجمل  
 المتفاد بالعقد لا في مقابلة الوطية الاولى ولا جميع الوطيات كلها وجهان  
**م** وانه لو قال علمها بحرف فنافع فعلمها بعين رجعت على الزوج بقدر التفاوت  
 بين احواله التعليم بالحرف والمشر وط والحر فالاخر فان لم يكن هناك تفاوت  
 لم يترجع بشي وفي المسئلة قول اخر انها شريجة باجرة المثل **الخلع م** وانه  
 لو قال ان امرأتي من صدق اقل فانت طالق فابترائه وهما يعلمانه وقع  
 باثباته وبه افق القاضي وعنه وهي المسئلة التي انكر ابن ابي الدائم كونها منقولة وفنها  
 ازال الاصحاب هذا ارجحها **م** اما اذا كان مجهولا فلا يقع الطلاق اصلا لان  
 البراءة لم تحصل هذا هو الصواب وبه افق الشيخ الامام فمن قال لن وصية ان امرأتي  
 مما يستحق البت على الرجال فانت طالق فقال ابن ابي الدائم والصورتان فيما  
 اذا كان الالتماس من جهته **م** اما اذا قالت ان طلقني فانت سري  
 او فقد ابنك من صدق في في اويل الباب الرابع من الخلع في الرافعي انه يقع رجعا  
 وللرافعي فيه محبت ذكره النووي في الوصية يضمن وقوعه باثباته ونكاحه ما نقله



الرافعي ايضا في واجر الخلع من فتاوى القاضي الحسين انها لو قالت ان طلقتني  
ابراة بن الصديق او فانت منه بئس فطلق لا يحصل الا برب الا تعليق الا برب  
لا يصح ولكن عليها من المثل لانه لم يطلق حجابا بل بالابرة وابدت الشيخ الامام  
منقولات اخر ثم قال ليكن المعتقد انه باين فان قلت هذه مخالفة للشيخين  
لعلها او ابل الباب انه رجي فلم لا جعلها في باب النازع قلت تحت الرافعي  
منع بقله اخر وموافق المؤيد له في الموضعين اوجب التوقف في من ورجح  
اليها في المسئلة وفي التمه قبل باب الصلح ما يقتضي صحة تعليق الا برب فيما نحن فيه  
وان قلنا تعليق الا برب لا يصح **الطهارم** وان المظاهر لو عجز عن  
تحال العتق ومن الصيام ولكن قد رغبنا عن بعض الرقبة لم نعتق وكان كالعاجز  
عن طهها ذكره في تفسير سورة المجادلة ومن الاصحاب من قال يخرج المسبوز  
ثم اختلفوا ابراهيم بن القاضى في ذمته **العابله** وانا اذا ضربنا  
في العايله على المعنق شيئا فبقى شيء ضربناه على عصابة في حياته وسببنا في هذه  
المسئلة ان شاء الله **الردم** وان المرند اذا قال بعد بحقوق القتل  
عزمت على شبهة فاريلوها فاطرياه وارحنا شهنه ما لم نطهر منه التسوية والماملة  
وهذا هو الذي نقله صاحب البحر عن فضل الشافعي قال في البحر ان الشافعي قال  
في المرند بن ان ذكره واشبهه دخلت عليهم فاريلوها الاسلام دعوا الى المناظر عليها  
ونظر فيها امام المسلمين فان كان عالما بالدين واجح ناطرهم على شهنه حتى نزلها  
بالبحر والبراهين وبين لهم ان دين الله الاسلام وان اهله من اهل الحق فان لم يكن  
الامام موضع المناظر لم اختار من علماء المسلمين من يناظرهم عليها حتى بين لهم بطلانها

فان ابوالان المقام على البرده قبل لهم قد وجب على البالغين منكم القتل فاستسلموا  
له فان استنوعوا قاتلهم حتى سلموا اوبائى القتل عليهم انتهى وهو ما صحه الشيخ  
قطب الدين السبائي وسعه بهذه صاحب النجاشي ثم قال صاحب البحر وقال  
بعض اصحابنا بخراسان هل يناظر فيه وجهان احدهما يناظر لانه الانصاف  
والثاني لا يناظر لان الحق هو الاسلام فلا معنى لحجته علينا وهذا خلاف  
النص انتهى ومن اجله قال الرافعي ان الرواي في الاول من النص واستبعد  
الخلا ف فيه ورجح القائل الى الوجه الثاني وعليه جرح صاحب التبيين القاضي شرف  
الدين الباري وهو وجه بعيد جدا فليف من حق روحا على الكفر وسرد بها في  
النار مع المكن من عودها الى الاسلام بما زاله الشبهة ان هذا البعيد عن  
الشرعية ولعل محله ما اذا طهر منه التسوية غير ان الوالد رحمه الله قال  
في كتاب السيف المتناول محل الخلاف اذا لم ينظر التسوية فان طهر لم يناظره قطعا  
واقول ينبغي ان يكون محل الخلاف اذا طهر التسوية وكان التأخر زينا لا يطول  
كالساعة والثاني بمن لا ناسر جوارحه على الحمله وينبغي ان مقد رقة الاستنابة  
اما اذا لم ينظر التسوية فيمنع المناظره قطعا لاسيما اذا طهر ان مرادة الاخر شاد  
والاستنصار وقد علم ابن ابي هريرة والقاضي الحسين وغيرهما من قد ما  
اصحابنا القول بوجوب استنابة المرند بلنا بانه قد يعرض له شبهة  
فامهل هذا القدر ليشوي فيها قالوا وقد رت بالثلاث لانها اول حد  
الكفر واخر حد العقلة هذا كلامهم وهو بطل على ان التأخير له جال الاسلام  
حق فالضرر بعندي ثلاث ظهور التسوية وينبغي ان لا يمهل الامدة الاستنابة بحقل





محل الوحيين فيها وعدم ظهوره وسبغ ان يناظر اما قطعاً واما على الصحيح فليست  
 على ثبوتها محال خلاف وظهور قصد الاسترشاد وهو اخضر من عدم ظهور  
 السؤوف فان عدم ظهور السؤوف اعم من ظهور عدم السؤوف وينبغي القطع  
 بالارشاده واما هذه المدة الارشاد وما ذكرته في الامهال المدة التي بين  
 نوحه اي زايه ابا علي بن ابي هن بن علي في تعليقه الاجماع على انه لو قال اي  
 جابج او عطش فامهلوني حتى اناظرهم وكان الامام في سبيل من امر الصلاة جاز  
 ان يترك الساعه والتأخير هذه العوارض ولم يبادر الى قبله ولم يحزن ان ترك  
 الشهر والشهرين هذا لقطه والروايان في البحر عن ابي اسحق انه لو قال  
 اي جابج فاطموني ثم ناظرني وكان الامام مشغولاً بما هو اهم منه فامهلني  
 هذا لفظ البحر او كان الامام مشغولاً فحمل في صورتين ما اذا كان الامام مشغولاً  
 وما اذا قال انا جابج فاطموني ثم ناظرني وفي الرافعي وعن ابي اسحق  
 لو قال انا جابج فاطموني ثم ناظرني وكان الامام مشغولاً بما هو اهم منه  
 فامهلني فانه سقطت السأخ لفظ الدلف قبل الوارد في قوله وكان الامام مشغولاً  
 واما المراد وكان الامام مشغولاً لانه لذلك في البحر والرافعي انما حمل ذلك  
 من البحر فانه قال وحل الروايان الاول من البصر واستبعد الخلاف  
 فيه وعن ابي اسحق وساق هذا لقوله وعن ابي اسحق معطوف على محلي  
 الروايان عن البصر فالروايان حل الامرين وقد دل على ناصحة الروايان  
 كلام ابن ابي هن بن علي نقله الاجماع فصار امهال هذه قريبه للمناظره لا سيما  
 اذا بان طلب الاسترشاد اما محمداً عليه واما الصحيح من المذهب ووقع في الرواية

ان الاصح عند القرأى المناظره وان حكاية الروايان عن البصر عذرها وهو سبغ  
 فلم يسبغ ان يكتب موضع الاول في الروضة الثاني وموضع الثاني الاول المستقيم  
 على ما في الرافعي وعلى ما هو الواقع وزايت في كتاب القواطع للامام الكبير ابي المظفر  
 ابي السمعاني من انه اصحابنا في اواخر كتاب القياس بعد الكلام على اول واحد على  
 المدلف ما نصه ولو قال الكافي امهلوني لا نظروا حتى فانه لا يميل ولا ينظر  
 ولكن يقال له في الحال اسلم والافان معروض على السيف ولا اجزف  
 في هذا خلافاً بين الفقهاء وقد نص عليه ابن سريج انتهى وقد يقول قائل  
 هذا ناسخ لما روي عن العزالي وقيل جوابه ان هذا في طلب الامهال للنظر  
 والبحث وكان زمانه اوسع اما طلب حل الشبهة فمضى اخر ثم ان هذا في الكافي اخبرني  
 لا المتدقق فامل ذلك ومثله الكافي ملحمة بمحل ان الخبر اذا قال قد  
 وقع في القصة ارفعوا عني السيف هذه ما يناظرني من فعه ونباطه ويحمل ان  
 يقال بل لا سعة ويحمل ان يكون على الخلاف في الحديث **السير** وان  
 المحجب في السلام لو قال وعليكم كان جواباً للعطف ذكره في تفسير في سورة  
 والذاريات وقال امام الحرمين الرازي عندنا انه لا يكون جواباً  
 فانه ليس فيه تعريض للسلام ومن غريب المسائل لو قال المحجب سلام  
 ولم يلق بقط بقوله عليكم قال الشيخ الامام الاو في الاحكامه ولم ارس  
 ذكره ولو قال عليكم سلام قال الشيخ الامام لم ادره منقولاً والاولى ان  
 لا يجعل رداً قال وبه صحح الشهابي من غير اصحابنا للمدة اجمع جعله ضعفه الشيخ  
 الامام وذكره عليه غيره **الذمه** وان الذي اذا بدا را عاباً عليه على بنا





المسلم ثم باعها المسلم لم يسقط حكم الهدم وان صححنا البيع ووافق فيه شيخه  
ابن الرفعة ولست بموافق لها على ذلك وقد اتي من الصلاح في كافي غلابه على  
مسلم فقام المسلم ورفع بناءه حتى ارفع على ما علاه الكافي بان حق الهدم يسقط  
وهو بوند السقوط فيما نحن فيه واراها الاربع واعلم ان ابن الرفعة اسقط الهدم  
من نص الثغري على ان المحرم الى محرم اذا خللت تصعقه ادمى لا يسقط  
وجوب الارافه بل بدوم وجوب الارافه قال وما ذاك الا نظر الاستحقاق  
الازالة قبل ذلك قال الشيخ الامام وهو استنباط حيد قال ولا يبر ذعيله  
ان العلة بحر ثم التحليل فلا يبيع لانا نقول ان البحر ثم خاض بحر تعاطي  
التحليل قال وايضا فان المشتري محل محل الباع فمضى استحق الهدم على الباع  
استحق على المشتري ولا يقال ان العلة زالت وهي تلك الكافي لانا نقول  
لو كان الملك علة لاستنع انما اشتراه من مسلم وانما العلة بنا الكافر لما فيه  
من غيظ المسلمين ولا يبر اذا اسلم وهي على ما به بعد البناء لان الاسلام محرم  
ما قبله ولا جل عليه السيف من الاسلام انتهى ذكره في باب الغصب وقد قال  
على استنباط الرفعة لو ان علة الارافه بعد زوال الحيز وجوبها قبل  
ذلك ولا يدخل التحليل لو حبت الارافه فيما اذا خللت بنفسها لكن هذا ضعيف  
فانها اذا خللت بنفسها ظهرت محترمة كانت او غير محترمة والطاهر لا يبر ان  
انما الدلام في النجس **الهدنه** وان شئ طرد الب اذا جئت النبا  
من دار المحرم لمات كان شر واما قوله للشرطة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم بسخة الله تعالى ولم يكن هناك ايتام من رسول الله صلى الله عليه وسلم

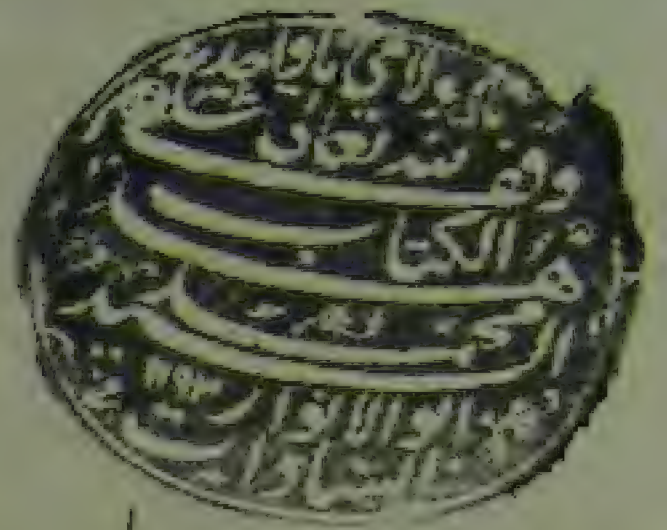
ولا اطلاق لفظ تمام واراها الخاص بل شرطه حيث كان الشرع ينسخ استراطه  
ثم لم يستمر على الشرط لان نفع الحكم بالبيع وهو وجهه عن الرافعي الى البحر وهو في  
المحرم ايضا ومخرج عليه عدم غريم المهر وعلمه الغرم هو ما رجحه الشيخين  
وفيه ذلك من المتأهل **الا طعمه** وانه يندب قبل الوزع ذكره في باب  
محرمات الاضرار بعد ان نقل عن القاضي ابي الطيب دراهمه قتله قلت  
ولعل كلام القاضي هذا اصل قول الرافعي في باب الاطعمه عند ذكره المستحبات  
ما نصه ومنها ما نهى عن قتله كالوزع وقبل هذا محمول على الوهم ولذا لا حذفه  
المؤيد من الروضة ونعم ما فعل فقد صح في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم امر بقتل الوزع وسماه فويستقا وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها او امر بقتل الوزع واما ما في الصحيحين من  
قول عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للوزع الغويوس  
ولم اسمعه امر بقتله فلا يلزم منه النهي ولا عدم سماع غيره ها وقد ثبت سماع  
غيرها للائمة بقتله فينبغي وجوبه وقد اخرج ابو حاتم في صحيحه حديثا من  
غيره في الزيادة وهي قولها ولم اسمعه باسم بقتله وانما اذا اشبهت  
شاة او حمامة بة غير او حمامة فله اكل واحد بالاجتهاد ذكره في كتاب  
الرقم الاجري في وهو قول القاضي وصاحب التهذيب قال الرافعي والذين  
حكاها الرواية انه ليس له اكل واحد منها حتى يصالح ذلك الغني او يقاتله واليه  
الاثارة بقولي وجزم الشهدا في البحر والشهدا الرواية مثل يوم الحجة  
طلب **السند** وانه اذا نكح رباة العور لمنه ونفي من يار ما شا



من قبور المسلمين فان من قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ايضا  
وادعى هذا اجماع المسلمين وان من واحد من اخاد المسلمين غير من لم يلزمه  
ذكره في كتابه شفا السقام **السرنام** وان من اقر بالزنا ثم  
شهد به عليه ثم رجع عن الاقرار لم تجز به قال ابن المزيان ونقله  
الرافعي عن ابي اسحق قال الشيخ الامام والقياس في القطع مثله **م** وانه  
لذلك في عليه فاذا قامت بينة بالزنا فسئل فعند الشهود ثم رجع سقط الحد  
ونقله القاضي الحسين عن ابي اسحق ولست هذه الصورة في الرافعي قال  
والبرقة قالنا وانما حصل ان لا علم للبينه مع الاقرار سبعا ام كقوله وجمع صاحب  
البحر فيما اذا اجمع على الزنا ثلثة اوجه نالها عن الماوردي ان كان الاقرار  
ماتقا كان الوجوب به وسقط بالرجوع وان بعد من الشهادة كان الوجوب  
بها ولم يسقط بالرجوع وادعى ان الوجوب باسبقها والشيخ الامام ذكر انما بل  
في مصنفه في من باب الترتيب بصر فيه ان هو وبه يمنع من استيفاء القطع ولا  
يسقطه فان قطع وقع الموضع كما هو اصح الوجهين في نظري من الزنا وهو في  
البرقة غير منقول ولم يذكر الوالد ما ذكرناه من البحر وما شاطنا نحن  
فيه الى الرداي ذكر لبعض احتمالات فيمن قال زنت وخذت  
فل يقبل قوله في قول **م** خذت كما يقبل في الرجوع اولا لان رجوعه  
اثر شبهة في اصل الفعل لا في دعوى استيفاء الواجب ذكرهما قبل كتاب الشهادات  
واستشهد على القول بانه لو اقر بالزنا ثم رجع لا يقبل ولو ادعى وبيع الزكاة  
لا تسمع اخر قبل قوله قال فصا راض القبول في دعوى الاستيفاء اول

قلت وسئل الرافعي في باب النكاح انه اذا ادعى من كان عليه حله انه  
اقام عليه ان صاحب البينة قال ان نصدق ان كان اقر باقيا على يده  
ولذلك ان لم يكن اذا كان قد ثبت بالاقرار لان المعنى بالحد اذا رجع يقبل رجوعه  
وسئل الرافعي على هذا وهو جزم باحد الاحتمالين **الافضله والدعاوى**  
وان فعل التحريم ليس بحكم وفي ذلك خلاف مخرج من كلام الأصحاب وقد  
اطال الشيخ الامام الحلام عليه في مواضع منها باب احيا الموات **م** وانه اذا  
اقام مدعى البين شاهدين ولم ينهيا وكانت الترخية متوقعة وانهم المذنون  
بحيله من وقف او هبه وكوهما حجر التحريم على المذنون بسؤال الغريم في القدر  
المسحق بيعه اما في المال ان شاقوي البين واما بعض منه بعينه القاضي  
كما بعينه للمبيع بقدر الدين وقال القاضي الحسين يحجز عليه في جميع ماله  
اذا اتمه بحله الوقف او الهبة وكوهما **م** وان القاضي لو حكم به فاده شاهدان  
شهدا الله مات في رمضان ثم شهد اخر انه مات في شوال لم ينقض الحكم  
وصنف فيه كتاب العارضه رد فيه على ابن الصلاح في كلام طويل له في المسئلة وطل  
منها على حرة بحته فيها لم يسقطها وقد قد منافي او ابل هذا الترخي ان فيها  
قولين خرجها ابن سريج وخطها الرافعي وان ذلك من عجائب الوجوه مثله  
نذكره في اماتين عظيمين هذه المدد الكثير وهي مسطورة لا تحصى النقل  
فيها **م** وان الكبير ما يلحق صاحبها الوعيد الشديد بنصر كتاب او سننه سوا  
رجب فيها حد ام لم يحجب لعقوب الوالدين وشهادة الزوج وهو ما قال  
الرافعي انه اقر ما يوجب لهم وانه اوفى لما ذكره في تفصيل الجاس وبعه





التوقيف لكنهما قالا ايضاً ان الأصحاب انزل الى تنحيح القول بانها المعصية  
الموحية للمجد قال الشيخ الامام في تفسير سورة والنجم فان ارتد ما  
يوجب الحد بما عدا المنصوص فمحتمل والا فتوضّحاً لأن الحقوق والزور  
من القاييس ولا يوجبان حداً انتهى وهذا بقوله وبني احياً زه لبقية  
انه لا صغير في الذنوب **م** وانه حيث سباح ضرب الدف فلا فرق بين  
البيا والبرجاء ضرب الجل اياه خلال وصغف بغيره اكلهم **م** وان  
المباح لا يصح بالمواظبة عليه خائفاً وانكى قول القائل الى انه ربما صار  
صغيراً ماله في لعب الشطرنج وعلى قول الشيخ الامام ذلك كلام ابن الصباغ  
وان للامام ان يطالب في الذنوب والفتنات من هي عليه باحد الامرين  
اما اخراجها واما تسليمها اليه ليجزئها عنه اي الامرين شائناً هي عليه بفعله  
ذكره في كتاب العلم المشهور وعنه من كسبه قال ولعل قول الاصحاب  
لا يطالب بها على احد الوجهين معناه انه لا ولاية للفاضي ولا للامام عليها  
ولا سدي بها بل يطالب الى صاحبها كالمزاني الباطنية اما اذا انصفت وعلم انه  
لا يخرجها فلا وجه الا ان الله بها قال ولذا اذا انقضت بمغير  
**م** وانه لا يجوز لضرب الذي حاساً ولو من ذمي ونص الشافعي يدل عليه  
**م** وان الامام المجتبي لو ولي شيئاً فعلى الفضا شرط ان لا يقضي بحد وبمس  
ولا على غاي صحت التولية ولغا الشرط ويقضي بما ادى اليه اجتهاده ذكره في  
كتاب العلم بانواع ما يعلم وفي الفتاوى ايضاً وبه جنم التفات في فتاويه  
والفاضي الحسين وقال الماوردي سطر التولية وقال القائل الى بصر وعمد

الشرط **العشرون** وأنه إذا اعتق سعة عبدك لآمال له غيرهم  
 علم بعقوبتهم فإن مات وانقضى الحال رقب بعضهم بغض الحكم وقال  
 صاحب البحر لا يحكم بعقوبتهم لجواز أن يطرأ عليه دين ولا يترفعهم بجواز أن يستفيد  
 مالا يفي جون به من المثلث قال ولو كان له مال لا يحكم بعقوبتهم بجواز  
 عمله قال الشيخ الإمام هذه الشارة إلى ما في بقية الأمت وما في الحكم الظاهري  
 فقيس من الأئمة من تاذن ناه ذمه في الوصية وإن تجاربه المشقة إذا استولاهما  
 المعسر من ماله ففرض الأسبيل أدعى على حصته ولم يترد عنه ثم أيسر فاعتق حصته  
 التي ثبت فيها الأسبيل ذمها عليه ذمه في باب الشفعة وذم قول القاصي  
 الحبتن أنه لا يسري مجابان القين لو اعتق لم يسر إليه ومالا يسري من الشخص  
 لا يسري إليه وقال سعي الموقوف فيه لأن السراية استغنى في أم الولد  
 لما يع ليس موجودا في القين **فصل** في رخصنا الله وإياكم ولطف لنا ولكم  
 وزان بنا وبكم وختم بحسن ما حضرنا من رحمة في اختلاف المتبذل ذمه عن  
 نرجح ولعل الذي اعتقلناه في هذا الباب انتهى مما اعتقلناه في الباب قبله  
 لعله الاستقصاء فيه ولقد اعتقلنا في البابين كثير الغيبه كثير من طلابه  
 عنا حالة الغابة وقد خاف أن يائي بالباب الثالث المختص بهذه  
 غير أنا استهوك قبل آخره فجمع عن المذهب المطلي والاشغال إلى مذهب الشيخ  
 الإمام على خاتمه لهذا من البابين **فمقول** أنه البابين لم يعفد  
 لسيد الشيخ الإمام رحمه الله لكثير مما أطلق وتخصيصه لكثير مما عمم وأيضا  
 لكثير مما استحل وتفسير لكثير مما أجل وشبهه على أو هارم وقعت لاسمي عند احتصار



النووي لحلايم الشرح الكبير فانه ربما وقع تفاوت كبير في الاختصاص بحيث  
استدب شحنا الشيخ محمد الدين الشافعي شارح الشريعة لمصنف مستقل في الفوائد  
بين الرافعي فصدقه الامور وامثالها لم يكن لنا غرض في الاستغناء بها وما  
ذوت نقيد مطلق ونحوه الا حيث يكاد الفقيه يسيى ذهنه لولم يسمع نقيد  
الشيخ الامام الى اجزاء المطلق على اطلاقه او العام على عموميه فقد مت  
يسر ابن ذلك ومرت ما يقع الامن عند تسميه فيه ولقد حرر امثله بسير من  
هذه الانواع لئلا يتحمل من انصرها اذا لم يرد في غيرها انها مما صح فيه الشيخ الامام غير  
تصح الشرح فيها صح النووي ان ملك المكن وانما دام لا يمنع نكاح الامه قال  
الشيخ الامام محله في النكاح العبد او الامه المحرمه عليه التي يحتاج الى خدمتها وبه  
صح القاضي الحسين وقد قال النووي في بيان هذا الدلائل لو كانت في ملكه امه غير  
مباحه فان وقت قيمتها بثمان امه يسرها او ثمن حر لم يبلغ الامه والا فسخها قال  
ابن البرقي وطريق الجمع بين كلاميه حمل احدهما على امه يحتاجها الى الجده منه والاخر  
على من لا يحتاجها ومنه قالوا بحديث الشرح وكثير الوجه ونحوهما ثبت اخبار  
قائما على الصريحه قال الشيخ الامام لا بد ان يكون ذلك حيث لا يظن لغالب  
الناس انه مصنوع بحيث لا ينسب المشي الى يقين وان يكون بفعل البائع او غيره  
باذنه فان تجدد بغيره فمما لو تحلف بغيرها وجزم القوراي في جعل الشرح بغيره  
انه لا خيار والاشبه بحره على ما اذا تحلف بغيرها وقصيه كلام الامم من شونه  
هناك ومنها قالوا الحاجم لا يتكلم عن مستند بل الوفا على سبيل الحكم  
ن البلاء طواله قبل منه قال الشيخ الامام انما لا يجب بيان السب اذا لم يكن

حكمه نقضا حكم قبله فان كان فالوجه المطع بانه لا يقبل حتى بين السب قلت  
وقد قد مت هذا لانه قد يبايع فيه مبايع ويقول بل لا فرق ان يكون نقضا ولا  
فليس متعينا هذا المقيد بل التعيين يجعل ان يخالف ويقال اذا كان الحاجم  
الثاني بغيره في علم ولا بد من قبضه ان يقبل اطلاقه لاسيما اذا كان الحاجم قبله  
حيث يترن فاعل الثاني لم يدبر السب سيرا للاول فهذا موضع احتمال وجعل  
ان لا يفتح هذا الباب على الاحكام مطلقا بل يقيدان بنقص ما دامت محمله  
للتصواب ما لم يكن الناقض منبذ ومنه الواضح انها تعلم قران وطلق قبله  
قالا صح بعد زعمه قال الشيخ الامام هذا اذا لم يكن ايات يسره بملن تعلمها  
في مجلس واحد بحضور محرم من ورا حجاب وهذا انقضاه كلام الامام وهو الصواب  
فليحمل كلامه على ما وراهبه احواله ومنها الاصح ان الراجح ممنوع من وطى المهر  
وان لم يحمل سواء كانت صغيره او كبيرة لان البس الذي لا يحمل فيه لا يميز عن البس الذي  
يحمل فيه مع احوال الطبائع فمنع في الجمع كما منع في شرب الخمر من المبلر وغيره قال  
الشيخ الامام السويه بين الصغير واللبس لا يظن في بيت بيتين مثلا وعن  
نقطع بانها لا تحمل فاقول بجواز وطى هذه من لا تحمل من لها سبع سنين فما زاد  
وقال اما من لم يبلغ السبع فلا يمنع وطوها الا ان يخاف منه الضرر واستحوذ  
الشيخ الامام في شرح المذهب وقال هو من عند وليس تقلا عن الاصحاب قلت  
وعندي فيه نظر فانه بحر الى الوطى مطلقا كما اشرنا اليه في توضيح الصحيح ثم المظنه  
لا شرط معها يحقو المظنون بل ولا احتماله انما يعمل اهل الحنفية بالمظنه لا بضابطها  
لا باحكامه وانما نكح الوطى هنا ملك العبد وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم





الرهين مخلوب ومزكوب ولم يقل موطوء في قوله مخلوب ومزكوب الى جميع ما  
يسبق به منه فانه ان شاء الله اشار بالمخلوب الى ما يحدث من زوايد وبالمزكوب  
الى الاستحلال وعبر بالمرزوب لانه اعظم الاستحلال واستيلا حقيق من الرهن بقية  
لا باستناب به فيه فنهى به على ما عداه بطريق اول فلو جاز شي من هذه الرهن  
لكان يشبه ان يشتر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجده عنده في الا  
اما تجوز ولا في من لا يحمل مطلقا سواء كان ضلها متبعا ام بعيدا وانما منع مطلقا  
والمقتضى لا وجه له الا عند من يعلل بالحكمة وهو كما قال الشيخ الامام شي قاله  
بن عند بقية وقد شئت حب الاصحاب فلم اجد فيها ما ياب عنه وهذا الشيخ ابو  
حامد شيخ الغرافيين في باب الرهن والاسباب اوضح بانه لا فرق فيمن لا يحمل بين  
الصغير والابن وغيرهما وطلانه وطلانه عن صريح في السنوية وابن ابي عمير و  
جبر اما تتبع صاحب التبيين وصاحب التبيين في طواف من الغرافيين من دون وطى  
من لا يحمل فربما الى الـ بهم البحث الى استبعاد وطى من منع حملها فحمله ابن ابي عمير  
موضع وفان لم يفسر عليه موضع الخلاف فيما هو موضع وفاق وقد انفق له في هذا مثل  
ما انفق للرافعي وقد حل الخلاف في جواز استئجار الزوج زوجته لرضاع الولد ونقل  
من الغرافيين المانع وانهم احووا بانها محبوسة عنده الى اخر ما ذكره وقال انه  
مغوض بخوار استئجارها كسر الاعمال وهذه غفلة من اهل الغرافيين فانهم  
يلتزمون ذلك ومنعون استئجارها كسر الاعمال كما نقله هو ايضا عنهم في  
وغير واحد ومنه ما قالوا بخوار الفراء في الصلاة وعبر بها بالفضل السبع ولا  
بخوار بالذ وهو طلام صعب طاهر يؤمن ان غير السبع المشهورة من الشواذ وقطع

الشيخ الامام بان غيرها اذا لم يخالف الرسم واستنبت عقلا به هذا الثاني بخوار  
الفراء به ومن ذلك فراء يعقوب واي جعفر وهذا حق لا شك فيه ومنه  
قال الشيخ الامام رحمه الله لو نوى ليلة الثلاثاء صوم العدة وهو يعتقد الاثنين  
او صوم العدة من رمضان هذه السنة وهو يعتقد ما سئل ثلاث فكانت سنة  
اربع صح ولو نوى ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء او سنة ثلاث وهو في سنة اربع لم يصح  
لانه لم يعين الوقت ولو نوى صوم يوم الاحد وهو غير فوجها حكامها الدارمي  
ولعلك تجد في كلام الاصحاب اضطرابا وما ذكرناه من روي ثلث مرات كما زعمنا  
اذا تأملتها جزمنا بصحة في الاولى والمنع في الثانية والثالثة انتهى وهذا  
يدخل في ايضاح ما استدلوه وتفسير ما حملوه فان قلت لا نسلم الجزم بالاولى  
ولا بالثانية اما الاولى فلان الروايات في البحر ولو نوى ليلة الثلاثاء ان يصوم  
واخطأ فاعتقد انه يوم الاثنين او يوم الاربعاء فتوى صوم ذلك اليوم قال  
القاضي الطبري الصحيح عندي انه يصح صومه لانه بمن صوم اليوم وخطؤه في اعتقاده  
انه يوم اخر لا يضره كما لو نوى ان يصوم غدا من هذه السنة التي هو فيها فكانت  
سنة اخرى يصح صومه واعتقاده لغو هذا القطع البحر في كتابه عنه بقوله الصحيح  
عندي اشارة الى عدم الجزم واما الثانية فقد حل الثاني انه لو نوى صوم يوم الثلاثاء  
ليلة الاثنين او رمضان سنة ثلاث وكانت سنة اثنين في الصحة وجهين قلت  
الشيخ الامام لم يفر الخلاف وانما ادعى انه عند التاميل يقع الجزم في المنين  
بما ذكره وقد ياتي الخلاف عند من عدم التاميل ومن ثم قال لعلك تجد في كلام  
الاصحاب اضطرابا ولا شك فيما ذكره الا ترى ان لا فرق في الصورة الاولى بين



اليوم والسنة وقد قال القاصي في اليوم الصحيح عندي الصبح وفاسده على السنة  
 فان كانت في لفظ الصحيح اشعار بخلاف فهو في اليوم والسنة واجله فكيف  
 يقبل احدنا على الآخر والذي يظهر انه لا اشعار فيها بخلاف انما هو احتمال  
 مخالفه وانما احكامه الشاشي فاني اجوز ان يقال انه من الصورة التي ذكرها  
 الدارمي اليها ولا شك انه عند الناظر لا يظهر غير ما ذكره الشيخ الامام فمضى من  
 الخلف لم يضر الخط في اصف دما هيته فان في الاضافه اليه عيبه عن صفته والاضافه  
 اليه في اضافه اليه في قوله الاين او الخمس اضافة الى اسمه وصفته ولم  
 يقع انما الواقع اعتقاد مجرد ولا يضر مع الاول ومتى اضاف الى الصيغة بان نوي ليلة  
 الثلث صوم الاين فلا وجه للصحة لانه ما نوي يوم الثلاثاء بالكلية فلم يغير الوقت  
 نعم اذا نوي صوم عيد يوم الاين وهو غير وقت عارض قوله عند قوله يوم الاين  
 فنفسنا التردد ثم الظاهر عندي الصحة وذكرنا هذا الموضع لئلا يسهل به على نفسه الكثير  
 مما اجل وابضاجه لما اشغل فلا ينبغي لك في ما بين الاشكال اذا وجدت حرجا  
 يفرغ له بالعصاف قد قال لك اني تصفحت الكتاب وحررت بعد الوقوع على اضطرابها  
 ما ابدته لك ان تعارضه بقول فلان وفلان فانه لو لم يقع على امثال  
 ما عارضته به لما قال وجدت الاضطراب الذي هو المخرج له الى الجرح من  
 بل ينبغي الاعتماد على خبره ونسبك ما وراه الا ان يفر من لك نوري من الله وعلم توفيق  
 خبره عن غير فيغا رضه جنيد بالحقيقات لا بالمقولات المضطربة التي قد اعترف  
 باضطرابها ومنها اطلق اكثر الاصحاب ان المقبوض بالبيع الفاسد يضمن بالقيمة  
 وقوله ابن بونس بما اذا كان متعوتا اما المثل يضمن بمثله وصرح الماوردي لمخالفة

التقيد

هذا التقيد قال الشيخ الامام الصواب التقيد كما قال ابن بونس  
 وعليه نفي الشاشي في موضعين قال ولله المستعار اذا كان مثليا يضمن بالمثل  
 لا بالقيمة خلافا لصاحب المذهب ولذلك المقبوض بالسوم والتخالف بعد خلاف  
 المبيع وظل عقده مفتوح يضمن المثل في الظاهر بالمثل واعلم ان اطلاق الاكثرين في البيع وفي  
 التخالف وفي القاربه يقتضي احتياج القيمة كما صرح به الماوردي في المقبوض بالبيع الفاسد  
 والسوم والتخالف وظل عقده مفتوح وصرح بصاحب المذهب في القاربه ولو لم يصرح  
 الماوردي وصاحب المذهب بضميمة هذا الاطلاق لعده ذنا هذه المسائل مما  
 خالف فيها الشيخ الامام الشيخين لكنهما لما اطلقا الطلام اطلاقا واحتمل شمله على ما  
 يقول الشيخ الامام وان يكون طلامها انما هو في المثل وهو واحتمل ان يعجم  
 كما قال الماوردي جعلنا مسلة المثل مما سئنا عنه وقد صرح الماوردي بحكاية  
 الخلاف فيها فذكرناها في الخلاف المثل كذلك فان الغالب على الظن ان الشيخين  
 لم يقصد المثل لانه قد فرغ في بابه من ان كل مثلي مضمون بمثله الا ما استثنى وقد  
 ذكر الشيخ الامام المسئلة في باب حكم المبيع قبل القبض مبسوطة وفي كتاب النوادر  
 الهداية واثارها في اواخر باب القاربه ونص في الاثم في باب اختلاف  
 السلف والسلف وفي باب بيع المخاب وفيما نقله اجهت بشرى من نصوصه موضح  
 بما صحه الشيخ الامام وقد حل الشيخ الامام النصوص بعضها في شرح المنهاج وبعضها  
 وهو نصه في باب بيع المخاب حكاية في حاشية الشرح ومنها اذا قال بيع هذا او  
 هذا قال في الرضيه في الوكالة سطر قال الشيخ الامام هذا اذا كان شرا  
 في الوجه اما اذا قال بيع اديما فيصح على الجميع ومنها لو ربط دابة اخرى لها تحمل اوزكوب

سار المقصود



وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا لَمْ يَنْتَفِعْ إِلَّا إِذَا انْهَدَمَ عَلَيْهَا أَصْطَبِلَتْ فِي وَقْتٍ لَوْ انْتَفَعَ بِهَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا الْهَدْمُ  
كَذَا ذَكَرَهُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ لَا يَنْبَغِي زِيَادَةُ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ بَابُ الْعَادَةِ  
جَارِيَةٍ بِالْإِسْتِغْنَاءِ بِهِ وَعَدَمُ الرِّبْطِ لِجَعْلِ الرِّبْطِ سَبَبًا لِلْمَلَفِ قَالَ وَالَّذِي نَجَّحَ مِنْ  
جِهَةِ الْفَقْهِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْأَجَارَةِ وَمِنْهَا إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ تَصْلَحُ لِلْغُرَابِ  
وَالْبَنَى وَالزَّرْعِ فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْأَجَارَةِ فِيهَا كَذَا أَطْلَقُوهُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ لَمْ يَحْلُ  
عَلَيَّ مَا إِذَا اسْتَوَتْ الْمَلَاةُ فِيهَا إِذَا مَا قَلَبَ أَحَدُهَا صَاحِبَ وَجْهِ الْأَطْلَاقِ عَلَيْهِ وَمِنْهَا قَالَ  
الْأَصْحَابُ إِنْ وَلَدَ الْمَرْءُ مِنْ نَدَى وَقَالَ بَعْضُهُمْ طَائِفًا أَصْلَى قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ  
هَذَا فِي الْمَرْءِ بَلْ كُنْ ظَاهِرًا أَنَا الْمُبْدَعُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِهَذَا فَيُظَنُّ  
أَنْ أَوْلَادَهُمْ مُسْلِمُونَ مَا لَمْ يَصْنَعُوا وَابْعَدَ بِلَوْ عَصَرُ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ لَأَنَّهُمْ وَلَدُوا  
عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ مُسْلِمِينَ ظَاهِرًا أَوْ خَلْمَ اعْتِقَادَ أَنَّهُ لَا يَسِيءُ إِلَيْهِ وَهَذَا الَّذِي قَالَ  
لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْكَلَ فِيهِ قَائِلٌ وَلَا أَنْ يَطْرُقَ خِلَافٌ وَلَعَلَّ شَرِيكَ الْأَصْحَابِ الْقَبْرِ  
بِهِ لَوْ ضَوَّجَهُ وَمِنْهَا قَالُوا لَيْسَ طَائِفَتَانِ الْوَحْلُ فَلَوْ قَالَ وَطَلَتْ أُنثَى أَوْ وَطَلَتْ  
زَيْدًا أَوْ لَانْدَبِي مَنْ زَيْدًا أَوْ وَطَلَتْ أَحَدَ الشَّخْصَيْنِ لَمْ يَصِحَّ قَالَهُ الْعَرَبُ فِي التَّحْنِ  
قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِهِ غَيْرُ حُرٍّ فَلَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ كَالْحَقِّ يَقُولُ  
وَطَلَتْ كُلُّ أَحَدٍ فِي أَصْنَافِ عِبْدِي أَوْ طَلَتْ مَنْ ارَادَ أَنْ يَرْجِيَ جَارِيَتِي هَذَا مِنْ فَلَانٍ فَلَا  
مَنْعَ مِنَ الْعَمَةِ قَالَ وَلَكِنْ لَيْسَ مِنْ لَأَوَّلِي لَهَا نَادَتْ لِجَلِّ عَائِدَةٍ فِي الْبَلَدِ فِي سَبْعِينَ  
مِنْ فَلَانٍ إِذَا غَرَضَتْ فِي أَعْيَانِ الْعُقَاةِ وَالْقَضَاةِ فَلَسَ وَفِي قِيَادَةِ ابْنِ الصَّلَاحِ  
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهَذَا بَابٌ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْحَصْرِ فَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِخَارَةِ مِنْ مِثْلِهِ وَقَدْ  
مَدَّ ذِكْرَ مِنْهَا مَا إِذَا نَاسَلَهُ الْمُنَاسِلُ وَجَدَ لَهَا مِثْلًا لِيَطْرُقَ خِلَافُهَا يَتَرْتَّبُ مِنْهَا أَنْوَاعٌ

لَا نَمْنَاهَا مَا لَا يَقْبَلُ النَّزَاعُ وَطَعْنُ مَنْقُولًا وَمَا يَقْبَلُ النَّزَاعُ لَكَ فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ  
اِقْتِسَامُ شَيْءٍ بِكَيْفِيَّتِهِ شَيْءٌ جَسَدٌ وَهَذَا لَمْ يَذْكُرِ الْمُنَاسِلُ الَّذِي اخْتَصَرَهَا وَالْمَرْءُ وَغَ  
الَّتِي وَقَفَتْهَا عَلَى أَصُولِ الْمَذْهَبِ وَالْحَوَادِثُ الَّتِي أَفْتَى فِيهَا وَلَيْسَتْ بِأَعْيَانِهَا  
مُسْطَوْرَةٌ وَزَيْدًا لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ أَوْ وَقَفَ النَّظَرُ فِيهَا ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ  
فِيهَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلِ إِلَى وَقَفَاتِهَا هَذَا بِالْعَشْرِ مِنْ مَعْنَى ذَلِكَ وَهَلِ الْخِجَالُ  
جَمِيعُهُ الْأَنْبَاحُ لِيَجْمَعَ تَصَانِيفَ الشَّيْخِ الْإِمَامُ لَا يَدْعُ مِنْهَا شَيْءًا وَلَكِنْ لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ  
أَمْرٍ فِيهَا التَّوْبِيُّ بِمَا خَالَفَهُ فِيهِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ مَسْطُورَاتِ الْأَصْحَابِ  
أَمَّا قَالَ فِيهَا كُلُّ مِثْلٍ بِمَا إِذَا هِيَ تَطْرُقُ وَلَيْسَتْ لَهَا امْتِلَاقٌ فَهِيَ سَامَا  
أَفْتَى التَّوْبِيُّ بِتَعَالِي الشَّيْخِ الْإِسْلَامِ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ أَنَّ صَاحِبَ الْوُطَيْفَةِ  
كَانَ يَأْمُرُ الْمُسْجِدَ وَخَوْفَهُ إِذَا اسْتَبَانَ بِلَا عَمَلٍ لَمْ يَسْجُدْ الْمَعْلُومُ النَّاسِبُ وَلَا الْمُسْتَنْبِ  
لَا نَمْنَاهُ لَمْ يَذْكُرْ وَقَدْ خَالَفَهُمَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ وَمِنْهَا تَوْبِيُّ التَّوْبِيِّ بِتَعَالِي الشَّيْخِ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ  
ابْنِ الصَّلَاحِ بَأَنَّهُ إِذَا رَضِيَ الْمُحْضَرُّونَ بِتَطَوُّلِ الْإِمَامِ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ أَوْ ابْنِ  
وَكَانَ الْبَيْهَقِيُّ لَمْ يَرْضَ مَلَا زَيْدًا يَقْبَلُ بِخِلَافِهِ بَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي حُرَّ الرَّاغِبِينَ هَذَا  
الْعَرَبُ دُونَ أَنْ كَانَ مَلَا زَيْدًا وَخَالَفَهُمَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ قَائِلًا وَقَدْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَعَاذِ التَّطَوُّلِ لِمَا شَأْنُ اللَّهِ ذَلِكَ الرَّضَى وَلَمْ يَنْفَصِلْ لِأَنَّ  
فِيهِ تَنْفِيسًا لِلوَاحِدَةِ الْمَلَا زَيْدًا لِمَا فِيهِ مَعَ تَوَكُّبِهَا وَهُوَ مَفْسَدَةُ التَّطَوُّلِ الَّذِي رَضِيَ بِهِ  
الْمُحَاضِرُونَ نَصْلَهُمْ وَقَدْ لَانَتْ وَبِهِ وَمِنْهَا قِيَادَةُ التَّوْبِيِّ بِأَنَّهُ إِذَا نَادَى أَمَّا زَعَا أَهْلِيهِ  
الْحَضَانَةُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُطْلَقِ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مَحَلُّهُ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مِنْهُ  
وَسَارِعًا فِيهَا سِوَا فِي الْمَدَائِعِ وَالْبَيْتَةِ الَّتِي يُفِيهَا عَلَى الصِّفَاتِ الْمَشْرُوبَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ



والحرية ونحوها والعدالة ليست بشرط بل بليني البره واما الشوق متابع وقد  
 ذكرت المسئلة في باب الخطا من الشيخ ودرت كلام الماوردي فيها والغالب على  
 الظن انه لم يحضر واحدا منها ولو حضر لذكره ومنها قضا النوبتي فيمن وقف على ولده  
 على قنينة ثم ذرهما الذين هم من طرية الوافق قال الشيخ الامام ينبغي ان  
 يحمل على اولاد المستبين الى الوافق ويدخل فيهم اولاد البنات الذين من وجوه  
 بانكرا عما بهم من ينسب الى الوافق لجمع بين عموم الذرية لعل وريته وتعمل  
 بالقيود المذكور فمن كان بالصنف المذكور استحق ومن لم يكن لانه يتوقف  
 في استحقاقه وقد عرفت بما ذكرناه ما حاولنا جمعه وترسيته فان قلت قد  
 ذكرتم من اوهام الروضة شيئا اذ ذكرتم ان الذين لا يحمل باحبون في الفلاس ولا  
 يرجع بغير الولد في الغضب ولا يمنع حمل المرأة بالنكود المشقوقة ويثبت انه ليس خلافا  
 بين النوبتي في الحقيقة بل خلل في العارية تحيط عليه كلام الرافعي فلم ذكرتم هذا وجوه  
 قلت لتسببه به علي ما لم نذكره من نوبته فان قلت انتم لم تقول في  
 مصنفه من مثل ذلك قلت كلا ولا اجل قد راسه بل قد يقع الوهم له ولاجل  
 منه في النقل وفي العقل ولو تتبع متبع ما وقع لا في المعالي الذي ينبغي على من المذهب  
 من هذا النوع لا لقي الكيفية فاطنك بمن بعد **القول في المستند**  
 على الشيخ الامام رحمه الله اعلم ان جماع العلم في منقول ومعقول وفلسفي  
 يستعمل الاسمين وقد كان الشيخ الامام بالذرحه العاليه منها ثم كان من  
 التحقيق وحسن الفهم بالمحمل الاقصى ثم كان مع ذلك صبوراً على العمل وقافاً بمنده  
 المشكلات ليس المتراجحات لا بكل ذهنه اذا التفت فكره نحو سله اسند فيها الشهور



لا يتم ولا يصح اذا نظرنا ما من النظر ونامله الزمان الكثير وتعلم فيه  
 النقل البالغ ونجت فيه في الدوس لا يفتح يوم ولا يومين شرا اذا قلنا جاهد  
 بغير شخصه ولا بصرف ويحضر فله فلا محضل ياتي على ما حوله وفله جال في  
 معجوله ويستغفر اللبس من ليله ونهاية وعينه ناطق في كبار العلم وصغاره ويخرج  
 لا درسه وما خاطره مشغول ببطل حجة يتعلم فيه مع اللبس والعصر لا يستحق  
 احداً ويلتفت حب الموافقين والمخالفين مجتهد الملاقع حتى يطلبه اعيان  
 المذاهب ويبحث مع كل شارب وغارب وهو يتلم مع ذلك بين عشره فلم اوجبه  
 فخير وربما ابي الاذها مع شدة فطنتهم وحسن تفحصهم من طلال يعني الاذهان  
 قبل استكمال النظر ومنور يعني الانسان في اسان العمل فيفتح في وسطه بما لا يشاهد  
 في اوله وهناك بقوة الجواد وان السالم منها وهما نامورد مواضع في كلام الشيخ الامام  
 ما كنا نؤمن ان يخرج على الوجه الذي خرجت فيه منها الارض التي كانت معزولة  
 عمارة اسلامية وليست معزولة في الحجاب حلها صلم الاموال الضابغة قال  
 الرافعي قال في النهاية والاسم فيه الى راي الامام ان راي حقه الى ان نظري ماله  
 وان راي باعه وحفظ منه وله ان يستقرضه على تب وهذا ظاهر المذهب  
 وفيه خلاف في سائر النهي وسبعة في الروضة واعلم ان قول الرافعي وهذا ظاهر  
 المذهب من قبل بغيره لا من كلام الامام ولين لك حذفه الشيخ الامام  
 رحمه الله من شرح المنهاج فان عبارة الامام رحمه الله هو ملك لمسلم يعني سبعين  
 فالاسم فيه مفوض الى راي الامام فان راي ان يحفظه لست ماله او وارثه  
 فعل وان راي ان يسعه ويحفظ منه على ماله فليفعل من ذلك ما يراه النظر فيه





ثم ان اراد ان ينقض على بيت المال فانه ذلك انتهى وقال  
 الوالد رحمه الله سعي امتناع بيع الارض لانه لا مصلحة فيه وهي محفوظة بنفسها  
 الى ان تظن ما لكها التمس حفظ ثمنها والطايع ان الامام انما اراد الالات  
 التي تطلع اشئ فاما اذنها به الى امتناع بيع الارض فقد منادى فيما خالف  
 فيه الشئ وهو الوجه الا ان ينقض انه مصلحة على سبيل الندب وذلك  
 بعينه واما قوله الطايعة انما اراد الالات التي تطلع فيبعد ان الامام  
 قال فتم الشئ في الزايف وعنه عنها بالبلاد الى ان قال واما  
 الغايصة فتم لم يحجر عليه بل الى ان قال وتتم حرم عليك ملك ثم  
 درست الغايصة فهو ملك لما ليله والامتلاك لا تسول منه والى الغايصة انتهى  
 واما من ان طامه في الارض لا في الغايصة التي كانت عليها لكنه قال بعد هذا  
 اذا كان على الارض مائة وجا عليه وهو طامه في ان مرادة الالات وطامه  
 على مستقيمة ولعل الصواب ما طمى للوالد رحمه الله وغاب عن فهمي ووقع في  
 طام الوالد هنا على قوله وله ان ينقض انه لعله في الاعيان التي ضمن  
 بها في الارض اذا راي قلها اما الارض فلا ينقض وقد سبق الطام في باب  
 النقص عليه انتهى والذي فهمته ان الامام والرافعي انما اراد استعراض ثمن  
 الارض اذا باعها لا استعراض ثمن الارض وقد طمى طامه بنفسه فليست  
 وليس في قول الامام ثم ان اراد ان ينقض من ذلك ما سبق ان يكون  
 مرادة استعراضه الارض بل الطايعة ان المعنى به ثمنها ومنها في قايص الفقال  
 انه لو وكل رجلا ان يطلق زوجته ثلثا فطلقها واحدة بالثمن ربعه

ولا يثبت المال قال الرافعي وقضيه هذا ان يقال لو طلقها ثلثا  
 بالثمن لا يثبت المال ايضا ولا يبعد ان يصار الى ثبوته وان لم ينقض الزوج له  
 كما لو قال خالعه بما به خالعه بالثمن فانه يجوز وان لم ينقض الموكل للزيادة  
 وهذا لان الموكل به الطلاق والطلاق قد يكون وقد يكون بغير مال  
 فاذا اتي بما وطله به على الوجه الذي هو خي وحسن يجوز وقال الشيخ  
 الامام لا تسلم انه خي لانه يثبت عليه الرجعة وقوله الزوج للموكل طلقها  
 ليس بعام في الطلاقين الرعي والباين فحمل على الاقل وهو الرجعي لان المال لم  
 ينقض له والاصل عدمه انتهى وهو طامه غير مخي فان فرض المصلحة في التوكل  
 في طلاق لا رجعة فيه فليق يقال فثبت عليه الرجعة وقوله طلق ليس بعام  
 في الطلاقين صحيح فانه مطلق لا عموم له غير انه قد لا يفيج ارباطه بما قبله  
 ومن ثم كان الطامه عندي مستفاد غير مخي وسأوضحه وانتم عليه في قوله  
 اذا قال طلقها ثلثا فخالف الموكل فخالف لانه قد يكون بالعدو والصنف وهي  
 سله الفقال وذلك بان يطلق واحدة لكن ينقض وقد يكون بالصنف  
 لا بالعدو بان يطلق ثلثا لكن بغرض وهي سله الرافعي التي يريد الزام الفقال  
 بها من باب اولي لانه يقول له اذا قلت فيما اذا خالف العدو والصنف  
 يقع ولا يثبت المال فان يقوله فيما اذا خالف الصنف فقط اولى قوله  
 ولا يبعد ان يصار الى ثبوته فحمل ان يكون في صورة الفقال يعني ثبت الالف  
 فيما اذا اطلق واحدة بالثمن ويحمل ان يكون في صورة الرافعي يعني ثبت فيما اذا  
 طلق ثلثا كما امره ولكن قال في والشيخ الامام فهم الاحتمال الاول لانه الذي



رَفَعَهُ عَنْهُ الْحَدِيثُ فَقَالَ وَقَوْغُهُ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْوَجْهِ الرَّجْعَةُ وَهَذَا إِذَا  
سَلَّ عَنْهُ أَنْهُ قُوَّتُهُ الْمَرْئِيَّةُ فَدَخَلَ فِي الْبَابِ بِاسْتِيفَةِ الْعَدِّ حِجَابًا فَهَذَا يَنْفَعُ  
الْبَيِّنَ لَا بِاسْتِيفَةِ الْعَدِّ عَلَى عَوِضٍ فَلَهُ أَنْ يَحْيَى بَأَن يَقُولَ طَلَّقَ لَيْسَ بِعَمَلٍ  
مُطْلَقٍ وَتِلْكَ مَقْبَلَةٌ لَدَى الْمَطْلُوقِ قَالُوا خَلَّيْنِ أَنْ يَأْتِيَ تَنْفِيسًا مَا وَدَّ فِيهِ أَوْ  
بِالْإِقْمَ وَهُوَ مُطْلَقُ الطَّلَاقِ الَّذِي تَبَيَّنَ مَعَهُ الرَّجْعَةُ فَإِذَا أَهْمَلَ الْقَوْلَ وَأَيُّهُ مُطْلَقُ  
الطَّلَاقِ سَعَفُهُ الرَّجْعَةُ فَإِذَا اسْتَصْحَبَ مَعَهُ عَوِضًا بَغْيًا يَكُونُ قَدْ قُوَّتَ عَلَى  
الْمَوْجِلِ الرَّجْعَةُ وَمَا أَيْ بِالْمَوْجِلِ فِيهِ لِأَنَّ مَا لَقِيَ لَيْسَ بِعَمَلٍ وَهَذَا خِلَافُ طَلْقِهَا تِلْكَ  
فَطَلْقُهَا تِلْكَ وَلَكِنْ بِالْفِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ مَا وَدَّ فِيهِ لَكِنْ عَلَى صِفَةٍ أُخْرَى فَلَا سَعْدَ بَوْتِ  
الْمَالِ إِذْ لَمْ يَكُنْ الرَّجْعَةُ بَلْ خَابَ بِالْمَوْجِلِ فِيهِ وَزِيَادَةُ هَذِهِ تَوْضِيحٌ لَدَيْهِ أَنْ تَأْتِيَ  
نَعَالٍ وَبِهِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ لَا يَقُولُ مَنْ دُونِهِ أَنَّ الطَّلَاقَ الْبَيِّنَ لَا رَجْعَةَ  
فِيهِ كَمَا لَا يَفْعَلُ عَنْ دُونِ إِتَامِ الْخَبَرِ مِنْ أَنَّ الْحَاظِرَ لَا يَكُونُ صَابِرًا شَرًّا عَمْدًا قَوْلُهُ  
الْمَرْأَةُ قَدْ حَجَّجَ فِيهَا شَرْ عَلَى الْأَحْرَامِ وَالْحَبْصِ وَالْعَوْمِ فَإِنَّهُ مُصَدِّقٌ بِخِلَافِ مَا لَفِظَهُ  
بَيْنَ لَفْظِهِ كَأَن مَقْصُودَ الشَّيْخِ الْإِتَامَ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ الْعَدْلَ عَنْ الثَّلَاثِ إِلَى  
الْوَاحِدَةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مَا تَقُوَّتُ الرَّجْعَةُ بَلْ إِذَا انْقَضَتْ مِنْ ثَلَاثٍ عَلَى وَاحِدٍ  
فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ بِالْوَاحِدَةِ عَلَى نِسْبَتِهَا خَالِيَةً عَنِ الْعَوِضِ الْمَقْصُودِ لِمَقْصُودِهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ  
وَقَدْ نَقَلَ الرَّافِعِيُّ قَبْلَ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنَ الْخُلُوعِ فَمَنْ وَدَّ وَحْدًا بِالطَّلَاقِ فَخَالَعَ  
بَعْدَ أَنْ دَخَلَ أَنَّهُ سَقَدَ أَنْ قَلْنَا الْخُلُوعَ طَلَاقٌ فَلَا يَسْقُدُ أَنْ قَلْنَا فَتَحَ أَنْ الْبُؤْسَ قَالَ  
الَّذِي حَرَّجَ أَصْلَانِ أَنَّهُ لَا يَسْقُدُ أَيْضًا لِأَنَّ الْخُلُوعَ صِغَةً وَلِلطَّلَاقِ صِغَةً فَإِنْ كَانَ  
ذَلِكَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَيَقْطَعُ بَعْدَ الدُّخُولِ لَدَيْهِ وَدَّ بِالطَّلَاقِ رَجْعِي فَلَيْسَ لِلْمَوْجِلِ قَطْعُ

الرجعة وبمثله اجاب فيما اذا وحله بالطلاق فطلق على ما لا ان كان بحيث توقع  
الرجعة وان لم يكن بان كان قبل الدخول او كان الملوكة له الطلقة الثالثة  
فقد ذكر فيه احتمالي وجه النقود انه حصل عن منه مع فائدة ووجه المنع انه ليس  
منصوصا من الوجه المطلق قال الرافعي وقد توقف في بعض ما ذكره توجيهها  
وحكم قلت في ان الاحتمال ان يأتين في الصورة التي صورها الرافعي  
وهي ما اذا طلق ثلثا ولكن بالالف ولا يأتين في صورة الف لانه اذا طلق  
واحدة لم يأت بها وطل فيه بل خالف في العدد فليس فيه الا ان يقال اذا رضى  
بما بين باستيفاء العدد بلا من من فان يتضاها على عوض اولي والمنحة عنده  
عدم بؤوت المال في الصورتين جميعا لان في طابع اهل المروءة التفرقة عن اخذ  
المال في مقابلته الطلاق فليس من جابط الطلاق بعوض انما يجزى من طلاق بلا  
عوض اذا كان قد ودل فيه وهذا على قولنا ان الخلع طلاق وانما على قولنا انه  
فتح فلا ارتباط في عدم صحته احتملا به لانه انما يغتر بما ودل فيه وليس بمن وكل في  
الاحتمال ما به فخالع باكثر لان الموطأ هناك مقدم على تطليق بعوض ولا لذلك  
ما نحن فيه من الاغماض وقد طعن هذا كلام الشيخ الامام ثم ابي قول انه غير محتمل  
لما فيه من الاغماض وعدم تحريم الطلاق على محرم واحد وان قوله فوت عليه الرجعة  
بمقتضى بؤوته ما اذا طلقها واجله على الف وكان قد ودل في طلاقها ثلثا مطلقا  
وقوله وقول النرجح طلقها ليس بعام مختص بصورة ما اذا طلقها ثلثا على  
الف ثم انه فصر عن الرافعي في قوله ان الطلاق قد يكون بمال وقد يكون بغير  
مال انه جعله عاما وليس في اللفظ ما يقتضي ذلك بل هو مطلق وبما في صورة جابط الموطأ



فقد جابه كما انه مطلق في الباب والحق ثم اذا جابه بالحق ثبت الرجعة لانها من لوازم  
المطلق المأذون فيه واذا جابه بالباطل ولم يكن وكل الا في اصل الطلاق لم  
يكن باطلا لانه زاد ما كان لكن حصل الموحل فيه ذوته وقولنا ما كان لكن حصول  
الموحل فيه ذوته احتراز عن الرجعي ومنها قال الاصحاب اذا قالت المطلقة ثلثا  
نكحت زوجا اخر وطبي وفارقي وانقضت عديتي بينه قبل قولها عند الاصل  
زاد المرافعي وان انكر الزوج الثاني وصدق في انه لا يلزم منه الا بصف المهر قال  
الشيخ الامام وعله صحيح الادعاء الفراق كيف يقبل قولها فيه وفدا انكرت بالزوج  
وظاهر محمول على ما اذا لم يحصل منازعة وللمها ذرت ذلك ذكر اسند اقبل قولها  
حسب لان الاضمار في العقود على قول انما بها الى اخر ما ذكره في شرح المنهاج ولا يخفى في  
ان الاصحاب انما علموا على قول قولها في احلالها للزوج الاول وما ارادوا عندئذ  
على الزوج الثاني ولا يقول بذلك احد وليس في اللفظ مراعاة فيه وانما شوش الظاهر  
قول المرافعي وان انكر الزوج الثاني وصدق في انه لا يلزم منه الا بصف المهر وما زاد  
الرافعي الا انكار الزوج الثاني الامانة فانه لما جئنا ان يصدر من يده بها حيث لا يمتنع  
لها ولا يمتنع في هذه الامور انه يلزم الزوج الثاني شيئا من المهر لانه عن تمام تصديقها  
بها على ما يدفع هذا بين انه لا يلزمه الا البصف وكان غيبا عن دجر هذا على هذا  
الوجه المتيقن وكان بين امين اما ان يضرب عنه صفحا فان له مكانا محضه ويكون في  
ذلك العقيد بابا في رضي الله عنه اذ قال في محضر المني في باب المطلقة ثلثا  
فلو ذرت انها نكحت نكاحا صحيحا واصيب به ولا يعلم حلت له فان وقع في قلبه انها  
كاذبة والورع ان لا يفعل وانما ان بدرة واضحا سيما فيه ان كلامنا انها هو في الاجلال

ويكون في ذلك مقيد بابا في رضي الله عنه ايضا اذ قال في محضر البوطي في  
باب الرجعة وهو في واجر الكتاب بين بابي الحرام والاسبغ واذا طلق الرجل امراته  
ثلثا فادعت انه اصابها وانكر الزوج حقها ذلك ولم يأت من الذي انكر الا بصف الضمان  
وهذا لو علم الزوج الذي طلقها ثلثا انها نكحت فذرت انها نكحت نكاحا صحيحا واصيب  
فيه وصدق بها حلت له لانها لو جازت بولد يمكن ذلك فيه عن الزوج اشبه ومع هذا  
اقول لم يسن في الرافعي الا انكار الاصابة ولا يصح في لفظه يدل على خلافه وما  
يوهمه الاطلا في مدفع ما هو متغير في النفوس من ان قولها في الغرض غير مقبول  
فان قلت هذا من عند الشيخ الامام وهو من اذني البرية فطره في هذا الفهم  
الحيث قلت عذره انه اسند رك على اللفظ واللفظ مطلق كان من حق  
تأمله ان يوضحه ويعيده والا فالشيخ الامام لا يجمع عليه ولا على اتحاد العوام ان  
ذموي المراء البين ان غير مقبوله على زوج خاص يلهي واما النكاح ولا يظن مخالفه  
الرافعي في ذلك ولا ارادته لهذه العنونه وانما الاذكار بغرض صوت اللفظ  
حيث لا يجر زها فاليها بغرض صوت المعاني ونظير هذا ان ابن ابي عمير وث  
ذكر قول الامام في الميراث اذا سلم على اربع فقط انه ثبت نكاحه ولا يمتنع للمخير  
لان امثال العدة والمشرع واحد فقال هذا مخالف لا موقوف لانه لا يخفى  
عليه اسند امته نكاحه وله طلاق من كل بوش وجهين في الاسلام ولا يمتنع على  
ابن ابي عمير ومن مع غلو قد به ان الامام لم يرد ما ادعي اليه لفظه من وجوب  
اسند امته النكاح وانه انما ارادنا هو المراد من قول صلى الله عليه وسلم  
اسك اربع وقد تقدم قول الاصبغ هنا بوجوب التعيين واسند رالي الشيخ





معتبر ضاع على

الامام فيه ونظيرنا عليه ونظيرنا قولنا في باب الغضب جدد المثل  
 بانه ما يقسم الشرايين من غير حاجة الى يقوم بانه مثل بالارض الميت وبه  
 الاجرافها تقسم وليس بمثلها ولا تحق على الراجح ان الكلام في المنقول  
 غير انه اعترض من اللفظ بجليل مطلقا غير معتد بما يخرج غير المقصود وبالحمله  
 الارادات لاندفع الاجراءات وذووا التحقيق يجاسون على الفلية ولا يباحون  
 باللعنة فهذا شأن هذا الشيخ الامام رحمه الله وقد كان من المضايقة  
 في اللفاظ في محالير الجدل والنظر حيث تحب المبلغ معه ولا يتبادر في ما  
 يقول وقد سوغ الجدلون للمعنى من على من يعتبر العدد في الاستحباب  
 اذا قال عبارة متعلقة بالاجراء فاعتبر فيها العدد كما يحكي ان ينقض عليه  
 بالجم فان عاد المستدل وقال عبارة متعلقة بالاجراء لم تقدرها معصية  
 محال ولا يزيده هذا العيد ذرا ليقض عاد المعنى من له مضايقة جديده  
 وقال هذا العيد عديم الثابت في الاصل والعرض وكذلك اذا قال  
 في الخوف صلاه محب قضاؤها فيجب اذا واصلها كالا من كسر عليه بان قال  
 حضور الصلاه ملغى متوصلا بذلك الى ان يعود المستدل فبدل الصلاه  
 بالعبادة فيقول له حينئذ ليس عليك قضاؤه بوجدي بدليل التحاير  
 فهذا وامثاله الكثير مما بين لك استيعال المحققين بالمطالعه فيجمع  
 اللفاظ والحق في مقام العطف ومحمل الخط من ان يمسك عنان الكلام ويمنع  
 الجربان بالسر لقطه ونظير هذا المكان وقد قد مناه في الباب الاول ان الانشاء  
 المستحب ما كان بين السجدين هذا هو رأي الشيخ الامام وهو رأي النووي ايضا

باب  
بين

الان مباركة في الروضة ثبت في صحيح مسلم ان الافة سنة نبينا صلى الله عليه  
 وسلم وقصة العلماء بان يفرش رجله ويضع اليه على عقبه ونص على  
 استحبابه الثاني في البويطي والاملا في الجلويس بين السجدين انتهى بالمعنى  
 قال الشيخ الامام اطلق النووي في الروضة ومنها استحباب هذا  
 الاقف وسبق يفتد بالجلوس بالجلوس بين السجدين خاصة انتهى بالمعنى  
 ايضا اقتراه مع قوله نقل عن الروضة لم يصر قول النووي ونص على استحبابه  
 الثاني في البويطي والاملا في الجلويس بين السجدين وانما اذا لا فتراض  
 على اطلاقه العبارة اول حيث قال ثبت ان الافة سنة الى اخر كلامه  
 فبان حقه ان يقول ثبت انه سنة في الجلوس بين السجدين او ان نعم  
 ويقول هو سنة مطلقا وان كان الثاني انما نص عليه بين السجدين فلم  
 نأخذ تلك الحالة بها غير انه قال في الشهد الاول السنة الاقرار  
 وفي الاجرة السنة التورك ولو كان يراد ان الافة فيها ايضا سنة لكان يشبه  
 ان سنة عليه ويقول في كل سنة بل انما يراد بين السجدين وانما اطلق  
 اللفظ فاستد عليه ومنها قال الشيخ الامام ان المكى سنة من  
 اوزج ان سنا ولد من الوقف على الفقر والوصية لهم لان اسم الفقر سنا وله  
 ولا يأخذ من الزكاة احد من احيائه فاذا راحكم في الزكاة على الحاجب  
 وفي الوقف والوصية على صدق الاسم وقد قد مناه هذا وذهب  
 الشيخان الى انه لا يأخذ من واحد من الثلاثة اما لانها منعا من تسميته  
 فقبر او عليه ذلك قول المنهاج والمكى سنة من سنا اوزج لبر فقبر في الاصح

باب



اولا منها منعنا اعطاء من الوقف والوصية وان سمي فقيرا وللشيخ الامام  
على هذا كلام طويل لم يتبع في كل السبع الا ان منه ما نقتنه فحينئذ بين يعجز  
الن وانه يعجز المحرر والمحتاج اختلافا كونها يعطيان اولها يعطيان  
الى اخر كلامه وشغلنا فليس في كل الشغل بان انضم من المحرر والمحتاج مخالفة  
لما في الشرح والرواية فلم اجده وخطرت لي محامل كثيرة بيني بعد الن وبني فسادها  
وان يعجز الشيخ في الكتب الاربعة على سواي واحد وهو منعهم من الزكوة  
والوقف والوصية وكلام الشيخ الامام هذا في محله من كتابه ليست من الاصل  
وقد كان يلبس غالباً من حقيقة فانه اعلم بما كان من حقيقة هنا ومنها اذا قال  
خالفتك بالالف قلت قلت الالف صح قال الالف في كتابي الف قال ان ابا  
يعقوب غلط فقال في حق المراء لا بد ان يقول اختلعت والاحسن لا يحتاج اليه  
هذا كلام الرافعي وابو يعقوب هو الابن وزدي وقد وقعت على كتابي الف قال  
وليس فيها زيادة على هذا وقد فهم منه الوالد رحمه الله ان ابا يعقوب  
بشرط لفظ اختلعت ليوافق خالعت وهذا يدل عليه قوله في حق المراء لا بد  
ان يقول اختلعت غير انه يدفعه بيان احسن لفظ الالف  
في قول الرافعي قلت الالف فانه لو كان المراد استن اللفظ اختلعت دون  
قلت لم يحج الى ذكر الالف والثاني انه لو كان المراد توافق اللطين لم يفرق  
بين المراء والاحسن فاليدني افهمه من هذه ما فهمه ابن الرافعي في المطلب وقد  
بين المراء والاحسن بان الاحسن لا يحتاج ان يقول اختلعت لان خطه منه  
قبول المال قبله ولذلك ان وجه يعني فان الطلاق من حيث لونه

لونه واقفا عليها لها فيه خط فاشترط لفظ من قبلها يدل على قبول العقد  
بان يطلق قبلت مطلقاً غير منسند الى المال او اختلعت وهذه الذي فهم منه هو  
اليدني فهمه ابي شجاع ابو حامد احمد سلمه الله فاي لما وقعت في كلام الوالد ارسلت  
سأله لا سبني نعمه فوافقي على ما فهمته ومنها اذا قال طلاق عليك طلاق  
فان طلاق ثم قال لها انت طالق وهي مدحولة بها وقع الثلاث فانه الاحسن  
وقال الشيخ الامام في كتاب احكام طلاق هذا ان قلنا العلة متاجرة من المعلوم  
وان قلنا معة وهو متاجرة الى الفعي والوقوف بان جعلنا ما مضى ربه غير طلاقه  
قلنا لا وان جعلنا ما مضى ربه لم يقع الاطلاق لانها اذا كانت طلاقه فالفعي كل وقت  
فاذا قال انت طالق وقع الطلاق المجزى وواحدة من المعلق كلامي في وقت  
واحد ثم لا يقع في ذلك الوقت ثالثة لانه لم يحفل في كل وقت غير طلاقه واحد وبعده  
انقض الوقت الاول لا يقع طلاق اذا تكرار في كل وانما لها عموم فقط هذا  
نعم من كلامه في احكام طلاق ما فهمه وقد وقع في النسخ انقلاب وتعني فلا تعمله فهذا  
هو المراد وما عداه غلط بين النسخ اوسبق فلم بين الشيخ الامام رحمه الله والذي  
يحيى ربي من مقصوده ما ذكرته هنا وهو مبين ومنها قال فيما املاة على ما جئني  
لا كذا وهذا حق لا شك فيه فان ما مضى للعموم ولا كذا لك اذا عبر ان الاحسن  
لم يفرقوا بين مني واذا حتى يقال ما كمنى لا كذا بل سوو بينهما في الله لا بله على الفور  
وقالوا سائر الصنيع الا ان يدل على الفور ذكره في كتاب الطلاق وقالوا في الجمع  
ان مني وما في معناها لا يقتضي الفور ولم يضر جواباً وانما نقلوا من البوشنجي  
فمن قال ما لم اطلقك فانت طالق انه اذا قال اذا لم اطلقك فلم يسبح حاقه



قَالَ الْوَالِدُ خَالَفَهُ هُمُ وَطَلَامُهُ فِي مَا الْمَصْدِقُ بِهِ الْوَقْفَةُ ثُمَّ هُوَ نَفْسُهُ فَرَّقَ  
 بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَتْنٍ وَذَكَرَ مَا طَالَ عَلَى مَتْنِهِ وَقُلْتُ فِي نَفْسِي كَمَا قَالَ الْأَمَامُ الْحَزِينُ  
 فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ قَوْلُهُ لَيْسَتْ أَيْتِي مَا لَا أَفْهَمُهُ وَجْهًا وَمِنْهَا فِي الْعَاقِلَةِ إِذَا ضَرَبْنَا عَلَى الْمُعْتَقِ  
 بَعِي شَيْءٌ مِنَ الْوَاحِدِ فَلَمْ يَضْرِبْ عَلَى عَصْبَانِهِ فِي حَيَاتِهِ حَتَّى يَمُوتَ الْأَمَامُ وَالْعَرَالِي إِلَى  
 الْمَيْتِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْمَعْنُومُ مِنْ طَلَامٍ غَيْرُهُمَا وَصَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الشَّامِلِ وَالسُّنَنُ  
 أَنَّ يَضْرِبُ عَلَيْهِمْ وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ أَيْضًا بَعْدَ مَوْتِ الْأَمَامِ أَنَّهُ يَضْرِبُ فِيهِمَا لَوْلَمْ يَضْرِبْ عَلَى الْمُعْتَقِ  
 وَضَرَبْنَا عَلَى عَصْبَتِهِ فَلَمْ يَحْضَرْ بِالْأَقْرَبِينَ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْوَلَا وَالْأَرْثُ أَوْ يَبْعَدُ بِي لَا  
 الْأَبَاعِدُ كَعَصْبَتِهِ الْحَايِ وَأَنَّهُ رَجَعَ الْأَصْحَالُ الثَّانِي وَأَنَّ الْعَرَالِي حُزِمَ بِهِ قُلْتُ  
 وَهَذَا الَّذِي دُرِّبَ فِي حَيَاتِهِ إِذَا قُضِيَ عَنْهُ شَيْءٌ وَقُلْتُ أَيْضًا يَضْرِبُ عَلَيْهِمْ  
 إِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ فَقَدْ جَمَعَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الْعَيْتِ الْمُعْتَقِ فِي ثَلَاثَةِ  
 أَوْجُهٍ فَقَالَ بَعْدَ مَا نَصَرَ زَايَةً فِي أَنَّ الْوَلَا يَنْشُرُ وَلَا يَحْضُرُ بِالْمُعْتَقِ فِي حَالِ  
 حَيَاتِهِ وَيَقْلُ بِنَصْرِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَخْضَرِ وَطَلَامُ الْأَصْحَابِ وَمِنْهُمْ صَاحِبُ الشَّامِلِ وَالسُّنَنُ  
 فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَخَلَّى طَلَامُ الْأَمَامِ أَيْضًا أَنَّهُ اجْتَمَعَ لَهُ فِي الْمَسْئَلَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ أَصَحُّهَا أَنَّ  
 الْعَقْلَ يَغْمُ عَصَبَاتُ النَّسَبِ وَالْمُعْتَقُ وَعَصْبَانِهِ فِي حَيَاتِهِ وَالثَّانِي لَا يَسْقُطُ فِي حَيَاتِهِ  
 الْمُعْتَقُ وَبَعْدَهُ يَضْرِبُ عَلَى الْجَمِيعِ وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْأَمَامِ وَالثَّلَاثُ كَحَضْرِهِ بَعْدَ  
 مَوْتِهِ الْأَقْرَبُ بِالْأَقْرَبِ قَالَ وَالرَّافِعِيُّ وَافَقَ الْأَمَامُ فَلَمْ يَذْكُرْ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ  
 إِنَّمَا مَخْصُصًا وَقَدْ نَصَرَ عَلَى فُتُوهِ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مِنْهَا قَدْ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَاتَّفَقَ  
 طَلَامُهُ عَلَى حُجَّتِهِ وَعِزَّاهُ إِلَى الشَّامِلِ وَالسُّنَنُ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ سَقَطَ مِنْ نَسَبِهِ الْوَالِدُ  
 مِنَ الرَّافِعِيِّ شَيْءٌ وَكَانَتْ نَسَبُهُ مَحْضَرًا مِنَ الرَّافِعِيِّ سَيَقُومُ حُجَّتُهُ أَمَّا إِخْرَافُهَا وَوَقَفَتْ

عَلَيْهَا وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ إِذَا دُعِيَ مَا فُتُوهُ فَلَا شَكَّ أَنَّ طَلَامَ الرَّافِعِيِّ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ  
 أَوْجُهٍ أَحَدُهَا أَنَّهُ يَضْرِبُ عَلَى عَصَبَاتِ الْمُعْتَقِ مَا يَفْضُلُ عَنْهُ فِي حَيَاتِهِ  
 وَالثَّانِي لَا يَضْرِبُ إِلَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ وَخَصَّ الْأَقْرَبِينَ فَلَا يَضْرِبُ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ  
 شَيْءٌ وَأَنْ قُضِيَ عَنْهُمْ لَمْ يَسُوا أَمْوَالِي وَالثَّلَاثُ لَا يَضْرِبُ إِلَّا بَعْدَ وَفَاتِهِ  
 ثُمَّ يَغْمُ الْأَقْرَبُ وَلَا يَبْعَدُ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا قُضِيَ عَنْ الْأَقْرَبِ شَيْءٌ يَضْرِبُ عَلَى الْأَبْعَدِ  
 لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْأَبْعَدَ يَضْرِبُ عَلَيْهِ مَعَ الْأَقْرَبِ وَأَنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْهُ وَيَكُونَ شَاوِيًا لَهُ  
 فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ لَا فِي الْمُنَاسِبِينَ وَلَا فِي الْمَوَالِي وَبَلَغَتْ الرَّافِعِيُّ عَمَّا إِذَا قُضِيَ  
 يَضْرِبُ فِي حَيَاتِهِ يَضْرِبُ عَلَى الْأَقْرَبِينَ فَفَضَّلَ عَنْهُمْ شَيْءٌ فَهَلْ يَضْرِبُ عَلَى الْأَبْعَدِ وَفَقَّاسُ  
 تَرَدَّدَ الْأَمَامُ أَنْ يَطْرُقَ وَأَنْ يَكُونَ الرَّاجِحُ الضَّرْبُ وَبِأَحَدِهِ خَرَجَ مِنْ طَلَامِ الشَّيْخِ  
 الْأَمَامُ أَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَهُ أَنَّ عَصْبَةَ الْمُعْتَقِ يَكُونُ عَنْهُ مَا يَحْضُرُ عَنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ  
 الشَّامِلِ وَالسُّنَنُ وَلَمْ يَنْصَحِ الرَّافِعِيُّ وَالنُّوَوِي بِتَرْجِيحِ شَيْءٍ وَأَنْ كَانَ نَظَرُ مَنْ سَيَأْتِيهِ الْمِيلُ  
 لِأَنَّ ذَلِكَ وَخَطَرُ أَنْ يَكُونَ سَرَادُ الْوَالِدِ بِالْوَجْهِ الْأَوَّلِ الضَّرْبُ فِي حَيَاتِهِ الْمُعْتَقِ  
 لِمَا فَضَّلَ عَنْهُ عَلَى عَصْبَتِهِ ثُمَّ لِمَا فَضَّلَ عَنْهُمْ عَلَى عَصَبَتِهِمْ فَإِنَّ الرَّافِعِي سَكَتَ فِي حَيَاتِهِ الْمُعْتَقِ  
 عَمَّا يَفْضُلُ عَنْهُمْ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْرَعْ عَلَى الْوَجْهِ الذَّاهِبِ إِلَى الضَّرْبِ عَلَى الْعَصْبَةِ فِي حَيَاتِهِ الْمُعْتَقِ  
 هَلْ إِذَا قُضِيَ عَنْهُمْ يَضْرِبُ عَلَى عَصْبَةِ الْعَصْبَةِ كَمَا هُوَ أَحْصَاهُ الْأَمَامُ فِي الْفَاضِلِ  
 عِنْدَ مَوْتِ الْمُعْتَقِ أَوَّلًا وَالشَّيْخُ الْأَمَامُ لَمْ يَنْصَحْ فِي حَالِهِ مَوْتِ الْمُعْتَقِ الْبَتَّ وَلَا يَحْضُرُ لَهُ  
 فِي كِتَابِ الْعَيْتِ الْمُعْتَقِ فِيهَا لِأَنَّ عَرْضَهُ أَفَامَهُ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ عَصْبَةَ الْمَوْلَى مَوَالِي فِي  
 حَيَاتِهِ الْمَوْلَى فَضَرَّ أَنْ يَحْضُرَ فِي مَعْنَى طَلَامِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ لِأَنَّ هَذَا قَدْ قَدْ قَدْ  
 الرَّافِعِيُّ جَارَ مَا ضَرَفَتْ قَالَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْحَايِ عَصْبَةٌ نَسَبَ أَوْكَادًا وَلَمْ يَفِ التَّوَارِخُ عَلَيْهِمْ

المناظر



محل معتقته فان لم يكن او فضل عنه شيء **نحل** معتقته من النسب فان لم يكونوا او فضل  
 محل معتق المعتق ثم عصباته انتهى فليفت يقال انه وجه لم يدره الرافي وقد  
 جزم به فليقتض الحجب من متخص اشك الفحص نظر ثم نظر توقعه الفقه في مثل هذا  
 وفي كلام ابن الرفعه والبر من هذا النوع مالا احصى له عليه واما لما نسب ابن  
 الرفعه الى بعض الكلب المجهول ما هو في الرافي وان ذلك الرافي طال ما نسب ما هو مشهور  
 في مدعيه الى بعض الكلب المجهول او الى الحقيقه لما من عليه في مدعيه ومن ذلك ما  
 به عليه النوري في الروضه والاشرف **نحل** هذا مع الاحاطه بتناثره عن حد  
 الاحصاء تصحيح للنماز وعند وصول الى هذا كانت الطلبة يقررون على دراسته  
 في الكفاف في سورة جم المومن في قوله تعالى اذ يدعون الى الايمان فقلون  
 ووجدت في تفسير الشيخ الامام احباره ان اذ للتعليل وقوله لم يقل احد انها  
 للتعليل في هذه المكان ثم وجدت الن محشي في هذا المكان نفسه قد حواه مع  
 كثرة تتبع الواليد للاحكام الن محشي في تمام النص او طغا العلم على انه يمكن ان يقال  
 ان الشيخ الامام اذا لم يقل احد انها للتعليل مجردة من الطريفه وهو غير مناف له  
 الن محشي فان الن محشي اذا للتعليل على الاما رتب لها معنى مع كونها ظرفا  
 ولقد سمعت الشيخ الامام يقول صلى الله عليه وسلم ان الرفعه انه دخل على ابن ديق  
 العبد يوما وكان حبرا الكلب فوجد من تدبه قريبا وهو يقلب الكلب طرأ البظر  
 وقد سيم من الكلف واعوزه النقل واصحح النقب فقال لي الله جاك ما تقول  
 في حديث وحيث قد حمله مسله من اوضح ما يل الشبهة قال ناسكت طويلا  
 فقال لي يا بالك فقلت البال عظيم لا يبل الا من مثل ربه في باجي الراي



واجهه فان اردت فليدني بوضع الاشكال منها فقال لا والله انها هي قريبا  
 وردت على واعوذ بنى النقل فيها فقلت هي في الشبهة وقرأت لفظه عليه فهدا  
 حال ابن ديق العبد وهو عالم هذا القرن وسيد قصص منقولة ومعقولة  
**وربما** وقع الوهم بسبب البلي من نسخة سقيمة وقد وقع في الشرح والروضة  
 من ذلك كثير وقد مناهته ما وقع للرافي عن صاحب الهندية في مراجعته الرجعية  
 التي لم يكف عن عيائها وفي مسله حفصة وعمره طالق ان ثا الله ووقع لابن الرفعه  
 انه نقل عن القاضي ابي الطيب انه صلى من الثاني ان المشيخ على الحقن ملزومة وذلك  
 بحسب نسخة سقيمة وقعت له وانما على القاضي ابو الطيب ذلك عن مالك ووقع  
 في شرح المنهاج بخوارسجي ز الويد الحمد لله خلا قال القاضي الحسين وهو غلط بحسب  
 نسخة وقعت للشيخ الانام رحمه الله وانما نقل ذلك القاضي في التعليق به  
 عن اي حقيقه ووقع في الروضه كما وقع في شرح المنهاج وهو ايضا غلط ليس في الرافي  
 اوقعه فيه طنه ان قول الرافي وعلى هذا الخلاف استيجزا الواليد ولده  
 اثارة الى خلاف في المذهب وانما هو اثارة الخلاف اي حقيقه فليسا **وربما**  
 وقع نظر الناظر على اول كلام رطل ولم يامل اخره فنقل الرافي عن اكلية في مسله نعم من  
 ثابت من عتيدي فان النوري قال ان اراد به حلية الروبان فغلط وليس يغلط  
 بل المراد حلية الروبان والاشرف نقل الرافي وعنه النوري انه لم ينظر كلام الروبان  
 وقد وقع للشيخ برهان الدين ابن البقر كاح مثل هذا فقال وقد ذكر نقل الرافي  
 عن الهندية ان سجود البلاوة يسر للسمع وان كان القاضي في الصلاة ان هذا  
 ليس في الهندية وذخر عبارة هي في اول لفظ الهندية في المسله ولولا مثل اخر



لو حقه ما نقله الرازي وتطهر هذا يعلم الامام في الدين في سورة حم المومس على قوله  
 تعالى اليوم تجزي كل نفس بما كسبت على تفسير الكسب وقد رآه سلامة الاقضا  
 لما اخبر ورد عليه الوالد في تفسيره وقال لم يقصر احد من اهل السنة الكسب  
 بهذا انما قيل هذا في القدر والامام لم يقصر على هذا بل صرح في اخر كلامه بان الكسب  
 هذا مع قيام المخرج والمخرج هو الكسب وهذا غير خارج عن مد هذا اهل السنة بل هو  
 قولهم ولعل الشيخ الامام لم يبايل اخرا لانه وقع من الامام فخر الدين هذا كلام  
 طويل نقله الشيخ الامام وقال انه سرعة فلسفيه وانه لا يقول به مسلم ولا يميل  
 وانما يقول به من ينكر المعاد اجبتي وتاملت كلام الامام فلم اجد ما هو صريح ولا  
 ظاهري فيما تضمنه الوالد عنه بل غاية ما ذكره مع الارواح وان ذلك جز الكسب وهو لا  
 لا ينكر مسلم ولا يميل وانما الذي ينكره المسلمون على الفلاسفة انكارهم بعث الابدان  
 وما في كلام الامام ما يقتضي موافقهم عليه فامله وقد تهرتم لقولهم به مرات  
 في مصنفاته وهو خفيهم الاشد **وربما** تامل الناظر اخرا الكلام دون  
 اوله عكس ما قبله مما انفق الشيخ الامام نفسه في قول المنهاج ولو عرفت لقوا وارا  
 الا غير ذلك لفظ المنهاج ومن خط النوري نقله وكان الوالد ايضا ينقل من  
 خطه ومع ذلك قال محل الخلاف في المحرر اما غيره كالآخر اذا عين غير من عينته  
 في النجاشي قول واحد ولا حاصل لقوله محل الخلاف في المجمع مع سماعه لفظ الاب  
 في كلام النوري وانما كان كائ هذا الوقت الاول **وربما** نقل المصنف  
 من اصل سقيم في الخل من قبله وقد وقع للرازي من ذلك مواضع منها على بعضها في  
 هذا الكتاب وقد وقعت لي نسخة من ادب الفضل شرح سمي نقلت في النسخ عنها



فمن دفع القائل الى رجل ليصرف فيها فقال القابض كانت قراضا على فسطح  
 من البع وقال الدافع بل ايضا ما ان شئنا نقل انه قال في الكسب شئان  
 وقل اني احبب ان يكون الكسب الهابة على اصطلاح اهل خراسان يسمونها المذهب  
 الكبير ثم اني سنت ان ذلك خلل في النسخة انما هو قال السفي القول قول الدافع  
 وقال الزجاني قول القابض وقال المحامي الكبير شئان في المحامي الكبير هو  
 الشيخ ابو الحسن اما قبله ثم في زمان الاصطلاح في ذكرناه في الطبقات واعلم ان  
 المجمع وم به في شرح المنهاج للوالد قول السفي وهو ما في الشرح والروضة فيما اذا  
 قال وقعت وكاله فقال القابض بل قراضا وعلى النوري زيادة الروضة  
 وجهين في انهم نقله من سنة القابض اذا ادعى ان المدفوع قراض او المالك  
 اذا قال بل قرض وفي الرازي في اذ قال بعثه فقال بل وهبتي وجوه  
 اصحها لا شئان بل حلف كل منهما لانه لم يتفق على عقده وهذا فاروق سله  
 شرح فان الاضباع والبن ارض فقل واحد فالتحالف فيه اظهر **وربما**  
 فصل المصنف كلامه ثم اراد ان يحصل منه على حمله فذكر ما لا ياب عنه عليه  
 بنفسه كقوله ان روضه فاحصل في هذا الفتح باحتي اربعة اوجه احدها  
 الصيغة بمعنى مطلق وهذا الوجه لا يعرف في المذهب ولا يحصل مما قدم هو ذكره  
 فامله وهذا بناء عليه الوالد واضرب منه ان النوري قال قبل باب  
 الابنه من شرح المذهب بعد ان حل قول الاساذ بالمعنى مطلق وقول  
 القفال العبرة باعتقاد الامام والشيخ اي حامليه باعتقاد المأموم ما نصه  
 هذه الواجهة مشهور والمخار وجه رابع سنة من مع غيره من قرون المسئلة



في باب صفته الالهيه وهو انه يصح الاعتقاد بالحق في وجوده الا ان تحقق اخلاله بما يشبه  
 ووجهه وهذا هو قول الشيخ ابي حامد الدين خطاه هنا ووجهه هناك  
 ليس فيه ويقع في بعض نسخ شرح المذهب المختار او الظاهر قول الففال  
 فلم يزل الاله المختلفون في المنوع بصل بعضهم ظف بعض ولذا رايه خط المصنف  
 ولو استمر عليه لما كانت مناقضه منه لمن حجه في باب صفته الالهيه قول الشيخ ابي  
 حامد لكنه ضرب عليه وعموض عنه بما ذكرناه وليس احتجاجة عليه بها تقوم لانهم  
 وان ضل بعضهم ظف بعض فلم قال انهم مع شدة ورعهم محزونون عن الخلاف  
 والوالد وان يحج قول الففال فلا يحج بمثل هذا **وربما** احتجوا على  
 الفقهاء بجلال صاحبه لا أقول انه يغفل عنه بل يفتن عنده سمع كلامه من النظر  
 بما لم يكن لينفع به لو لم يسمع نفعه منه بنظر صاحبه قد سماه لكن صاحبه استتم النظر  
 فاجزى ما طبع للطريق على ذوي التحقيق فتور بعض لهم في اننا العمل بمنع استتم النظر  
 واستتم اغ الوسخ واستحال وتقبل اقل من القليل ومن ين احسن من الكثير الخ  
 دهن يسمى على سواي واخذ بهما واجله حله به مع العمل الى اخره وهذا يكون اجواد  
 وزله العالم ثم رتبها وجدت جماعات ما بغوه انفا بطلايه وطنا انه استتم النظر  
 فمن كلهم انفتحت على غير الصواب لتقليد بعضهم بعضا وفي الحقيقة المجمع اولهم  
 الذي وثقوا به واندلوا عليه غير انه اخطا خطأ واطم وهم اخطوا واخطا من اخطا الذي  
 اخطاه فزادوا عليه بانفاهم عليه وما كان لهم ان يفعلوا مع غير المصنوع ذلك  
 وهذا النوع نجده لمعنى المصنوع انما نجده المصنعتين ولمن اتي بالثمن اكثر مما  
 نجده لمن اتي باخط لان المقتني بالثمن في عصرنا قد يتساهل اكثر من ثمنه

للجه

عند كتابه خطه وقد يتساهل في القياس اكثر من تشايله في التصريف وسب  
 ذلك في رما تنا على الخصوص فله المبالاه من حين منظر باثر الدين فمخر  
 من خطه حية ان سجد حجه عليه وتواخذ به امره مما يحترز في لفظه وفي  
 تصريفه الذي يعقده بطول منته بعدد امر من احرازه في وقعه فيما  
 بعد طول منته بها ولو تأمل المسلمين انه ناطق بمن الله تعالى لما اقرت الحال  
 عند بين اللتان واخط الغريب من الانعكاس والبعيد منه والبعيد منه  
 ملحق بالمنوع من الله ولحق على دينه اكثر من خشية على دنياه القانية فان  
 هذا المقصد ليس الا للدين فلاحول ولا قوة الا بالله ولا يمنع منه الدين  
 ايضا فقد يقول العقيدة اني احترز على ما يدوم خشية الفساد العظيم اشك  
 من احتراسي في لا يدوم لظلمة الفساد فيه وهذا جيب ومنه اجود منه لان  
 من حقه معاودة هذا العالم والله يعلم المعنى من المصلح وهو الناظر الى قلوبنا  
**وربما** اعطوا النظر صفة لان من حقه معاودة هذا العالم واستخرج ما  
 عنده وان كانوا لا يغفلونه غير انه يخرج من تحريك البحث بين عالمين من لا يحججه  
 ذهن العالم وحده وهذا قولنا فيما بين النظرين فما ظنك بالعالم الا علم ولقد  
 وقعت في الديار المصرية وهي شحونة باساطين الكا فعبه مثل ابن الكساي وابن  
 عدلان وابن الانصاري وابن الفلاح وابن السكاسي وابن اللبان والزنطوني  
 وغيرهم من الاذكياء من الموضع والجارشي والفاضل جلال الدين القين ونسي  
 وغيرهم من مثله وهي رجل مات وعليه دين لو ارشده فقل يسقط من دينه ما يلزمه  
 اذا واه من ذلك الدين لا كان لاصني فاقني غالبهم بان لا يسقط واقني اخرون

٤٨



بالسقوط عن انهم زعموا ان ذلك يوشى في نقض مجموع الماخوذ وطى ان القدر  
جلال الله علم باحد هذين مع قبيلته وشدة ذكابه واستدب الشيخ الامام المسألة  
وخالفهم اجمعين وانى بالسقوط وعدم التاثير في النقض وصنف المسألة في  
كتاب منه المباحث عن علم دين الوارث وقال فيه لم ارا احدا من فقهاء زماننا  
اخذوا الى وجه الصواب في المسألة فوجب على ان اوسع القول فيها الى ان قال  
وكاني بك تقول كيف يصنع وجه الصواب عن فقهاء الزمان فاعلم ان الصواب  
لا يصنع عنهم ولكن الذين حصل الاجماع بهم وسمع كلامهم قبل ولم يحصل منهم  
استيفاء النظر في ذلك ولا امتناع في ضلال الصواب عن طائفة يسير في وقت  
ما اذا لم يستوفى النظر ولو استوفوا النظر لطعنهم بما قلته قبل ان اقول كما طعن  
بعد ان قلته لم وقع الظلام بعه وقد حصل الاجماع به بعد ذلك وكنت معه  
فرجع وصرح بالرجوع والمواقفة لقرآن الله خيرا فان هذه خبر صنف العالم اذا طعن  
له الحق رجعت الى هذه الحوادث قد قرأ الشيخ الامام رحمه الله مرات نقض  
الغضا وانما لا يظن بها الجلاف في النقض غير ما ولا هي من المجهلات وله في  
ذلك كلام يبيّن اشيع القول عليه في قاعدة نقض الغضا في كتاب الاشياء  
والنظائر **وربما** يقع المناقض بعلام المتقدم اما لفتور عن مرارة انما  
العمل حادثا وانه وانما لكونه وقع في كلام المتقدم شيء لم يكن محط عن صفة عند  
علامه على ما فيه يعلم ذلك الوقت فان المرة لا يعطى حيلة الا لما صوت نحوه فقله  
وما يقع في انما بالعرض لا استوفى له العرض ومن ثم يقع في غير المطالب الماكن  
بحسبها نقض انما الزمان بابقصا وليس كذلك انما هي فلتا فلتا وطعنا

افلام تقطع بان قابليا لوقائها لما اصددها فان الفقه يحسن واسع  
الفقه يحسن وطول سلمه اذا رقا فبه الذي لا يعلمه  
ذلك به الى الحضيض قد منه ولا يحسب قول الذي لا يعلمه  
استشهادا في غير موضعه ونقول ليس الذي ينظم عليه ممن لا يعلمه  
فانه بالنسبة الى المكان الذي من ضل فيه الفتور وانقطع عن استيفاء النظر في علم  
من لا يعلمه ولو انه من جناب العلم واذا وقع الوهم فيما هذه صفة من يابغ المناقض  
فيه المتقدم ايضا على وجه من حيث لا يدري انما اجمعه كانت منه عند الحاشية او  
لغير ذلك بل رب مكان يشتهر انه بحث لا يحق على المناقض ثم يدجل عنه وقت  
الحاجة فهذا الذي قد قال ان نفس الحديث من يقع بطن الطائفة وذلك  
من ول عليه قال لنا الشيخ الامام قال لنا ابن الرفعة قال لنا السيد  
العباسي هذا غلط في الرافعي ثم باقية صاحب الحاشية عليه ودايت للمضي الى البارز  
مناية نامة ناجي في قبا بعه عليه في كتابه التمس مع ان مثله مع اشهره لا يحق في  
البارز **وربما** زاد المناقض بقصار وهما على وهم وخطا على خطا وغلطا على  
غلط وهذه امور لا يسلم منها صند يد من صناديد اهل العلم فضلا عن غيرهم  
**وربما** نقض الامر في ذلك وعظم الخطب **القول في الحجاب**  
**والغرائب** هذا باب يصلح ان يكون تصنيفا مستقلا اذ فيه منبهات  
مهمات وقواعد جليلات ومثلا هي في الحقيقة تعاليس مقصودات واشهر الى وقوع  
سقطات ووجوه مستحبات وليست تنشع بالاطالة ولا ذرا من انما ولله  
الاجابة ونما قلته الا لانه بل اعرض عن المشهور بين المحققين صغى واثمهم بنسب



لا يعبر فونه الا بعد وقوفهم على هذه المقالة التي يتبع باختتامها اختتام هذا  
الباب الثاني ولعلك تجد في بعض المثل ما هو اوضح لما تطلبت مما ذكرت فاعلم  
ان شئني ذكر ما وجدت لعل سببه سبق السببه عليه بخلاف ما ذكرت  
**تنبيه** ذكرنا في باربعه وقوفهم على وهو ما وقع للقاضي الحسين  
رحمه الله كلام مؤلفه عنه ابن البرقي في النفايه بعبارة شئني ذكرنا ما فهمته  
بعض ابناء عصرنا فهم من ذلك على ما اوله فصا كما قلت فاعلم على غلط على  
ومن غلط ومن مع جن يدري بعد ذلك ان ابن البرقي نقل قول الامام ان  
المحقق لا يقيمون خلاف الظاهر به وزنا ثم قال وفيه نظر فان القاضي  
الحسين نقل عن الشافعي انه قال في النفايه لا استبعد عن كتابه عند جمع القوه  
والامانه وانما استحب الحق من خلاف فان داود اوجب كتابه من جمع القوه  
والامانه وداود من اهل الظاهر وقد افام الشافعي لجلاله وقهرا واستحب كتابه  
من وجه لا جل جلاله انتهى وداود انما ولد قبل وفاته الشافعي بستين لانه ولد  
سنه اربعين ومائتين فلا يمكن ان يقال راعى الشافعي خلافه ومن ثم غلط بعض  
الناس ابن البرقي في الحسين عندنا فهم ان هذه الجملة من كلام الشافعي  
واكتفى له على الغلط انه قال وانما استحب بفتح الهجره وحسن الحاحا بفعل مضارع للمجاز  
وانما هو استحب بفتح حاء استحب والفعل تامر والمستحب هو القاضي الحسين وانما  
الشافعي فلم يزد على استحبابه كتابه من هذه صفة بخلاف من اوجرها والموجب  
لها قبل الشافعي غير داود فان داود لا بد ان يكون مستوفيا بمقاله من وزنه ان  
لا يخرج الاجماع وقد ذكرنا هذا في الطبقات الكبرى باسط من هذه العبارة وادفا

وذكرنا انه وقع للامام في النهايه في كتاب اختلاف الحكم تطير ما وقع للقاضي مع  
تصريحه في كتاب الظاهر بما لا يحكي مثله عليه من ان داود متاخر الى ان كان من الشافعي  
ولقد عيب على عاصم العباسي عده داود فممن اخذ عن الشافعي فان الرجل لم  
يلحق زمانه تلك الطبقة ولعل الامام كان عند النظر في كتاب اختلاف الحكم  
بمعزل عن الاستفاد تلك الجزئيه فقرأ على طاهر عبارة من لم يجرى رعبا ربه لظهور  
الامر في بقوله فثبت من سطر في ظاهر من الامور لا يراعى في تحرير العبارة كما  
يراعى في حتى المشطبات التي يفتقر فهمها وتحتاج الى اقطارها من تدعيه عند  
التقريب **ومر من هذا** المكان الغرالي قال في المنصف جذا  
لنفسه ينبغي اذا منعنا من ذلك اما ان نعلق غير ففعل وظلم بقوله ان لا ينفك  
قضاؤه لانه في طئه ان امانه ارجح وثقله منه الرافعي الا انه حذف لفظه ينبغي  
فاوهم انه منقول لا محبت واخضره النووي فحذف التعليل فاوهم ان المسله فمن  
قد غير امانه سواء كان له دليل سابقه بحيث ظن ان الحق مع غيره في تلك المسله  
ام لا بل لمجرد وجوب امانه وانما هي في الثاني اما الاول فلا يقال فيه ان  
طئه ان امانه ارجح فحذف التعليل اوهم النعيم وانما تابعته في جميع الجواب وزدت  
كما ينبغي في منع الموانع قلت داودهم على وهم **ومر من هذا** قال الامام  
في النهايه فما اذا مضت مدة الامتياز للشيخ بالاعتبار فاحضر الزوج صبيحه اليوم الرابع  
المنفق لسر المراه ان يقول ان قبض ما جئت به من نفقه ما مضى واطالب بنفقه اليوم  
فان الرجوع فيما يوديه من عليه الحق الى قصده لا الى قصده الفاضل وزاد العرالي  
في الوسيط جعل موضع واطالب بنفقه اليوم وانسخ في احوال وجا الرافعي فثبت



الماضي بعض الايام الثلاثة وعبارته وليس لها ان تقول اخذ عن نفسه بعض  
الايام الثلاثة وافصح وتبعه في النوضه ولم يعقبه ابن الرافعه بشي بل قال في  
المطلب ان قول الغرالي ليس لها ان تقول ايضا هذا من الماضي ظاهر الحكم والتعليل  
وقد امرضه القاضي شمس الدين ابن خلکان بان فضيحه يمكنها من القسح لو  
اسقطها النوض بحمله عن بعض الايام الثلاثة وليس لذلك لان النوض على قول  
الامهال ثلثا فلا يخل المدة حينئذ فلا فسخ واحاب منه الشيخ الفيركاخ بان مراد  
الغرالي ما اذا قالت اخذت من يوم ماض قبل الايام الثلاثة ففسخ منه وله الشيخ  
بن هان الدين ولين ثم هذا في لفظ الوسيط فلا يتم في لفظ الرافعي لضرجه بعض الايام  
الثلاثة وانما اخلل من تعيين عباده الامام فانه لم يمتنع الفسخ في الحال ولكن الغرالي  
زاده ولم يمتنع لاهو ولا الغرالي بعض الايام الثلاثة ولكن الرافعي زاده ثم وقع عليه  
بحال لقيه انها لو توافقا على جعلها مما مضى فعمل ان يقال لها الفسخ ويحمل ان يخل  
القدره منطله اللهم ليه وهذا غير قوم لان المدة لم يخل وهو قد جزم بانه لو قدر  
في الثالث وعجز في الرابع فلا بد من تحمل المدة بالاربع **مسئله** سمعت الشيخ  
الامام رحمه الله يقول مذهب الن هدي في الاستماع باجله قبل الدباغ ثقله الشيخ  
ابو حامد تبعه صاحب النيه وزاد انه عند الن هدي في تحيس وهي زيادة صححه عن  
انه قال انه وجه لاصح ما قال ابن القطان قال ان هو منه التي فيه نجسه  
في ثوب تحيس وهذا خلاف مذهب الن هدي فعليه اماه ليس محيد ونقل الرافعي  
ما في النيه دون دون الن هو منه نجسه وحمله كالثوب الخيس فاوهم انه ظاهر  
جل الاستماع به وزاد بعضهم على الرافعي انه يجوز اطله قبل الدباغ وانما يمل له عليه

على خطاء

انها م كلام الرافعي وذلك خطأ على خطاء ولا يقول بذلك احد من اصحابنا  
وانما هي على مذهب الن هدي **مسئله** ما منه عليه الرافعي على الامام وجه  
ان من مثل الما الذي يمتن المتأخرين اوه للطهاره هو اخره ثقله الى موضع البش  
اخذ من ان الما لا يملك بعد اخوز في الانا وهو لا يعرف الا في النهايه وذهب  
اليه الغرالي في نفسه واذا عي انه حاز وان قلنا الما ملوك فاقطط في البغده **مسئله**  
ما منه عليه النووي في ابن الصباغ كلاما فهمه عنه صاحب البيان على غير وجهه  
وراد في كتابه فتلقيه عنه ابن اي عصفرون واستخرج منه كتابه وجهين في ما اعتزل  
به جماعة لوفد في عليهم استوعبوه هل يصير مستعجلا وقال اصحابه انه يصير والمذهب  
القطع بانه لا يصير من ثقله الجوسي في الفوف من النض والذبي وفع لا ين اي  
عصفرون وهم على وهم قلت وقد وافق ابن الرافعه النووي في هذا الذي  
استدركه على ابن اي عصفرون ثقله الله اخذ بوجهه جبا وانا رأيت في كلام  
الجوسي في النضر ما يوجب ابن اي عصفرون ويقضي شوب الخلاف وقد حكيه في  
الطبقات الكبرى في ترجمه ابن اي عصفرون **مسئله** ما منه عليه ابن الرافعه  
وقع في الحايبي للما ودي كلام توهم به الغرالي بانه ان العرافين يقولون لا شرط  
في عقد الجريه خير الات تسلام بل بلغى الترام الجريه فقال في الوسيط وقال  
العرافون لا شرط في الاستسلام لان ظم العقد كالمالك في البيع ولو قال في بل  
لم نقل هذا من العرافين اخذ لف رب الصواب بل الذي اطمعت عليه ليهتم قولهم  
والعبارة للنسبه ولا يصح عقله النيه الا بشرطين المن ام احكام الله وبذلك  
الجريه وثقله الامام في النيه بيه عنهم ايضا فحيث خرج الغرالي عنه **مسئله**



ما نبه عليه الشيخ الامام قال صاحب البحر ما حمله بحسن الحمل بالذراهم  
 المقوية من غير كراهية وان في وجوب زكاتها وجوب على الراعي ذلك مؤهرا  
 بعض اربابهم ان الوجوب في الحمل لكن في تعليله ما ينشأ الى ان مقصودة الحجاب  
 الزكوة واختص النوي رحمه الله بعبارة نكاح يكون صريحة في انها في حوز الحمل  
 فكان انها ما فوق انهما وهذا ذكرناه في التوشيح **مسألة** ما نبه  
 عليه الشيخ الامام ايضا لا يثبت من عدم انتفاء من العهد عدم القتل فشكك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل قولا واحدا سواء قلنا ينقض عهده او لا ووقع  
 للفاضي في الطب بحث نفس الملازمة فاعلمه بملكية صاحب المذهب وزاد لفظة  
 مؤهرا جاعلة لعقوب ابن ابي عروون صرح بالجهلهم قراد حشا على فحش ووقع  
 لا في قاصم العبادي في الطبقات انه نقل ان ابا عبيد بن جريويه من اصحابنا سلم بان  
 الولد لم يحن الحن اذ لم يكن محتونا فرفع الحن الولد ونادى عليه بمصر الا ان القاصم  
 يحن اولاد الزنا باخذهم قلت **واما تعرف هذه الحكاية عن ابي عبد الله**  
 القوي قاصم قدامهم بعد اذ مات قبل الشفيع وطاهر من ههنا ان سئل  
 القاصم الباقي الذي كالحمل في خوف النسب فماذا لك لو وقع من ابي عبيد  
 مخالف للمذهب فلا يستعرب ولعله انما حكم بالحجاب الولد المسنوج وهو فاد الذي  
 والاشين جميعا وهو مع ذلك قول للشافعي احتج به بعض الاصحاب وبالحمل اظن  
 ابا قاصم لما اشبهه عليه ابو عبيد باي عبيد الله فربما ضل رب الاسم كما افق  
 للفاضي الهراسي رحمه الله لما اشبهه بلباب الباطني وكاد يهتد زمامه  
 غلط لموافقته اللقب في حكاية طوبى ذكرناها في الطبقات الكبرى وقد يكون



افق ذلك في زمان القاضين فقد ذكر انه في زمان القاض شرف  
 الدين ابن عمن الله وله بمصر كادت امره زوجة فقالت ان كنت تحبني فاطف  
 بالثلاث لتقولن لي كما اقول لك عقيقة خلعت فقالت له انت طالق ثلاثا وهذه  
 الواقعة افق مثلها سواء قد في زمان الامام محمد بن جبر بن الطبري فقال  
 بقوله لها انت طالق ثلاثا ان طلقك ولا يقع وذكر ابو حاتم القزويني في كتاب  
 الحمل انه يقول انت بقولن انت طالق ثلاثا وشبهه الراعي في الشرح وذكر الجرجاني  
 في المعانيه انت طالق ثلاث ان شاء الله وطل من الطريق سابع فان قلت لم لا تقول  
 لها انت طالق بفتح التاء مثل ما قلت ثم لا يقع طلاق لانه خاطب المذبح خطاب  
 الموت قلت لذا قال ابن عقيل من اجاب له وقد يقال انه لا يتم عندنا  
 لان العدة ول من التابث الى المذبح لا يمنع الوقوع قاله الاصحاح في بطن من  
 العقب والعدف والغزل في النكاح لكن اقول قد يقال هذا اذا اطلق اللفظ  
 اما اذا ذكر مؤثرا او عكس فاصدا حكاية قول غيره فله ان قصد مخرج اللفظ عن صاحبه  
 معتقدا بالقرينة التي تتبعه الحاكمة بان مرادوه القول فقط وكان هذا لم يعتد لفظ  
 الطلاق لمعنى الطلاق بل قصده لمعنى حكاية قول غيره والفضل بالمله ان عزاه  
 الشي لا بعد وقوعه مبررا ووقع في الرخصة ان العبادي نقل عن الفاضل فيمن وكل  
 وحلين يقول نكاح امرأه ولها اخوان فمن وكل من وكل ووقع العقد ان معا  
 انه سطل والذي في الراعي ان ابا الحسن العبادي حلي ذلك من الفاضل وابو الحسن  
 ابنه اذا اطلق الفاضل فاما في حكاية غير ان كلام الراعي مؤهرا ولام النوي اشبه بها  
 لانه ضد لفظ ابي الحسن واطلق العبادي والعبادي لفظ لا يطلق الا على ابي قاصم

هذا هو المحرم  
 قصر محرم  
 محرم المحرم







أبا اسحق الكيني في تطير ذلك إذ نقل عنه ابن يونس شارح السببه ان  
البدنه تجزي في الاضحية عن عشر قال ابن الرفعه ولم اراه في غيري وانما  
حده الفاضل الحسني عن اسحق وكذلك نقلنا فلو ان ابن اسحق ان السوال  
شرط في صحة الصلاه واقامه ابن اي عصر ون وجهها في المذهب وزعموا ان  
الحاجي له في الاسلام الشاشي في كتابه المستطيربي المسمى بالكلية وقد غلط  
ابن اي الدم ابن اي عصر ون في ذلك وذكر داود ان القائل به انه هو  
اسحق بن زاهويه لا ابو اسحق لكن عندي البصير الاول من المستطيربي  
خط مصنفه وفيه قال ابو اسحق الا ان لفظ ابو اسحق وصار وقال اسحق  
والصواب موضوع لذلك اختلاف العلماء الا انه لم يذكر لفظ ابن زاهويه ولا ادري  
هل الذي خط لفظ ابو هو المصنف او كسفت عنه وبالحمله الغالب على الظن ان  
ابا اسحق مؤلفه عليه في هذا النقل وابن اي عصر ون معذرة ولا فائدة في المستطيربي  
وجعلنا في بلده ان اسحق بن زاهويه سنده في نقله خاصا عنه فليس لنا ان نقل  
عنه بحسن والاصح **وقد نقل ابن المنذر في الاشراف عن ابن زاهويه**  
**كرهه السواك للصائم بعد الزوال وسجد من قبله** ان جعل السواك  
شرطا في صحة الصلاه الا ان يدعي استئنا الصائم من الشرطية كما استثنى  
من المشروعية وهو بعيد **وكما نقل ابن اي** عصر ون على المستطيربي  
في هذا النقل كذلك نقل الشيخ الامام رحمه الله في باب الخلع على شيخه ابن الرفعه  
في نقل نص يقتضي انه ليس للمراه الرجوع في الخلع وان لم يقبل الرجوع فان ابن الرفعه  
قال وقد ذكر نصيحي الراعي تبع للغير الي بان لها الرجوع قبل قبول الرجوع لانه

من جهتها بعد رضى انه زاع في الامام ما ينافي في جواز الرجوع وساق نصا قال  
الشيخ الامام قد رايت في الامم والراعي والنووي جزءا بالرجوع فليست بما يقتضيه  
سلام بقاء الاصحاب ولا احسن ان اقول البقية ما قاله لفظه سلام الشيخ رضي  
الله عنه فانظر هذا الخبر مع كونه لم يلتفت بنقل شيخه عن البصير حتى وقف عليه  
نفسه كيف اقتصر على مفعول الراعي وابن الرفعه ولم يصنع شيئا وسبب ذلك انما  
ما نستحيه في اخر عمره على عمله شرح المنهاج حشيه احترام المسبب ونصرع الله في ان  
يقتصر على ما راد منه ولا يوجد عنده غير من المباحث التي تيسر لها فله التليم  
فان محب سوانا الى ذلك ونقتصر غالبا لاسباب من كتاب المنهاج وهم جرحا على  
سلام الراعي وابن الرفعه وقد بينت في كتاب الاشباه والنظائر ان الذي عني في ترتيب  
الامم جرحا على ظاهر هذا النص وانه في نفسه وقع فيه ما يوجب التوقف  
في بوته وان ابا بل الفايدي لم يذكر في عنوان الكتاب مع اقتضائها روايات السبع  
والامم منها وان البصير نقل في المستوط النص وذكر اختلاف الفسح وانا استلنا  
من الشيخ الامام ونظرنا سلام بقاء الاصحاب فوجدناهم كالمطيقين على ما  
قاله الغزالي والراعي منهم صاحب الحجر وصاحب البهيمه وجماعات اخرهم  
الشيخ عن الدين ابن عبد السلام في محضر المنهاج **ومما** نقل فيه  
الشيخ الامام علي النووي رحمه الله قوله النووي في الدقايق شيب المنهاج  
الفايد محمد بن المصاهر كما لصيحه وجدي على ذلك في المنهاج وحكاة عنه الوالي في  
شرحها على المعروف في المذهب استثنى الطحون المنهاج محيا وان  
الفايد لا يتعلق به خرمه بل ذلك جزء الراعي وليس من ولا اعني ما ذكره



النووي الأوجه من سباحة العبادي وعجبت كلام النووي هذا ثم عجبت  
 سكوت الوالد عليه وقد فحضر الفاسية حيث لم يقر له وزنا بالظن  
 لاختياره الطريقة المقاطعة بأن الوطى في النجاس الفاسية لا يحلل حلقه ثم  
 ولا معنى للتدخل في هذه الأمور مع اعتقاد القصور عن استيعاب العشر من  
 معارفها ومن وقف على حينا البلاية التي هي الطبقات الكبرى والاشباه والظواهر  
 والنووي وقف على جانب صالح من ذلك وهو المستعان **تنبيه**  
 اذا عرفت ما قلناه من السبب في قنائه المناجس بطلام المسألة ثم وما نظرت  
 إليه بسبب ذلك من التحلل فحضر سهول هنا على فائدة مهمته فتعوله على مسأله  
 لم يصرح النووي فيها من قبل نفسه في زيادته نصح الترجيح بل جزم فيها في الرخصة  
 على من الشرح أو في المنهاج على من المحض فقلنا على ثقة من موافقته للرافع فيها  
 ومن ثم لا يجد الشرح رحمه الله نقل الترجيح في المناجس بل لا يخفى ولا  
 يلهي من ترجيح النووي إلا في مسأله فاه في زيادته بالترجيح فيها أو في شرح المذهب  
 وما وراء من الرخصة والمنهاج من لبيته وهذا هو الترجيح وإذا الامانة في النقل  
 فربما لم يكن عنده هناك ترجيح البتة ولذا لك سكوت الوالد عن ترجيح النووي  
 لت على ثقة من موافقته فيها وما موجب عن التصحيح اليها فيما سلكنا فيه  
 على الأول والأول على الراجح الا قولها النووي في جزم من كلامه والوالد في  
 خطبه شرح المنهاج انهما اذا سقا على ترجيح الراجح كانا موافقين له زاد الوالد  
 وسكت على ترجيح النووي وتطير ذلك سكوت الراجح على تعليل يعلل به بعض  
 المخالفين له من الاصحاب معالته فباعتقاده النجاس مع بدعيه ذلك التعليل الذي لم

يوافق عليه في مكانه فله ناقص نفسه وليس كذلك بل ذلك التعليل في الحقيقة  
 من بعتقده وقد لا يوافق الراجح عليه لغيره أريد من الشيخ الامام رحمه الله  
 قول الراجح في ضمان الذر في اذامن محلة المبيع فان نفاذ البيع بسبب  
 غير الاستحقاق ان فيه وجهين الى ان قال في تعليل اجديهما ولان جزم  
 المبيع الى اسر ذاد الثمن كتابا سباب الفساد يمكن بخلاف حال ظهور الاستحقاق  
 ثم ذكر مثله بعد ذلك باسطر وقلت هذا مخالف ما صححه في البيع من انه ليس  
 له احبس فقال في عمل التعليل انما هو من القابل لجواز احبس وسكت عليه  
 الراجح لانه يحكم عليه في موضعيه فبقه استبان لك هذه الجملات المنكوت  
 واسلم بسبب الى الوالد والنووي حيث سقا الا قولها انا نوافق حيث يسكت  
 فان قلت اذا قلنا ذلك ووجب لك ان تعز واليه التوافق بمقتضاه  
 فلم نقول الان لسنا على ثقة من موافقه فقلت ما اخذ الموافقة من  
 السكوت مع احتمال ان السكوت الثاني كقولنا باسوي موافقه اما عدم استيفاء  
 النظر او غير كاحله من صريح اللفظ وقد عرفت عن صحت على الوالد رحمه الله في جوابه  
 مسائل وسالته هل انت فيها مع الشيخين فكان جوابه ليس عندي الان ما مخالف  
 ولا ما يوافقهما وما ذلك الا للتوفيق بانها في الغالب او الكثير على الصواب  
 فافهم ذلك واعلم انا يجوز ولا ينبغي عدم استيفاء النظر من المناجس  
 لما ذكره استوفى المسند فيها نظره لا سيما اذا كان المناجس مختصا بكلام  
 المقدم كالموقف مع الشيخ فهو غالبا صواب عن منه تعليل تلك العبارة  
 فادب معناها في اوجز من لفظها لا الاشتغال بتفصيل معناه او تضعيفه

لا اقدم شيئا من النظر الا في ما كان في بعض الجوانب على ما لا يخلو



ومن هنا سئل لانه لما استعمل بعض ابناء القصر بعدة على النورين ساقضا  
 ليس كما زعم فانه في مثله لكونه على ترجيح الراجح على نظر العبد الى سببه فيجوز  
 ساقضا لمن حجه فيها وجد خطبه من قطعه فيها على كتاب النجاشي من المذهب لانه لا  
 محل لهذا الجوز ومثله حين قال قلت **الحاجز** انت بانه لا يجوز ان ينسب  
 الى النوري عند سكونه على الراجح الموافقة قلت **انا** حازم بذلك اذا ادعى عبارة  
 الراجح كما هي من غير تغيير استاذنا من النورين على ضرب من احدهما ان يضع  
 الاطراف موضع الاصح ونحوه من الفاظ الترجيح في الدقوال الاصح ونحوه موضع الاطراف  
 ونحوه في الاوجه فلا ينسب اليها البتة فيه ترجيح فان تغيير العبارة انما جاء من قبل  
 اصطلح به على استعمال لفظ الاطراف في الدقوال والاصح في الوجوه والشه في  
 الطرق ونحو ذلك والثاني ان يغير غير هذا التغيير مثل ان يغير الراجح الى ترجيح  
 لما واحد ساقضا عليه فيجزم في الرخصة بتبعية اوله لكون هناك ترجيح فيرجح في اصل  
 المتن كما وقع له في كثير من المواضع او يكون لفظه متعارفه في الترجيح فينبغي لها باقوى منها  
 ففي هذه الاماكن قلنا اقول انه ينسب اليه الصحيح واذا كانت الى رخصه عند اختصار  
 الراجح على هذه الصفة تختلف احوالها فلا ينبغي الناظر في بينها ان ينسب منه الى الراجح  
 شيئا حتى يثبت الراجح لاختصار ان يكون مما وقع التغيير فيه ومن ثم يلحق من الشرح الى اهد  
 العالم عن الدين الثاني شح سحما محل الدين المتكلمون انه كان يقول لا محل ان ينسب  
 الى الراجح من الرخصة شأنا انا اريد واقول ولا ان ينسب الى النوري ايضا منها شي  
 لاختصار ان يكون مما لم يغير فيه جاز على وجه الاختصار غير ملين باله الى المعنى  
 كما ذكرناه فان قلت فلم فعل النوري هذا وهل هو الاجيد عن الاختصار وانفصال

بين التقييد بعلام من وضع كتابه للتقيد بعلامه قلت اعلم ان المختصين  
 بعلام من بعدهم طائفتان طائفة تفضل وانظروا وصنعوا علما متقيدا وابلوا  
 من مختصرون لفظه لا استعمل لهم بعين تاديه عبارة الطويلة في اختصار منها ولا حظ  
 لحواله من المحقق وطائفة من رفع قدرها واحبت نقل الشريعة ورويت من تفسيرها بان  
 ما سئل به فهو من عند الله رضى به المصنف الاول وانقصه علامه ام لا هذه الطائفة  
 لا تتقيد ومنهم النوري رحمه الله ولذلك غالب المتقدمين لا يجد منهم من اختصر كلام  
 غيره الا وزاد ونقص وما ذلك بتقصير بل هو دال في النظر فان قلت فهو  
 يفتن في الرخصة وعدم وثوق بها قلت **حلا** والله بل قال فيها فان صاحبها انما  
 جعلها كما قال في خطبه ما بان من صفة احاط بالمدح وحصل له اكل الوثوق به  
 فادرك علم جميع ما يحتاج اليه من المثال الواقعات هذه القطة والامران ث الله على  
 ما وصف او قربت مما وصف فلم يضر وهذا مقصوده ان يحيد عن منهج الاختصار  
 ولم يحب عليه ان سقيه بغير الناصر من نظر الحامد من على الاستعمال باللفاظ دون  
 النظر في المعنى فليبادر من يحيد على الاختصار ان يفصل عن كتاب اختصار الفاطمة اختصارا  
 وانما ولم يخصص شيئا من معانيها **فابده** قد ذكرنا ان النوري رحمه  
 الله ربما ادرج في الرخصة او المنهاج نصحي ليس في اصله الشرح والمحرر وهذا على انواع  
**احد** ما ان يكون الراجح قد صح في مكان اخر من ذلك الكتاب او في الكتاب  
 الاخر وقد يتفق ان يكون في الشرح الصغير وفي حقيق ان النوري لم ينفذ على الشرح الصغير  
 فاذا اتفق بصح الراجح في المكان الاخر او في الكتاب الاخر فهو اتفاق خسر للنوري  
 ومصادفه سعيد والغالب على الظن ان النوري لم سقيه بها ولا على الحاملة له على الادراج



فقال هذا اذا قال مدعى الدم قبل اي احد هذين الرجلين او واجد من  
هؤلاء العشرة وسال القاضي ان يكلفهم وحلفوا بغيرهم مع الغرض الى انه يحينه وصح  
صاحب المذهب انه لا يحينه قال الرافعي ولم يورد جماعة من الصحابة غير وقد  
عن الرافعي بهذه الحيلة نفسه ولم يصرح بترجيح لقبه لا في الشرح المبين ولا الصغير وقال  
في الروضة اصحابها لا يحينه وبه قطع جماعة اسني واحمال له على ذلك قول الرافعي ولم يورد جماعة  
من الصحابة غير وقد عن الرافعي بهذه الحيلة نفسه كما غير غير فانه صححه في المحرر واحسبه  
اعترافه بقوله في الشرح ولم يورد جماعة غيره وسبغ المنهاج وقد حاول ابن الرفعة موافقة  
الغرض الى على الصحيح الاول وسنت في كتاب الاشباه والنظائر ان في كلام الرافعي عند ما  
قال في طرف اللوث لو قال القائل احدهم ولا اخرى ما بينهم انه توافق الغرض الى  
اوانه لا يصرح له في المسئلة ومن الفوائد في المسئلة ان الغرض الى جعل محل الوجهين في سماع  
الدعوى لا في الحليف وجعل الامام محلهما في الحليف وعليه جرح الرافعي ومن بعده ولا  
شد ان الحليف من غير دعوى لا يعقل بخلاف الدعوى من غير حليف فانها معقولة  
كالدعوى على فم البسم وعلى من يعقل قوله بلا يمين فما فعله الغرض الى اوضح وقد اطلت  
في الاشباه والنظائر على هذا الفرع وعلى قول الغرض الى في الوسط لو نظرنا جميعا  
اشغال اليمين المردودة على الدعوى المسبهة وهذا كلام لم يرد في الرافعي ولا يبين ان  
الرفعة في المطلب خالته وهو من عقيد الوسط والثاني ان لا يتفق له الصحيح وهو اكثر  
الا توابع ثم هو مستفاد لانه قد لا يتفق له الصحيح فصرح مع من ما اليه يكون هو الحامل  
لا ذراج المؤوي الصحيح وقد لا يميز من البسم ثم الذي يدرج فيهم قد نوافقه عليه وقد لا  
نوافقه ولذا في فحين يميز في الدين والدنيا ادرج الصحيح فيها ونحن نوافقه على الثالث

دون الاول اما الاول فهو المقرب سجدة لا لسبب من الرافعي على الصحيح بحججه  
وفاقا للشيخ اي محمد معقلا بالقياس على المقرب برؤوع مجرد وهو قياس في المعبدات  
فلا يعقل وفي موضع فرق لان السجدة قد شرعت استقلا لا عند السب والرؤوع لم  
يستقل قط وبان الميعة الورد قد اجاب الحافظ محب الدين الطبري بقوله ما علم باصحاب  
السجود لا لسبب بان قوله عليه الصلاة والسلام عليك بلمة السجود ونحوه يدل عليه  
قال وجملة على سجود في ضلوة تخصيص على خلاف الظاهر واما الثاني فالمواجه  
على شرط العقار اذا تازعا المهاباة من الرافعي الى القول بها وادرج المؤوي الصحيح  
وهو الذي يظهر غير ان الكلب ساكنة عن المسئلة وزعم ابن الصلاح في فتاويه ان  
من علمنا من ذلك فقل بالعلق عليهما وان تعاقدا شريعه بابا هذا القول  
وخصوص العلق لم اره لاحد غير انه يعني به الاعتراض عنها بالظنية سبعا واخاره وهو  
احد الوجهين ولازمة العلق الذي يكره ابن الصلاح واذا قلنا بالمواجهة فهل يجوز ان يوجه  
احدهما او يمين اجماعا ثالث فيه نظر واحتمال ولم احذه مشطورا **النوع**  
**الثالث** ان نوضح له الصحيح على خلافه وهذا يظهر صغوبه لسببه كلام  
الروضة اليه مثالة اختلافا المطاوعة باذن السيد ادرج في الروضة ان المذهب  
انه لا يصرح اعترافا بقول الرافعي انه المنصوص في الجمع مع ان الرافعي رجع في باب الثاني  
انه يصح وهو المعتمد ومثله قال في كتاب الايمان وان كان الحث بمعصية بان طلت  
لا يمين فهل يجوز في الكفر قبله فيه وجهان اصحهما عند الاحقر بن نعم اعترافا بقول الرافعي  
وهذا اقيس عند الشيخ اي حاميه والامام والرواي وغيرهم ولعقيدته اطلاق  
الرافعي في الشرح الصغير انه لا طعن لله صح في المحرر وعلمه بالاحقر ان

هذا هو الصحيح عند  
الشيخ اي محمد معقلا  
بالقياس على المقرب  
برؤوع مجرد وهو  
قياس في المعبدات  
فلا يعقل وفي موضع  
فرق لان السجدة قد  
شرعت استقلا لا عند  
السب والرؤوع لم  
يستقل قط وبان  
الميعة الورد قد  
اجاب الحافظ محب  
الدين الطبري بقوله  
ما علم باصحاب  
السجود لا لسبب  
بان قوله عليه  
الصلاة والسلام  
عليك بلمة السجود  
ونحوه يدل عليه  
قال وجملة على  
سجود في ضلوة  
تخصيص على خلاف  
الظاهر واما الثاني  
فالمواجه على  
شرط العقار اذا  
تازعا المهاباة  
من الرافعي الى  
القول بها وادرج  
المؤوي الصحيح  
وهو الذي يظهر  
غير ان الكلب  
ساكنة عن  
المسئلة وزعم  
ابن الصلاح في  
فتاويه ان من  
علمنا من ذلك  
فقل بالعلق  
عليهما وان  
تعاقدا شريعه  
بابا هذا القول  
وخصوص العلق  
لم اره لاحد  
غير انه يعني  
به الاعتراض  
عنها بالظنية  
سبعا واخاره  
وهو احد  
الوجهين ولازمة  
العلق الذي  
يكره ابن  
الصلاح واذا  
قلنا بالمواجهة  
فهل يجوز ان  
يوجه احدهما  
او يمين اجماعا  
ثالث فيه نظر  
واحتمال ولم  
احذه مشطورا





التيمة لكن فيه عندني توقف بحثا وبعد اسئلته من هذه الاقسام ثم حضر الثالث  
وهو اعلاها بمن يدعي امتنا فمنها قال الراجح في وقوع الطلاق بمن  
اليويطي انه لو قال است طالق في ملكه او بملكه او في البحر طلقت في الحال  
الا ان يريد اذا حصلت هناك وفي الفرج وحج ان نقلها القاضى في محل في الدخاير  
عن حكاية الشيخ ابي محمد احسنها انه محمول على التخييل والثاني على التعليق  
بالحصول في ملكه ومحل الطلاق اما اذا اراد التخييل او التعليق فمعيه وقد  
قدم الراجح قل هذا محمول رفته عن اسمعيل التوسنجي انه لو قال لامرأته انت  
طالق في الدار فمطلق هذا يقتضي وقوع الطلاق اذا دخلت في الدار فتكون  
من اسمعيل لا بل من منه وقائه اذ تصر اليويطي يقتضي خلافة وقد سلت عليه ايضا  
ومنها قال في الطلاق نقلا من التيمه اذا لم يحمل حاملا من الزنا ووطئها وطلعت  
وعن ابن الحدايد ان الطلاق يكون بدعي لان العدة تقع بعد وضع الحمل والنقا  
من النكاح فلا بشرع عقب الطلاق في العدة وسكت على هذا وما اظنه نظر على  
هذا الفرع غير التيمه وهذا الذي قاله ابن الحدايد مرفوض حامل الحين الدم  
او مرفوع على ان الحامل لا تحقن والا فتمت رات الدم وقلنا بالصحيح انه حصص فانها  
تستقبل العدة على المذهب الصحيح المصريح به في باب العدة وقد بين الاصحاب ان كلام  
بن الحدايد مرفوع على ذلك منهم القفاي والشيخ ابو علي وغيرهما من شرح الفرع  
وابن الصباغ في التاميل وغيره فليجوز من ذلك وليجوز رين الاقدام على القفاي قبل  
امعان النظر في كتب الاصحاب فهذا موضع سكت عليه الراجح والنووي ولا شك انه  
خلاص مذهب الشافعي الذي مراح به اصحاب المذهب ومنها لو قال است طالق لثلاث

**السلام في المسكوت عليه** مما كثر وقوع الكلام فيه سكوت الراجح  
عن سبيل ينقلها وقد زعم ناعمون ان سكوت دليل الموافقة والرضا وليس الامر  
عندني لذلك بل جماع القول فيه انه ان كان المفعول نصا لثلاث في الاصل ان ذلك  
لان الاصل العمل به الى ان يبين خلافة وان كان كلاما لبعض الاصحاب فلا  
بدل له سكوتة وسكوت النووي والشيخ الامام وغيرهم في ذلك الا على التضمين محذورا  
هنا لك الكلام من نقلوا منه تلك المسئلة ثم قد تدل قرابن الاحوال على موافقته  
وهو قليل وقد تدل على مخالفته وانه يعبر فيها قاله وذلك جرح وقد لا  
بدل على واحد من الامرين وهو اخر ثم المسكوت في القفاوي والفرع والمنشور  
كمن وقع الطلاق اصنف بين المسكوت منه في غيره لا هنا كجرح من المذهب وكل  
هذا فيما اذا افترق الكلام بالعن وشمل قال فلان يجوز لهذا وما اذا افترق بما جزم بشل  
قولنا يجوز لهذا قاله فلان فالموافقة هنا اطهر منها فيما تقدم على سرد ايضا  
فصارت الصور من ذلك ان لها سكوت على قول مفتوح بالعن ومن القفاوي والفرع  
المنشور والوسط سكوت على مفتوح بالعن وهو من مذهب المذهب واخواتها سكوت على  
مفتوح بالجزم هذا بما عنده في ذلك نعم ان نقل الراجح عن قابل شاملا عليه فحدث  
النووي اسم القابل وجزم به دل ذلك منه على اتمه وقد تفعل ذلك فيما ليس  
يسلم له الاشارة جزم في الحيمان بان اسند انه الغصب ليس بغصب لان الراجح نقله  
عن صاحب المذهب سكتا عليه وهو كما نقل اوفى المذهب ولو ظلت ان لا يغصب  
وقد كان عصب فامسك المصنوب لا بحث انتهى للمعنى سلم فغصب لا فالجزم  
به في الحياوي للمأزدي والبحر للروباري انه بحث بالاسند انه وهو فضيه كلام



للسنة ثم قال نوبت تغريبها على الاقل لم يقبل ظاهراً قال في التمه  
 الا اذا كان يعقده بحرم الجمع في فرد واحد لانه انما يقع في الشرح سائراً عليه  
 وذلك على انه ارتضاء ذمة له في المحرم وقد سنت في الحديث والنظار بعد  
 تطويل ذكره في المسئلة ان صاحب التمه كالمفسر فيه وان الماوردي والرويان  
 وصاحب البيان ذكروا انه لو قال اردت السنة على مذهب مالك  
 واي حنيفة لم يقبل في الحكم وهذه ان كانت صورة صاحب التمه فحكمهم فيها لعدم  
 النبوة برذ عليه وان كانت غيرهما وفرد من من يقول اردت على مذهب  
 فلان ومن يعقده مذهب فلان فكيفنا انما صاحب التمه في موضع النظر  
 فقد لا يعلم له ذلك ومن العجب ان الرافعي قال ايضا ولو قال انت طالع  
 ثلثاً ولم يقبل للسنة ثم فسره بالتغريب على الاقل لذلك لا يقبل في الظاهر قلت  
 وهذه مسئلة لم يذكرها صاحب التمه ولا ادر الاصح اب وانما ذكرها امام الحرمين  
 ومنا بغوه وقد تردد نظري في ان ما ذكره صاحب التمه من الاستسنا هل يطرد  
 فلا يقبل منها من يعقده بحرم الجمع وان قيل ثم فان اعتقاده دل عليه هناك  
 من لفظه قوله للسنة ولا دليل عليه عند الاطلاق وصاحب التمه لم يذكر  
 هذه المسئلة ولا يدري له ذكرها ما كان يصنع والرافعي ادعى الامانة في نقله فلم يذكر  
 استسناه الا في موضعه لذلك فعل في الشرح وفي المحرم وعبارة المحرم  
 ولو قال انت طالع ثلثاً للسنة ثم فسره بالتغريب على الاقل لم يقبل الا كان  
 ممن يعقده بحرم الجمع في فرد واحد ولذا الواضحة على قوله ثلثاً ثم فسره بالتغريب لا يقبل  
 انتهى ومعنى قوله لا يقبل انتهى ومعنى قوله لا يقبل في الثانية قدم القول

مطلقاً من يعقده بحرم الجمع وغيره لان الاصح اب اطلقوا عدم القول هنا اطلقوه  
 في الاول وما فيه صاحب التمه الا في الاول فثبت الثانية على اطلاقها وما احسن  
 قول ابن البارقي في جواب التمه ولو قال ثلثاً اولئنا للسنة وقال  
 اردت الصريح فلم يقبل الا في الثانية ممن يعقده بحرم الجمع واعلم ان الغرض من المنهاج  
 قدم في كلام المحرم رداً عن قول لو قال انت طالع ثلثاً اولئنا للسنة وفسر  
 بغيرها على الاقل لم يقبل الا ممن يعقده بحرم الجمع وهذه العبارة ظاهرة في انه  
 يستثنى يعقده المحرم من الصوريين وقد عرفت انه لا معنى وف من الاصح اب  
 قابل بها ومنها نقل الرافعي قبل الفصل الثالث في التعليق بما يحمل من كتاب الاطلاق  
 ان اسمعيل البوشنجي قال لو قال انت طالع ان لم اضر بك او ان لم اضر بك فانت طالع  
 وقال عرفت به وفما مضى من سواي من الساعة او وقتاً اخر في يوم ام يعقده  
 وهكذا يكون الحكم في التعليق بنفي الاطلاق وتساير القول انتهى رسلك عليه  
 وتايقه في المتن وفيه وهو محتمل فان التعليق بان لا يقتضي الفور ومنه انه العن  
 فاذا عرفت وفما مضى فقد ضيق على نفسه فكيف يقال بذلك بلعله لم يفور المسئلة  
 بل بل اذا واما في معناها مما يحمل على الفور عند الاطلاق ومنها قال الرافعي  
 فرغ لو استغاض فسق الشاهد بين الناس فلا حاجة الي البحث والسؤال في ذلك  
 المستفيض من له المقام قلت وهذا في اندفاع شهادته اما ان الحكم يقتضيه  
 بشهادة الاستفاضة فمسئلة اخرى ذكرها الرافعي بعد ذلك بخبره وقال  
 في صفة المتن ان اخرج سبب الاستفاضة والاشهاد فيها على ابن الصباغ وصاحب  
 الهندس وغيرهما ومراعاة هذه الاستفاضة استفاضة تعقيد التفسير وبذلك



صرح صاحب المذهب وسفله من ان لا يشترط وهو بعيد فشرطه ان لا يعارضها  
استفاضة اخرى ولي على المسئلة كلام طويل في الاشياء والنظائر ومنها ذكر الرافعي  
ان صاحب العدة قال بين الصغار يشق العورة في الحكم فقلت ومحملة  
فيما يظن في الكشف وان لم يكن محض احيد وان جوزنا الكشف في الحلو لان الحكم نظمه  
حضور الناس ويؤيده اي راي في ادب القضاء الحسن بن احمد الحنكاد البصري  
بن فدا ما اصحابنا ادرك اصحاب بن سريج ان زكريا الكاظمي قال لا يجوز شهادته من  
دخل الحكم بعين من رآه وقع في يده بعين من رآه زكريا قال يشبه ان  
يكون ذلك وان لم يكن محض من يري عورته لانه ليس من المروءة قلت  
وتسأله المني عن الكافي نصا والموضع المذكور من يد سبط في التوضيح ومحملة اذا لم  
يكن حاله الاحتساب اما حاله الاحتساب فيجوز الكشف لها ولو امكن بلا كشف  
لا يختلفون فيه ومنها عن صاحب العدة ايضا ان النعوط في الطريق حرام وقد  
قال النووي في شرح المذهب ظاهر كلام الاصحاب ان النهي عنه للستر به قال  
وسبغ المحرم لما فيه من ايذاء المسلمين ومنها سكت في باب النذر على قول صاحب  
السنن لوند زعموا العبد المرهوب انفق نذره ان قلنا ينفق في الحاجات او عند  
اذا المال مع ان منازعه ان يزارعه فانه لا نذر في معصية وهذه الفتوى  
معصية كما ذكره في باب الزهني وان نفق وقد يقال بل يصح نذره مع ذلك  
ويكون له جهات ولعل هذا هو الاقرب ومنها ان الروايين واخرين شرطوا  
في الوصي ان لا يكون قد وال للطفل وفي قوله واخر بن ابي ابي موافقهم مع ابي راي  
الروايين في المحرم نذره الى القاضي الطبري ولم ينقله من قبل نقته وهذا الغرور

ان لم يبرده قوة مجللة القاضي ابي الطيب لا يضعفه ومن الغريب قول القباذني  
في النيات اذا ادعى دينا في البرية ولم يملن من ابياته يخرج الوصية من يده  
خافه ان يأخذ الا ان يبري وهو حسن لا يعرف خلافة ويشهد له قول  
المأوردني ان الملقط اذا ادعى رق اللبيط وجب ائنه من يده لكن نقل المزي  
من الكافي خلافة **فرع** اقبضه قال السلم فردة في مجلس التبع  
بدن طان عليه ونعم قال الرافعي قال ابو العباس الروياني لا يصح فاذا  
تبع قافق بعض الاصحاب انه يبيع السلم ويساق اقباضه الدين وسلت على ذلك  
فاما عدم صحه اعطائه من الدين فوافق لما صح في الرق فانه من ان اطله المسافر  
اذا اقرض من الاخي مقبوضه وردة عليه عما كان في ذمته لا يصح وقد تقدم  
ان الشيخ الامام يبيع خلافة واما قوله فغن بعض الاصحاب الى اخيه فقال الشيخ  
الامام انه يوهن ان في صحه السلم خلافا قال وهو بعيد ان صح فقلت  
المسئلة في قباذني القاضي الحسن التي صحها البغوي وقد صرح القاضي بان المذهب  
ان السلم سطل وقال البغوي من عند نقته قلت الصحيح انه صحيح وما ذكره  
البغوي هو الظاهر فاحب سئله ذات خلاف بين القاضي والبغوي غايه من  
الرافعي ومن بعده من المتعصبين لطلاب المعصية عنه من الشيخ الامام مع كونه  
نظرة في قباذني القاضي وقد قد منا اننا لم نجد في كلامنا في العباس ما نقل  
عنه واوجب لنا ذلك توقفا في شئيه عليه **ذكر المسئلة المفتحة**  
بالجزم قد قلنا ان افتتحة بالجزم دليل الموافقة مع توقف فيه فانا وجدنا ما شهد  
الحال للموافقة فيه **مثاله** قال الرافعي في باب الهدنة فيما اذا ابد لنا



للمشركين مالا لغيره افقت ذلك ولا يملك الخزان ما باخذ منه لانه غير  
حق فانه في المذهب انتهى وقد قال الله ايضا الما وردني في الحامي وابن الصباغ  
في الشايل والرواي في الحج وهو الذي يظن غير انه لا يخلو عن احتمال الا  
تسمى ان الرافعي حلي في باب السير وجهين في الاستنباط فيمنهم سجال  
ثم يظن به هل يعيده اليه او يكون غيبه فاقول بكونه غيبه نازع الى انهم  
ملكوا الماخوذ **ووجدنا** ما يشهد احوال للتوقف فيه **مثاله**  
اذا قلنا بوجوب دفع الصايل على الغير قال الرافعي قد ليد اذالم تحف على  
نفسه كذلك قيد الشيخ ابنهم الما وردني وغيره انتهى ثم قال في السير  
عند الكلام على قول امام الحرمين لا يحب الجهاد على العبد وان امره سيده  
بذلك فلا يلزم الذمة عن سيده عند الخوف على روجه اذالم يوجب الدفع  
عن الغير بل السيد في ذلك كالايجاب انتهى ومتفق عليه ان الخلاف في وجوب  
الدفع من الغير جاز وان خاف على نفسه بخلاف ما نقله عن الما وردني  
وتم للامام مثله من جريان على منظر الاطلاق في غيرمكنه بتقييد بعض الشاذين  
الاخرى ان منع الدارمي النهج من النظر الى خلقه دين المراء لانه ليس محل استماعه  
وان كان كالمسيه لا طلاق من اطلق جواز النظر لم يقبل به الامام بل قال  
في باب اتيان الثاني في اديانهم والملك ذبا لغيره من غير ابداع حاشية فان جملة اخر  
المراء محل الاستماع الرجل الا ما حرم الله من ابداع انتهى وهو كالمصرح في رد مقتد  
الدارمي سوا اطلع الامام على تقييده ام لم يطلع **قائده** سماع من الشيخ  
الامام روجه الله ان حاشية اتيان في القضاوي لا يعتقد انه للمذهب لان المقضي قد يفتي

في تلك الواقعة بما سراه المصلحة المحايضة في ذلك الوقت فليست على يده من انه  
حاجة المذهب قال وهذا في الكشي لا في الاكثر وتظن قابله هذا لما لو وجدنا  
دليله المقتضي قد ذكر في مصنفه في المذهب خلاف ما افتي به في مصنف المصنف المذهب  
ففي هذه نقله ما في تعليقه القاضي الحسين ولما ينف الف قال وشايل ابن  
الصباغ وتهديت النجوى وانما دليله على ما في قضاوي يصير عند المتأخرين وكان  
السير في دليله ان كتب المذهب مؤمنه لغيره ما هو الاصل الا على الذي يشتر لفته  
جميع الناس وحوادثهم وانما القضاوي في السير بل دليله على الجرح وقد خلفت  
الارقات والاحوال في السير بل فليست منها على يده وهذا ما قال انما هو في  
بعض المسائل دون اكثرها وهو لا يخفى ان شاذ الله على مطلع على المذهب عارف  
بما سراه تحله ما يخالف عموم المذهب وقاعدته فلا ينبغي ان ينادى الى انما هو  
ولا الى نسبة المقتضي به الى مخالفته لاحتمال انه من بل الظاهر على الجرح في ذلك  
اجادته بمقتضاها كان قد وجد فيها ما اوجب الله ملك القضاوي لم يحله من  
**قائده** جميع ما ذكرناه في مسكوت لا يعارضه منطوق وان ذكرنا ما في  
بعض المسائل ما يعارضه منطوق اول وأما المسكوت محمول على الاحاطة  
على المنطوق او عدم التوقي في حاله او عدم نفي المذهب في المسألة اذ ذاك  
ومن امثله قال الرافعي في قصص من النفس الراجعة هي التي تحرق الجربطة  
ويصل الى الدقاع ثم قال في باب الديارات واما الدائمة كحطب الدائمة  
ففيها طريقان ذكر الشيخ ابو حامد ومن تابعه انه لا فرق بين ان يحرق  
الحطب طبع اوله فقد عارض ما ذكره عن الشيخ اي حامد مؤمنه بان كلامه ما





مأذرة في قصاص النفس ثم مأذرة في صد رحله فيه هنا حيث قال  
 الخارقه وقد يقال قوله الخارقه يخرج كلام اي حاميه عن ان يكون  
 سكونا عنه وفي شاهد الفصل بقول وهذا على طريقه من قال  
 الدامغه مذوقه وذلك موهم انه عن قاييه وهو الجازم به في قصاص النفس  
 والخاص فيه خلا فاهنا ومنه **يقول** عن البوشخي فمن جلس بسوته  
 الا ربع صفا بطلن الوسطى من وجهين احدهما لا يقع شي ادلا وسطى لهن  
 والثاني على الوسطيتين ان الاتحاد ليس بسطري في وقوع اسم الوسطى وقال  
 النووي خلا الوجهين ضعيف والمختار ثالث وهو طلاق واحد من الوسطيتين  
 تعيينها النرج لان موضوع الوسطى لواحد فله وهو ما حاده في باب الكاذه  
 تبع للرافعي عن ابن الصباغ وغيره فيما اذا قال السيد صنعوا من المذاب  
 اوسط الجرم وهي مسوبه في القدر والاحمل وكان العد دسفا وهذا قال  
 الرافي يجوز ان يقال الاوسط جلاهما فيوصفان وطنه انسي ما حكاه عن  
 البوشخي والالذجر في الفرع طامان احدهما ان الوسطى ان كان لواحدة  
 فهاهاك ومطنتان فكيف يقال تعين ولا وسطى لان المعقول من الوسطى  
 من سوي جانبها فلا يرد ما عن نمنها على ما عن يارها فلا يرد عن  
 احد وجهي البوشخي والثاني ان العبارة من هذا الفرع غير مثله لانه المراد به  
 تطلق الجائز معترضه بين التباين سوي جانبها والنعني عن هذه بالوسطى  
 غير شدي فان الوسطى ثابت الاوسط وهو خيار المني واعله له كما قال  
 قال قال اوسطهم الم اقل لكم لولا سجون قال اقراني بملح سيدنا رسول الله

صلى الله عليه وسلم

يا اوسط الناس طما في مناجرتهم وادهم الناس انما بين ويا  
 والقول بان الوسطى ما بين شين ضعيف لانها مؤنث الاوسط ورافع  
 المنفصل لفعل النجب لا يثنى اليه من قاييل للزيادة والنقص وهذا لا يتصور فيما بين شين  
 وان قيل مثله في الصلاه الوسطى **العلام في المناقضات محشوا بقواعد**  
 غايبات قد يل سابل ما قولك في المناقضات التي عدت على الشين على اي  
 المواضع منها يعمل الناطق بقول اذا ما ملتها وصلتها عند المحقق في غايته  
 النذرة فان المصالح من الاجناس التي نهينا عليها في صنيع الوضوء فما عارض  
 معارض الشرح الم والعلى الكثير لاجل العباد غالبا وما ليس من هذا القبيل  
 متفق فنه ما يعين فيه التحمل على غلط الناجين وزلات اولام الناس كما يوجد  
 في الطلاق في فصل الضامه ان الاظهر من الخلاف فيما اذا اقرت النية باول  
 المكسب دون اجرة الانعقاد وصوابه عدم الانعقاد وعلمه يستقيم كلامه  
 فاما له وهو الذي صح في بابه فلعل الناسح اسقط لفظه عدم كالعلة اسقط من  
 قول الرافي في باب العبد محرم له من البشائر وجه اخر وجاربه لذا يوجد  
 في الشيخ ولا يحق ان الوجه واجاربه لباس المحارب فحانه سقط ما في معنى  
 محرم له ويتعين في بعضها اعتقاد سبق قبل المصنف وذهوله عما وقع في وقع  
 في باب السيم من الشرح ما ظاهر ان صلاه الكتاب سنة فهذا لا يقال  
 مناقض لقوله في الكتاب فرض كتابه بل الواقع في السيم وهم عن قصد  
 مخالف لاجماع المسلمين على انها فرض كتابه لا امر في ذلك خلا فالامر سنة



قال المغوي في البت لا يحب عليهن ولا يسقط الفرض منهن لو لم يكن سواهن  
وقد حكي عنه في الطبقات وهو في البت اما الرجال فلا قيل به فيهم  
وقد حكي ما وقع في التمس على انها تسقط لكل احد سنة عتق مع كونها في من خالفه على  
الحمل وهذا الحمل خطر له وهو حله لكن نفقته دعوى عنها سنة عتق لا دليل  
او يقال زيادة انها من الموقبات التي هي اعم من الفرائض لا من خصوص موقبات  
الفرائض لا مطلق الموقبات فليس اما زان من خصوص في نفقته في اثباته سبيل الى  
اعم منه اما انه قول اول فقد نفقته وليس من ذلك قول الاصحاب اذا دفع  
ثوبا الى جبايط لم يخطه فحاطه قبا ثم اختلفوا الماذون فيه قبا ام فبصرف المسألة وان  
وصفت في باب الاخطاطه العقد بها اعم من ان يدفع على وجه الاجارة او غيرها  
فليس للشيخ الفركاج رحمه الله ان يقول ان نقل الرافعي عن ابن سريج انه ان جاز  
بينهم عقد فليس الا التالف والا فتولان في غير موضعه لان صورة المسألة ان  
يعقد الاجارة ثم يخلو لانه لا نقول بل صورتها في اعم من ان يعقد ان  
ولذلك عتق واجبة بقوله مردد دفع ولم يقولوا اساجر ووصفت في باب الاجارة  
لانفسيتس بها وفي للشيخ الفركاج بن شد ود منقولا ومعقولا ليس هو الفاعل  
ان الامام يفعل في العتاق ما يراه وانتدب المغوي لرد ذلك عليه وقال  
النجاشي والقسمه واجبات باجماع المسلمين وصوب كل من ابن الرفعة والوالد صبيغ  
المغوي واغلط القول للشيخ الفركاج ليس هو المغني في امره (ازاد زوجها  
السفر بها فافتت بدت لان ابن اذ هي به عليها وطلب حبسها بانها لا تجلس  
ولا تمنع حق زوجها من السفر واغلط الفاضل ابن الصايغ في حله بالحبس وهو الغلط

لا يقسم موقبات الفرائض

معها

بل حبسها فنية قواعد المذهب وبه صرح الفاضل شرح في ادب القضاء نعم حل  
وجهين في انها قبل حبس اذا قامت بينه بانها انما اقرت فعدا للتحلف من السفر  
انما يحرم والقرينة فلا اعتقد احدا من امتنا يقول به اليس هو المغني في  
روحه كبر لها من وجهها الصغير بعض الاستماع انها لا يكون احق حبسا منه وهو  
خلاف مقول الرافعي عن الروابي ولا يعرف في المذهب غير قول الروابي  
وقد سبقه اليه الماوردي **مسألة** قال الرافعي في باب الخلع لو اختلفا  
في العوض الى ان قال ولا يقبل قوله في سقوط سخاها ونفقة لانه اوجب سخاها  
وصوابه سخاها فان التكني حب للمصلحة وافترانه بالنفقة يدل عليه **ومثله**  
قال في ازال الفرائض الثاني في حيل العاصم وهل يدخل في الفرض من حجر عن  
الاستيفاء كالشيوخ والصبيان والنسوة فيه وجهان انتهى ومعلوم انه متى كان  
في المستحقين صبي ينتظر للاقتضاء بلوغه **ومثله** قال في باب العدة  
في عدة النسيئة واثار بعضهم الى ان الشهور اصل في حجبها كما في حق الصغير والمجنونة  
كذا وقع لفظ المجنونة وصوابه الاية اما المجنونة فان كانت ممن تحبس وعرفت حبسها  
فعدت بها وان لم تعرف فطال المحنة **ومثله** قال في باب الاضحية  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى مائة بدنة فحرم منها ستة وسائر  
وصوابه ثلثا وستين وقد ذكره هو من بعد على الصواب في الحكم الثالث في الدقل  
من الاضحية والعلما قد نظروا في سنة وقالوا انه اشارة الى مقدم امره صلى الله عليه  
وسلم ففقد الامان وما اشبهها ليست من النافض في شي انما هي طعن ان افلام  
وليس بعين ان يكون منها قوله في الرد بالصبي لولم تنقص القيمة بالصبي كما لو خرج

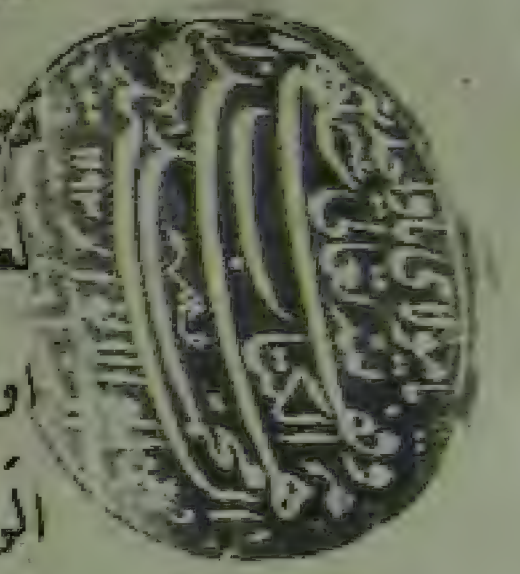


العبد حصيا فلا ارش فلا رد استي بل يجوز ان يكون هذا مناقضا لما قلناه من  
ثبوت الرد لاننا يجوز ان يذهب ذاهب الى ان المحض لا يرد اعتبارا بارتفاع قيمته  
ونقول انما اردنا بقوت العبد التي تقضي فوائدها القيمة لا من يقر بقواها الرغبات  
فهذا موضع افعال **فروع** وقع رجل في بئر فحذب ثانيا والثاني ثالثا  
والثالث رابعا وما توالوا قال صاحب المتنبه وحب الاول ثلث البدية على الثاني  
والثالث على الثالث وهو ما جزم به صاحب الشامل وصاحب البحر وصاحب البيان  
وقوله البيهقي في سننه الكبير في باب البئر حارب من الاصحاب وقوله ايضا الماوردي  
لكنه قبله بما اذا كان الحفر حفر وهو جيد لانه اذا كان حفر وانا قد راى الحافى  
كالذابح فحفر من هذا الكلام ان الواجب للثلاث وهذا الثلث وصح الرافعي  
انه يندرج فيها بطل حال وزرع اخر ان كان الحفر حفر وحب الربع على غايلة الثاني  
والربع على غايلة الثالث وهو فضيلة كلام الامام ولكن ما قاله صاحب المتنبه  
ومن معناه اظهر وحب الثاني ثلثا البدية على الاول والثالث وللثالث نصفها على  
الثاني والرابع ظاهرا على الثالث باتفاق صاحب المتنبه والرافعي ومن ذكرناه في  
الطرفين في التلثة وليس غرضنا هذا الان انما الغرض ان الرافعي وغيره من الاصحاب  
غير وانارة عند صورة الوجوب بالوجوب على الجاذب ونارة بالوجوب على غايلة وضع  
الرافعي بين التعبيرين **قوله** قال في واجب الاول حب الربع على غايلة الثاني والرابع  
على غايلة الثالث ثم قال في الثاني حب ثلثها على الاول والثالث على الثالث  
ولم يقل على غايلتها ثم قال في الثالث حب نصفها على غايلة الثاني ثم قال  
في الرابع حب على الثالث وقيل على الجميع هذا المحض كلامه وقد يظن غيبيته من بعض حيث

حيث اوجبت نارة على الجاذب ونارة على غايلة وليس لذلك فان الغرض هنا ليس  
الامان بما يحب الامان على من يحب فاذا انصرف رقة الواجب نظر الناظر بعينه  
ذلك في ان الجذب عنه محض فكون على الجاذب اولا فيكون على الغايلة وقد اشار  
الامام الى هذا فقال وقدنا نوسن ان تصور ذلك على وجه شبه العمل حتى ينظم  
الكلام على نسق واحد ثم قال والامن بطول في الفرق بين العمل وشبه العمل  
والغرض من الغايلة وخاص ناله الجاذب وليس ذلك من غرضنا الان استمر  
ولا ينبغي ان يؤخذ منه ايضا ان الوجوب يلا في الجاذب اولا ثم ينقل الى الغايلة  
اولا فيصير اولا فان لذلك مكانا اخر **فروع** جزم الرافعي في باب  
صول الفيل بان الصائل الحري يحب دفعه ثم ذكر في باب الهدية ان في وجوب ذلك  
المال للشرطين اذا كانت بالمسلمين ضرورة وجهين متبئين على الخلاف في وجوب  
دفع الصائل واقضى منه ابن الرفع بان الصائل هنا اهل حرب فلا بطرفه ضرورة  
قال وخرج ابن داود الوجهين على وجوب اهل المسنة حال الاضطراب قال  
وهو شبه قلت وقد سبق الرافعي الى البناء على دفع الصائل ابن الصباغ وضع  
الرواية في الخبر بين البنائين على دفع الصائل وعلى اهل المضطر وخطره انه يمان تصويب  
البناء بدعوى طروق الخلاف للصائل الحري فليس في الكلام ما يبدل عليه ولا قابل  
به خلا لما اوهنته عبارة ابن الرفع بل معنى انا اوجبا دفع الصائل المسلم بقيقه للشر  
اوصنا بدله المال للفاقر لمثل ذلك فان بدله المال لقب الشر اولى من قبل الشر  
لقب الشر وان يقال ان اوجبا دفع المسلم لم يبدل المال بل يقال لان في عدم الاسلام  
فما اعز الله به لان المسلمين كما قال النبي رضي الله عنه فالتين مفتولين طاهرون



على الحق فالصبر على قتالهم وان اتى على النفس ظنوا على الحق ووصول الى  
الشهادة ورسمها شرب عليه مثل بعض الكافرين وهو مقصود بخلاف قبل المثل  
وان ضال وان جوزنا الاسلام للمسلم فقد يقال لا يحجب دفع المال  
فما بل يقال لما ذكرناه وقد يقال بل وجوب دفع المال هنا اول لان فيه  
حفظا للملحوق والحاصل ان البناء ممكن والمعنى مختلف في بدل النفس وعدم البذل  
للكافر امر اذا الاسلام كما قال الشافعي امر من ان يبدل المال للشر  
وطب للشهادة اذ قضاءه القتل وهو شهادة وفي الاسلام للمسلم بدل النفس  
له وليس كذلك الكافر فان روي من بذر لانه لم يجه البناء ليس الكافر كالسلم  
او ما بذل فيه وهو الدين وطلب الشهادة اوجه فوضح البناء وانه لا منافعة من  
الرافعي لانه لم يذبح خلافا في الكافر والبناء على اهل المضطر اوضح وبه نظر وجوب  
بذل المال فان العجم وجوب الاكل والايه من اصحابنا الرافعي ومن تقدم منه انما  
عبروا بالضرورة وهي اخضر وقد صرح الروياني بان الحاجة لا تلغي فقال ان لم  
يكن مضطرا لا يجوز بذل المال كان حاجة ام لم يكن واشا وهو وعبر الى ان الجلاء  
في جواز بذل المال فضلا عن وجوبه مقصودا على حال الضرورة وخشيته اصطلاح  
المسلمين فلا تبقى نفس نفس ولا مال وقد بين بما ذكرنا ان يخرج الرافعي على دفع  
القبيل ضرب خطا ولا منافعة لما تقدم منه من الجزم بدفع الكافر القتال **فصل**  
بان لك انه رب مكان اذا انا ملية لم تجده مخالفا بالطلبه وغدت على بسيله باللووم  
لسوا الغنم ولقد وقع لي انا من ذلك اي راي قول الرافعي في اهل الديه ومما تعين  
نوع فلا عدول الى ما فوقه اودونه الا بالراضى فتمثلت انه بناقص موضعين من



سواء

له

دلالة احدها دعواه الاتفاق في لفظه على اجزا الاعلى وان كانت  
لكل الدعوى ممنوعة بوجه في تحاقيق واما قول الرافعي في الديات بعد ذلك  
فيما اذا استوبا انه في وجه بوضه بالمشط الا اذا تبرع بالاشرف وفي رتب هذا في  
درجته الشبه وقلت الصواب الغنم والاعلاء وقد نص عليه الشافعي  
وبه صرح الماوردي والفاضي الحسني وجماعات ثم عدت الى البت فتأمل فوجد  
من المسمى في فهمي وطلام الرجل فيه لفت ونش والمعنى ومنها تعين نوع فلا عدول  
الى ما فوقه بطلب المسكن ولا الى ما دونه سبل من عليه الحق اله بالراضى  
اي من ضامن عليه الحق في الاول ومن له الحق في الثاني ولد له كانت ضامنه ابن  
الصباغ في الثالث فان اراد العاقلة ان يعطوا دون الجرم لم يكن لهم ذلك ولد له  
ان اراد ولي الخيانة فوق الجرم لم يكن له الا ان يرضوا فان الحق لهم دون غيرهم  
قلت واحسن بعض من هذا الغرض قول صاحب المذهب رضي الله عنه  
ولا يخلط احد من العاقلة غير ابيه ولا يقبل منه دونها انتهى فخلط فيما هذه سبله  
التي روي المرة بعد المرة وعدم التقديم على تحطيه الاله او تبينهم الى اذا قصور  
والوقوف عند الادب معهم فان كونهم مسمومة فلا توقف تاثير سمها على فساد الطاعين  
فليكن هذه سبله في هذا الضرب واضرا به وانما ليس منه بل هو من مميزات الجلاء  
مع اتحاد المسئلة فذلك على اضرب لانه ان يكون احد المتأثرين مذخورا في مطنته والاخر  
في غير مطنته او كل منهما مذخور في مطنته او كل في غير مطنته والواقع في غير مطنته قد  
ينفع مقصودا بالذات وقد يقع اسطرادا وذلك نظير ما في الكلام **الضرب**  
**الاول** ان يكون احدهما في مطنته والاخر في غير مطنته فالمعنى ان المطنه لاسي



اذا كان الذي في غير المطنة وقع اسقطا اذا فانه قد يقع في الاسطراد واما الحجاج  
لا يسمي في مجالس النظر ما يعرف عند المحققين ان قابله لا يعقده ولا يدين الله به الا  
نرى الى الزام بعض المجتاهدين في قول القائل انا منك طالب وان قصد  
تطلق نفسه حكاية الامام والتي مواجها ان الزكاة عندنا غير مباداة وليس ذلك  
سليم قال الوالد رحمه الله انما الحاضم الى ذلك ما اغتصب في انكار زكاة مال  
الضبي وشبهه بل في ذلك ينصرون في الجلاء ما لا ينصرون في المذهب وسمونه  
القول المنصور في الجلاء هذا وهو مقصود في نفسه في الظن بالاسطراد في الجمل  
ما يقع في غير المطنة على عدم التقابل البتة في ذلك الوقت لعدم انصاف  
القول الى تلك المسئلة وقد وقعت للوالد رحمه الله مواضع كما وقعت للسبحان فاختص  
هو عنها بما كان جارا فيها على نصيبه تصحيحها دون من حجه هو لعدم ندرته ما روجه  
فان ما روجه اعتق في ذهنيه ما روجه في بياضه والذين عند عدم انصافه  
نحو جهة الترجيح فيما اسقطه العلم الى ما هو المحفوظ ولما وبها فعل الوالد  
ذلك لغرض هذا المعنى وقد انتهت على هذا من قبل وما وقع له تبع للرافعي نادرج  
في الاوسج في مسئلة حبيب المبيع فانه تبعه في الموضوعين فتا لانه عن ذلك فاحذ العلم  
في الحال وكتب على حاشيته شرح المنهاج ما طسعه في التوسيع واشار التفصيل  
الذي قد منه **فايده في غير مستغربات** مما وقع في غير المطنة  
اسقطا اذا اوفى الحجاج او غير ذلك مما ايقنا للواقع في المطنة او منطون المخالفه  
فمنها قول الرافعي في اوائل الباب الثاني في الوكالة ان الوضوح يصنع بالعرض ولا  
بالنسيه فهذا لا يعتمد واما المعمله ما ذكره في باب الحجر من انه يمنع بها اذا راد

مصلحة ومنها قوله في باب الرده انه لو شهد شهود على امرائه بالزنا فالمر لا يجد  
ويحفل رجوعا بخلاف الرده فانه لا يعمل والمعهلة ما صح في باب حبل النابض  
مديم الالتفات اليه خلافا لابي اسحق والقاضي ابي الطيب وقد خذت التوفيق  
في الرده هذه من المطابقين لوقوعها انما الحجاج توقع صدقة الموضع ومنها قوله  
في باب الجراح قبل المفاوت الثالث في العبد دانه لو عمل للمطابق النجم قبل المحل  
بحسب السيد على القول وفي تيسر الدون الموجه تفصيل وخلاف انتهى والاضح في  
باب الحايه انه لا فرق بين النجم وتيسر الدون في القول فان كان للسيد  
حق من عدم قبوله اذا عمل لم يحرم ومنها قوله في تيسر النجم الثالث في الاشكال  
من كتاب الطلاق لو قال انت طالق طالق لم تطلق الا واحدا ذكره  
استشهدا المسئلة انت طالق ثلث طلقة ربع طلقة فان اراد مع البتة لم يصح فيا من  
مطلق وهو مسئلة ثلث طلقة ربع طلقة على منوي وان اراد مع الاطلاق فلا يصح عند  
الجمهور واما يصح عند القاضي الحسن كما قد مر في اوائل الفصل الثاني في التكرار ومنها  
قوله في كتاب الطلاق اذا قال لا امرائه اذا جازا من الشهر فطلق نفسه ان قلنا  
انه لو حل فحوز وهذا ظاهر يجوز تعليق الوكالة وهو خلاف ما صح في باب  
الوكالة وليس من ذه باجواز هذا انما مراده ان شاء الله باجواز نفوذ النصف عند  
حج الشئ وهو الاصح كما ذكره في الوكالة ومنها قوله في انعقاد النكاح بالظاهيه  
اذا قلنا يصح النكاح اذا جرد الدابة او عند التلف فالشرط ان يقبل في مجلس بلوغ  
الحجر فلا ينبغي ان يعصر منه عدم اشتراط الفور ويحفل منافق لصحيمه في كتاب الطلاق  
وعنه انه لا بد من الفور فانما اراد انه لا يكتفي بالقول بعد مجلس البلوغ لا انه يجوز



بجواز الترخا فيه وقول الرافعي وان يقع القول بحضرة هدي الحجاب هذا  
هو الاصح بين وجهين حكاهما هو في كتاب الطلاق وقد يقال انه مخالف  
لانعماد النكاح بلا خلاف على ما قال في النكاح باب في النكاح واني الروح او  
عليه في النكاح وعد في الروح لان ابي الروح يشهد بان الحجاب عند ابتداءه دون  
قبول النكاح فانها لا يشهد بان لا ينها واني المراه بالعيس فان قلت بل كل  
واحد يشهد بالنكاح حمله وقيل فيما يقبل منه دون ما لا يقبل فليس فليعلم  
ان في الخلاف فيما لو شهد لاسمه واحضى فليست في الحجاب وقد نظمت على هذا في الاباء  
والنظر في كلاما مسبوطين ومنها قال في باب اللعيط فيما اذا سارعا واما في كل سنة  
على ما يدعيه وقد ناسا رخصت مختلفين انه تعدم بالسبق بخلاف المال حيث  
لا يحكم بسبق النكاح في اصح القولين لذا قال في نسخة النوف في غير بالاطهر وصوابه  
احد القولين كما فعل الوالد في شرح المنهاج ولذلك هو في الشرح الصغير للرافعي فان  
الاصح في المال كما في اللعيط ومهنا قال في العار به فما اذا استغفر من الشاخر  
مونه الذي عمل المستعبر ان رد على المتشاجر وعلى المالك ان رد عليه كما لو رد عليه  
المتشاجر وقضية هذا ان مونه الرد لا يجب على المتشاجر وانما يحلها هو طاهر ما رجة  
في باب الاحكام **لطيفة** قد مناسلة مع الوصي بالغيره وبالسببه وقلنا  
ان المذاكر على المصلحة ونحن مبتهول هنا على لطيفه وقول قد تصور متصوران  
المصلحة في شئ فبقي به فلا يكون فتواه مخالفة في الحقيقة بل صوابا اذا كان غير مهتد  
مخطئ في مثل العمل على الجزي قد اي من حيث الاباء والسياسة لا من حيث الشريعة  
لانه لم يخطئ من حيث الحكم وان شئت فلان في بعض المطلوب لا في نفسه فاذا منع البيع والغير

وبالسببه فانما منعه طنا انه ليس بمصلحة فان كان الامر كما طنه فالامر كما قال  
لا يجوز من كونه من ضا ونسبه بل العموم مخالفة المصلحة والايكذلك فهو غلط  
في اعتقاد انه مصلحة فقط وانه هذا النوع ان يختلف باختلاف الاحوال والاقواب  
والاشخاص وقد ذكرنا في باب الحجر من كتاب التوشيح في سلة البيع بالعبطة وفي هذا  
الكتاب في سلة شر الويل لليتيم عقارا لا يحصل ربحه قد رغبته ما هو من هذا الفصل  
**وهذه فروع من هذا النوع** سطره وفي مظارها ضرب منها  
قال اصحابنا يعرف الامام على الرعايا بسوط بالمصلحة وهذا مقتضى الشافعي  
رضي الله عنه اذ قال كما زامه في اخر عبود المتكامل لابي بكر الناري ومثله الوالي  
من الرعية مثله الويل من اليتيم انتهى وهو نص في كل والي والامر كذلك ومن ثم اذا  
عجز الامام في الاستدعي من الاستدعي والمعتل والمن والعبد لم يكن ذلك مؤكولا  
الاستهبة بل ما يراه مصلحة فهو المعين حتى قال اصحابنا منهم الرافعي اذا لم يظهر له  
وجه المصلحة حسبهم الى ان يظهر ولا اعلم في ذلك سر دوا الاضمن في الرافعي  
في باب قسمة الغي والغنيمة حيث قال الاشبه ان الامام مجتهد ومن لم يسمع المصلحة واستعمله  
لفظ الاشبه مؤذن برؤيه ولكنه من قول عليه ولا يعرف به قابل ومن ثم ايضا  
لا يجوز لاصد من اوليا الامور ان ينصب ائمة للصواب فاسقا وان صحنا الصلاة  
خلف الفاسق كما صرح به الماوردي وهو واضح لانها مكرهه وولي الامر تامور  
بمراعاة وليس من المصلحة ان يرفع الناس في صلاة مكرهه ولذلك ينبغي ان يقال في  
المبتدعة فقد نص الكافي على ان الاخذ ببدل البدعة الظاهر مكرهه  
وقوله عامة الاصلاب ومن الغريب ان الرافعي مع ذلك يقول يمكن ان تشهد



المصلحة



بل اياه الاخذ بالفاسق على اياه الاخذ بالمستدع بطريق الاول واداهه  
 الاخذ بالمستدع بنصوصه نص عليها الثاني عند ذكرك اياه الاخذ بالفاسق  
 فلا يحتاج الى ان يسقط من هذا ثم قال الراجح تخيلا ذكرك لان فسق  
 الفاسق بفارقه في الصلاة واعتقاد المستدع لا بفارقه وهذا ارجح عندي جيد  
 فان قلت ان اراد بالفاسق المفارق في الصلاة العتق بالفعل فالبدعة ايضا  
 قد يفارق بالذم هول عنها او باستحباب حكم العتق فكل من البدعة والعقوبة  
 يستوجب حكمه في الصلاة قلت بل المراد ان المستدع لندبته بدعة عند خصها  
 في صلاة لانه يقرب بها بخلاف الفاسق فانه يعرف انه محط فصول صلاة لانه  
 عن الخشوع والمنكر سجد ط البعد عنها لانه امان يكون عاقلا منها او مستحضر لها  
 ولكونها خطيئة واستحقاق رزقها خطيئة حسن بخلاف البدعة فان استحقاق رزقها  
 بدعها الى استحقاق رزقها ولتأنا هذا لغرض ان تصرف الامام منوط بالمصلحة  
 ولي في شرح المختصر والمنهاج في مثله التوقيف على ما يقع احتياط في الخيارات  
 بغير بدلية لا بأس به ومنها قال الراجح في السير لما حل الوجهين فيما اذا حيف  
 في السعي الى الجهاد ومن تلخيص المثلين اصحابها لا يمنع وجوب الجهاد لان الخوف  
 محتمل في هذه السفر وقال المتخصصين اولي هذه مباركة ومباركة الامام لعلمه  
 اهـ فلم يجعله اول مطلقا وهذا الصواب فانه قد يكون اول وقد لا يكون  
 بل يكون النهوض الى القتال اول على حسب المصالح المحاصرة فالامر متداول  
 اليها ومنها قال الراجح في النسخ انما صلبه من الطيس والضرب جلد اوصفا  
 فهو الى زاي الامام فيجهد في قوله وفي النهاية ان الاصحاب قالوا عليه الترتيب

والندرج حابر اعمد الدافع فلا يتولى الى مرتبة وهو نواد ونها كافي انتهى  
 ولا حتى ان ما قاله الاصحاب من ان مخالفة الاول وما تضمنت كون  
 المصلحة الندرج فان في صفة واقعه من الوقائع ان المصلحة عند الندرج  
 فحرم لا تخالفون ولكنه خلاف الاول ولا ينبغي ان يفرض من قوله وفي النهاية  
 ان الاصحاب قالوا الى اخره انه مخالفت لقوله ان ذلك الى زاي الامام وكيف  
 يكون ذلك فلو كان ذلك لان مخالفة للاصحاب فاطمة وانما هي تفسير للمصلحة  
 ومن الواقع ان من رتب فقها بالقي من البلد فلفظ ان معرضا اعترضني وقال  
 ليس في كلام الاصحاب الا اخله والصنع فمن ابن هذا القاضي البقي فلا ادري ارجح  
 منه في محله ان الامر مقصور على اخله وهو يسمع انه مؤول الى اخره والامام  
 سئل بما رآه فقل من اظن اننا قضا نظر الامام بما رآه اخله والصنع ثم جعلنا له  
 الاحكام ومنها ثم ط فان هوطن هذا فليس هو باهل ان يحكم او اعجب من امتداد  
 انه ليس في الدنيا فقه الاما في الراجح والروضة وقد صرح اصحابنا بالمدعى بالقي  
 ذكر الماوردي في الحاربي والروماني في البحر والشايع وما يجب له خاسر وقالوا  
 الا ان الشايع ان ظاهر المذهب انه يقصر من السنة لبلايا وهي تغرب عن اي  
 ولقد ثبت من هذه المسئلة جنس انكرت على في حرج فرايت والدي في النوم في منام طويل  
 لي سالت عن هذه المسئلة فتوقف فقلت له قال الماوردي وصاحب البحر وفلان  
 وفلان باجواز وفعله من رضى الله عنه ولا اخبر في المسئلة خلافا فتوقف فقلت الكتب  
 عنك انك متوقف وحيث فاحد ملائحته فلتطه فقلت له فماذا سري فقال  
 انك اقول بالرواي ان ربه ابراهيم بن فقلت طلي انك متوقف فطانه قال





التوقف يستدعي حضوره ليلين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر وأنا إلى الاز  
لم انظر المسألة حق النظر وأشار إلى أنه لا ينسب إليه فيها شيء لعدم استيفاء النظر  
لذا اهتمت عنه واستيقظت وملت أيا ما اتخيت من قوله لا ينسب إلى التوقف مع كونه  
متوقفا ثم بددت ما كان رجه الله بعبادة عن التفتي رضي الله عنه أنه نصر على أن العالم  
لا يقول في سئل لا أعلم حتى يجهد نفسه في النظر فيها ثم يقف كانه لا يقول  
أعلم وبددت ما عليه حتى يجهد نفسه ويعلم وكان رجه الله يقول في توجيه ذلك  
أن العالم ليس كالعالم في قوله لا أعلم فهو من المسألة وبطنع التاكيد في الاقدام مع كونه  
قد يكون مقنونة الحكم وأيضا فالعالم بما نور بالنظر بعلم ويعلم فليس قوله لا أعلم من الذين  
في شيء حتى يقف عنده مقتضيات العلم بحدس شربها ولا شك أن هذا محمول  
عليه من تطلق لا أعلم اطلاقا إما من يقيد بلامه بما يحسن منه المعنى فما اطنه يمنع عليه  
قولها **وبين** من سئل البقي أي لما وليت الخطابة والامانة بجميع بني  
أبيه صرت أصلي عليه أجمعته في صلاية العشا بأجمعه والمنافقين للحديث الوارد في صحيح  
ابن حبان بلغني أن معلما تعلم في ذلك لكونه ليس في الراعي فعرفت المبلغ أن في ذلك  
حديثا صحيحا وإن صاحب المذهب ذكر الحديث في كتابه وإن شخ الإسلام أبا عثمان  
القابوسي من إمامه أصحا كان لا يترك ذلك سفر ولا حضرا فالمسألة فيها سنة وهي  
أوضح من أن ينكر ورحم بن وأصحه ليس في الراعي قد سرحها اما لوضوحها ولغير ذلك  
**عاصم** أنه فيها على سبيل أصولها في الراعي ولها ثمانية مائة ليست مما فيه  
ما قول وأذا طن الجاهل أن الفقه مقصور على ما يعهد وبالله فليس بما هو  
أن ينكر الحكم في وقايح مقنونة للشافعي والاصحاب لكونه لم يدبرها وما مثل من يحسنه

الحسن أنه ليس في الدنيا شيء إلا في الراعي الأمثل فله طنت أنه ليس في العالم سوا الا  
سقف بيننا ولا أرض الا من منه ذراعا ولو خا لطه هذا أهل العلم حقيقة وما رر  
الكتب لما سري إليه شيء من هذا الحسن وأعلم أن الخارج عن الشرح كحضره تلك أنواع  
متباين هي إلهيات وجبر منها للامام الشافعي مقنونات وبذلك سربوا على المجلدات وقسم  
في وجوه وأفاضل وتعايل وما خله وتلك ايضا بعض صحتها عن أسفار وقسم ما من  
تبيين لما اطلعه واطلاق لما قبله وسماه لما ذكره ونحو ذلك وهذا النوع الثالث  
حسن معرفته للمعنى بهذا الراعي ونحن زله به سبيله ومن هذا القبيل الذي لا مطمع  
في استيعابه قال الراعي وإنما ثبت شهادة النور بما قرأه الشاهد أو شفت  
القاضي إلى أن قال — ههنا اطلعه الشافعي والأصحى ب ثم قال ولا يعني  
قيام النبوة على أنه شهيد بالنور فقد تكون هذه النبوة بينه وبين رايته وهو محمول  
على أنه لا يعني في إثبات إلهيات هذا نور فلا بد منه ولو بد قول النوري في  
شرح من أن الخارج إذا لم يكن سبب الجرح توقف في الحكم لأجله وإن لم يحكم بمعايله  
وقد ثبت منه قول الامام أن الجاهل إذا روي شيئا فعينه لأجله وإن لم يحكم بمقتضى  
روايته وأما أصل أن الشهادة بانها شاهد زور مقبولة للايقاف عن إيمان الحق  
المدعي لم يخرج من شهيد بالحق وقد اطلعت في بيان ذلك في كتاب الاشياء والظواهر  
وذكر القاضي أبو سعد أن الشاهد لو قال — أنا مجروح قبل يعني وإن لم يفسر فليس  
وقبه نظر إذا كان قد أدى شهادته فلو لم يهاجج عن **ومثله** إذا قال  
أحد الشريطين في عيبك أن كان هذا الظاهر عن أبيه ونصبي خن وقال الآخر  
أن لم يكن نصبي خن فقول الراعي من ابن سريج نقص وفي المتن عن نفسه (صياض)



فان الراجعي صورة على وجه غير المصور به عند غيره فاذن الفزع ملخصا فاقول  
اذا قال احد الثرلبن في العبد ان لم يدخل الدار غدا فنصبي منه حرة  
والاخذ ان دخلها غدا فنصبي منه حرة ومضى العبد وهي منتقاة على الحمل  
حقيقة الحال فلهذا سبيل خبره مستطوره لعله ما الاصحاب وليست مع ذلك بعينه  
في شيء من نصيب الراجعي والنوحي قايض الرفع ولا شك ان عتق النصف واقع  
على المفسر من ولدك متى للطل ان كانا مؤسرين وقلنا البرية لا موقوف  
على اذا العتق والمنقول فيما اذا كانا مؤسرين من ابن شرح ان العبد يعق والولا  
موقوف واليه موقوفه والراجعي نقل عن ابن شرح ذلك في صورة ان كان هذا الطائر  
عزبا فنصبي منه حرة المسألة ولم يذكر انه قال والعتق موقوفه فصور المسألة  
على غير صورها وحذف منها بقية وقال ابو علي الشافعي يعق على الذي يلق  
بالعدم وله الولا ويغرم للثاني نصيبه لان الاصل عدم الدخول  
وان كانا معسرين قبله اقوال اشد ما يعق نصيب من علق بالعدم وحده  
والثاني يعق نصف العبد على الشيوع لانه معلوم يقينا وبقي منه على الرب  
وهو شبه قول الله في عاز من الدين والثالث لا يحكم يعق نصيب واحد منهما  
على الاصل كما لو طار طائر فقال احدهما ان كان عزبا فنصبي حرة وقال الاخر  
ان لم يكن فنصبي حرة فانه لا يحكم يعق نصيب واحد منهما ولا نقول لا يعق  
لان العتق واقع لا محالة لانه لا رزم النصفين وبذلك صرح الامام في النهاية قال  
لا يحكم بالعتق في طائر احكم ولكن تعلم باطنا انه قد عتق نصيب احدهما انتهى وقابله  
فما لو اجتمعا في ملك احدهما بعد ذلك فصرح به الاصح ان اذا عتق هذا فلهذا

المسألة ان كانت هي مسأله ما اذا قال احدهما ان كان هذا الطائر عزبا  
فنصبي حرة وقال الاخر ان لم يكن فنصبي حرة وقد ذكرها الراجعي الا انه  
قانه فيها ما حذا من الخلاف واليقين لان حاصل ما ذكره فيها في الطلاني  
وفي العتق في المعسرين انه لا يحكم يعق نصيب واحد منهما فلو اشترى نصيب  
صاحبه فلم يعق احد النصفين لان صحبه ملك واحد ولو باع النصفين  
من ثالث ولا رجوع له على واحد منهما لان طلائعهم ان نصيبه ملو له وعلى  
الشيخ ابو علي ان يعق الاصحاب قال ان اقدم على الشرا فاما بالتعلقين  
ولا رجوع والا فله الرد بالعقب كما لو اشترى عتقا ثم بان ان نصيبه حرة وعلى  
هذا فبرذ العبد حرة واطال الراجعي في بغير هذا وقال في المؤسرين ان  
قلنا بتجمل البرية عتق العبد لمحق حيث احدهما والبرية عليه والولا  
موقوف وان قلنا بموقوف البرية على اذا العتق لم يحكم يعق شيء منه واحكم كاني  
المعسرين انتهى ملخصا وان لم يكن هي تلك المسألة فقد كانت الراجعي بالطلبه ولا  
يستعرب فوات مسأله وان كانت شريهة فان مسأله كثيرة ولكن يستحسن  
ذكر هذا لكونه ذكر تطررها او ما فعل الدفن يحمل انها في محسن السنية عليه  
فان قلنا ما هي الا هي وغايتها حذف بعض خلاف وزائدة ومسله حرة  
قلنا حسبك ان ثبت فامر النظر في معرفة خطايك في الحكم بانها هي  
ان تعلم ان الاصحاب اختلفوا فاسئل القاضي ابو سعدة في الاجراف فمن قال انها  
هي ومن قايض وما اختلفوا الا وهما لشي فان انت الاسلوك يسئل المحققين  
والاجاطة به مقول في البيان الفروق بينهما هو الصواب لان احدهما



كَوْنُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ عَلَى بَابِ وَلَدِنَا طَائِفَةُ غُرَابٍ مُتَوَافِلَةٍ بِصُحْبَةِ الْمَسْئَلَةِ فِيهِ بِالْأَصْلِ  
 إِذَا مِنْ نَوْعٍ مِنَ الطَّائِفَةِ الْأَوَّلَةِ فِيهِ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَا فَيَكُونُ اسْتِعْمَالُ هَذَا  
 الطَّائِفَةِ مُعْلِيًا فِي تَقْبِيهِ لَا نَكَّ أَنْ قُلْتُ الْأَصْلُ أَنَّهُ غُرَابٌ فَلِذَلِكَ الْأَصْلُ  
 أَنَّهُ غُرَابٌ حَامٍ وَأَنَّهُ غُرَابٌ بَارٍ وَأَنَّهُ غُرَابٌ هَدِيدٌ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ عَدَدُ طَائِفَةِ  
 وَطَرِثِي أَنْفَرَتْ فِيهِ لَمْ يَصُحِّحْ التَّمَسُّكُ بِهِ فَوَضَّحَ أَنَّهُ لَا أَهْمَ دَعَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْمَسْئَلَةِ الْغَرَابَةِ  
 خِلَافَ مَعْنَى دُخُولِ الدَّارِ فَإِنَّ التَّمَسُّكَ فِيهَا بِالْأَصْلِ سَقِيمٌ وَمِنْ ثَمَرِهِ بَعْضُ  
 الْأَصْحَابِ وَذَهَبَ إِلَى الْغَايَةِ عَلَيْهِ حَذَرًا مِنْ تَقْيِ الْقَبْضِ أَوْ شَيْءٍ وَوَضَّحَ بِهَذَا  
 أَنَّ مَسْئَلَةَ الدُّخُولِ لَيْسَتْ فِي الرَّافِعِي وَلَا تَحْقِيقًا عَلَى الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهَا لَمَّا أَهْمَهَا  
 فَانْهَى سَلْبَ بَدَلِ الْأَرْبَابِ بِمَا ذَكَرَهُ وَأَمَّا ابْنُ الرَّفْعَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْمَطْلَبِ وَاجِدًا مِنْ  
 الْمُسْلِمِينَ **وَمَسْئَلَةٌ** قَدْ تَقَعَّ فِي الْأَذْهَابِ أَنَّ الْمَرْءَ الْآخَرَ يَلَا مِنْ كَالرَّجُلِ الْآخَرِ  
 اعْتَرَا بِأَلْوَجُودٍ فِي الرَّافِعِي وَغَيْرِهِ مِنْ كَيْسِ الْمُنَاجِزِينَ أَنَّ الْآخَرَ يَلَا مِنْ مَعَ النُّصْرَةِ  
 لَمْ يَصْرِخُوا بِسَلْبِ الْخَرَسَا وَأَمَّا تَقْلِيدُهَا صَاحِبُ الْبَيْتِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْ حَيْفَةٍ وَالَّذِي نَصَرَ  
 عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ كَمَا تَقْلِيدُ ابْنِ الْقَطَّانِ أَنَّهَا لَا يَلَا مِنْ أَدْلَا ضَرُورَةٍ لَهَا بِاللُّغَةِ خِلَافَ  
 الرَّجُلِ لَكِنْ قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ مِنْ قَبْلِ بَيْتِهِ الْأَشْبَهُ بِأَصُولِنَا أَنَّهَا لَا يَلَا مِنْ وَسْ  
 الْغَرَبِ أَحْمَلُ وَجْهَيْنِ لِابْنِ الْقَطَّانِ فِيمَا قِيلَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ الْأَرْبَعُونَ  
 آخَرًا صَلَّحَ عَلَيْهِمْ أَحْمَدُ **وَمَسْئَلَةٌ** أُطْلِقَ الْأَحْمَدِيُّونَ فِي السُّقَاتِ  
 أَنَّ مِنْ مَلَكَ دَابَّةً كَانَ عَلَيْهِ عَلَيْهَا وَخَوْهُ وَلِذَا أَهْلُ مَنْ مَلَكَ حَيَوَانًا وَلَمْ يَصْرِحْ بِتَقْبِيهِ الْعَيْنِ  
 الْمُسْتَعَارَةِ أَيْ عَلَيْهِ لَكُونُهُ مَالِحًا عَلَى الْمَسْحُوقِ لَكُونِهِ مُتَبَعًا كَلَامُهُ مَطْلُوعٌ وَبَوَدَ  
 أَنَّهَا عَلَى الْمَالِكِ قَوْلُهُ فِي بَابِ الْغَارِيَةِ إِذَا غَارَهُ دَابَّةً لِيُغْلِقَهَا كَانَ أَجَارَةً فَاسِيدَةً

كَوْنُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ عَلَى بَابِ

وَقَبْلُ غَارِيَةٍ فَاسِيدَةٍ وَلَيْسَتْ مَسْئَلَةُ تَقْبِيهِ الْعَيْنِ الْمُسْتَعَارَةِ مَعْرُوفَةً فِي شَيْءٍ مِنْ كَيْسِ  
 الرَّافِعِي وَلَا النَّوَوِيِّ وَلَا ابْنِ الرَّفْعَةِ وَلَا الْوَالِدِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَعَ كَوْنِهَا ذَاتَ وَجْهَيْنِ  
 أَحَدُهُمَا وَهُوَ الرَّاجِحُ وَهُوَ قَضِيَّةُ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَطْلَاقِ أَنَّهَا عَلَى الْمَالِكِ وَبِهِ جَزَمَ  
 الْمَاوَرِدِيُّ فِي الْحَاوِي وَمُصَاحِبُ الْبَيَانِ قَالَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْمَالِكُ فِي الْإِتْقَانِ  
 رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاجِمِ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَفْضَرُ ابْنُ الرَّفْعَةِ حَكَايَةً عَنِ الْقَاضِي أَحْمَدَ أَنَّهَا عَلَى  
 الْمُتَقَبِّينَ وَسَلَّتْ عَلَيْهِ هُوَ وَالْوَالِدُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْمَسْئَلَةِ إِلَّا فِي سَائِغٍ  
 فَهِيَ فَانْطَرَقَ لَهَا جَمِيعًا ذَكَرَ مَسْئَلَةَ الْأَمَارَةِ لِلْعَلْفِ وَلَيْسَتْ مِنْهَا وَحْدًا فَوَافَقَ فِيهِ  
 سَنِيَّةٌ وَهِيَ تَقْبِيهِ الْعَيْنِ الْمُسْتَعَارَةِ فَقَدْ أَشَارَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ عِنْدَ حَبِيئِهِ مَعَ شَيْءٍ مِنْهَا  
 إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى ذَلِكَ وَالْأَصْلُ أَهْلُهُ وَاحْتِجَ إِلَى أَنْ يَصْرَحَ بِهِ مِنَ الْفَرِيعِ **وَمَسْئَلَةٌ**  
 قَالَ فِي بَابِ السَّرِيفَةِ قَالَ الْأَمَامُ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَسْتَبِيرُ بِسَمِيِّ اللَّهِ  
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَحْتِجُ عَلَى مَنْ قَارَفَ مُوَحِّدَ حَلَةٍ أَنْ يَطْرُقَ لِلْأَمَامِ وَكَانَ يَقْطَعُ بِهِ شَيْءٌ  
 وَفِيهِ أَحْتَمَلُ إِذَا قُلْنَا أَنَّ أَحَدَهُ لَا يَفْطِنُ بِالْوَبَةِ أَشْبَهَ وَقَالَ النَّوَوِيُّ الصَّوَابُ  
 الْجَزَمَ بِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ الْأَطْرَافَ إِلَى اجْتِزَاءِهَا قُلْتُ وَقَدْ تَقَبَّيْتُ فِي الْمَسْئَلَةِ تَقْبِيَهُ فَإِنَّهُ  
 اقْتَضَى عَلَى الظَّاهِرِ فِي الْوَجُوبِ أَنَّ الْأَسْحَابَ قَدْ حَرَصَ صَاحِبُ الْبَحْرِ أَنَّ أَصْحَابَنَا قَالُوا أَنَّ  
 شَرْعًا أَوْ تَكْرَرًا مِنْهُ اسْتَحْبَبَ لَهُ الْأَطْرَافَ لِتَقَامِ عَلَيْهِ أَحَدُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْعَثْ بَيْنَ النَّاسِ فَالْمُسْتَحْبَبُ  
 الْكَمَانُ وَقَالَ الْمَاوَرِدِيُّ لِأَوْجِهٍ لِهَذِهِ الْفُرْقِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَنْ بَاتَ اسْتَحْبَبَ  
 الْكَمَانُ وَالْأَفْطَحُ لَا يَلَا فِي قَائِمِهِ الْحَدَّ يَطْبِئُ أَشْبَهَ وَالَّذِي يَطْبِئُ اسْتَحْبَبَ  
 الْكَمَانُ مُطْلَقًا وَلَسْنَا هُنَا هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ أَنَّهَا تَحْتَ لَبَانٍ بِمَهْمَةٍ أَهْلِيهَا الرَّافِعِيُّ  
 مَعَ ذِكْرِ أَصْلِ الْمَسْئَلَةِ وَلَعَلَّ امْتِنَانَهُ تَخْرُجُ عَنْ حِدِّ الْخَصْرِ وَفَرِيقٍ مِنْهَا مَسْئَلَةُ الصَّلَاةِ



استقلالاً على غير الانبياء والملائكة عليهم السلام اقضى الرافعي على كتابه وجهه  
في انها هل هي ملية وهه او تزل اذ ب وادرج النوفني في اصل الرضة بفتح  
انها مكر وهه وهو ما صح في شرح المذهب وفي المسئلة خمسة اوجه احدها انها  
محمية وايضا ذكر صاحب النعم والثاني والثالث ما ذكره والرابع انه لا بأس بها  
هنا صاحب الحايبي وانما بس شى شاذ يميز الى اي اسحق الشيرازي انه سمع  
من تعلقه النووي في شرح المذهب وعلام اي اسحق ظاهر فيه فلعلة استجبه لعموم  
كونه دعاء لا مخصوص بكونه صلاة ثم جرد على ظاهر حديث اللهم صل على اي او في  
وسنين الفارق بين القابلين والذلي يظهر من صحة من هذه الالوجه انها هو  
المجهر وما افصح قول صاحب النعم والتمني ولا تغفل صلى الله عليك فان قال له  
وان قال صلى الله النبي صلى الله عليه وسلم انتهى قواها لها بين لفظه حيث لم يقصد  
لا قطرها فان تصودده انه بكرة لنا ان نقولها وان قال صلى الله عليه وسلم  
اللهم صل على اي او في ذلك لانه هو لا بكرة له صلى الله عليه وسلم ان نقول  
جلا بنا وهذا ما انه لا يحسن منا ان نقول وعصى ادم ولو قلنا ذلك من قبل  
اننا لكانا قد اتانا الادب وحسن ذلك من الله ونحن نلوه قرائنا والملك  
قد خاطب عبده بما هو شرف له اذا خاطبه به ولو خاطبه به غيره لكان مساً  
ولذلك قد منح الملك عبده من العظم بالفاظ لا تجزي نحن ان نخطب بها من  
قبل انفسنا الى الملك ومن هذا القيل انه يحسن من الله تعالى ومن النبي صلى الله  
عليه وسلم اطلاق لفظ الرسول عليه صلى الله عليه وسلم الا نرى قوله تعالى  
واطيعوا الله واطيعوا الرسول وقوله تعالى يسئلونك عن الانفال قبل الانفال



بنيته والرسول ونصر الشافعي على انه بكرة لو اريد منا ان نقول قال الرسول  
وانما نقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون مغطاً رواه الكراعي عن  
الكوفي كما نقله العبادي في الطبقات فقله بان هذه ان عبارة النعمان وان لم يقصد  
بها الا جملاً لفظه حيث لا نها ربما افهم جهولاً انه بكرة ان يقول كل احد في  
الانبياء الصلاة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بكرة له وان وقع منه وهذا شيء  
من قوله وسلم ولا اللفظ ايضا بصرح فيه ولكنه متوهم وربما ابي افوام من سوا النعمان وقد  
استمر اما منا الشافعي رضي الله عنه بظنه ان اللسان وصوته عن ان يلفظ الا كقول  
ما امكنه ولقد تصفحت مسلة الافندي بالفايق في كتب غالب الطوائف فلم اجد من يلف  
لسانه عن وصفه الحاج بالفتن لامين السلف ولا من الخلف الا ان في رضي الله  
عنه فوجدت عبارته فيه في المختصر وان لم من بلغ غايته في خلاف الحمد من الذين اجرا  
صلى ابن محمد خلف الحاج اشى فاذا كان هذا ادبه مع مؤسوم سبه الاسلام مع  
تصرح اكر السلف بصفه وفعالة المشهورة في الطن به في قيام النبوه **ادب**  
**وارشاد** وقد سبق العلماء الى حسن الادب مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اما منا الشافعي رضي الله عنه فمن نظر نصوصه ففي الحديث من حسن ما الله  
في الادب مع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وله الله حيث يقول وقطع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم امره لها شرف فدل منها فقل لو شرف فلانه لا امره شرفه  
لنقطت بدها فانظر قوله فلانه ولم يحج باسم فاطمة ناذيا معها رضي الله عنها ان يدخرها  
في هذا المعنى وان كان ابوها صلى الله عليه وسلم قد دخرها لان ذلك من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حسن دال على ان الكل عندك في الشرع شرع وجي علينا ان شاذ



مع امتثالهم بالصلاة والسلام وان يجوز في القائلين ولا يذبحونها  
ولا شبهة مؤيد **طريقه** وربما كانت المسئلة ثلثة احوال فحذف  
الرافعي احدها مثل قول الرجل لاسرائيل طلق نفسك فقول طلقك فقد  
يؤتى اصل الطلاق وقد يؤتى طلاقه وقد يؤتى طلاقها وهذه الثالثة لم يذبحها  
الرافعي والطلاق واقع بها ذكره الامام في النهاية **ومثله** منه الوضوء  
لو قال فيها ان شاء الله فاصلة للتعلق لم يصح او النزل صح قاله الرافعي في  
صفة الصلاة وسكت عما لو اطلق وقد صرح الجرجاني في الثاني بانه لا يصح قال  
لان اللفظ موضوع للتعلق قال وهذا حكم الله في سائر العبادات وسكون  
الرافعي عن حاله الاطلاق هنا كونه عن حاله الاطلاق في سلكه الخلف بالبيان  
وقد بينه عليها النووي ونقلها عن الذهلي خليف دمشق **ومثله** اذا  
قال ان فعلت لكذا فانا يهودي او نصري او ملحوف به كفر وحرام لا شفعه  
به الجهنن وهذا واضح وبه صرح الرافعي او ابل الايمان انما ينفس هذا اللفظ فهل النطق  
به حرام المحقق انه له ثلثة احوال احدها ان يقوله على قصد الرضا باليهود  
وما في معناه اذا فعل ذلك فهو كافر في محال وهذا واضح وبه صرح الرافعي والثانية  
ان يقصد تعظيم الاسلام وابعاد النكير عن اليهود والنصر وانه بعد نفسه  
عن الملحوف عليه كما سجد لها عنها ولا ينبغي ان يكون هذا حراما واليه اشار الرافعي  
حيث قال بعد قوله الملحوف به حرام يجوز سطرين وقوله ان فعلت لكذا فانا يهودي  
يفضن تعظيم الاسلام وابعاد النكير عن اليهود الى قوله هذا اذا قصد تبعية النكير  
عن ذلك والى الجاهلين ان صاحب الجهر يقوله فعلا بمن القاب وان حلف به

في المستقبل واراد الوعد باليهود عند فعل ذلك الشيء لان من وعده ان يكفر فهو  
كافر وان اراد نفي الفعل اي لا يفعل هذا كما لا يهود فلا يلحق اشبه وليس من لازم  
اسبق الكفر اسبق الجهر ثم لا يظن للجهر مع قصد التعظيم معني وقد رفع مرة الى  
الوالد رحمه الله وهو على قضا الشام رجل قال في محاوره بينه وبين اخيه لوطجاني  
حبريل عليه السلام فافعلت لكذا فقال لا يكفر لانه بهذه العبارة قاصد تعظيم  
جبريل عن ان هذه العبارة لا ينبغي ذكرها وسبق ان بينه مقام القار عن الذبح في هذا  
المعنى من وقد سبق قوله الثاني لوسرقت فلانة لاسرائيل شربته واحاله الثالثة ان  
ينطق اللفظ اطلاقا فلا يكفر لعدم التعبد وعدم انتضا اللفظ وهل يحرم فضبه كلام  
الماوردي في الحايي انه يحرم لانه قال فينا الاستدلال الخلة انما توجه الى اللفظ  
بها وحذف الروابي في الجهر هذه الخلة وهي بدل على حاله الاطلاق واعلم ان  
الرافعي والنووي تعارضاه هذه المسئلة فالرافعي اقتصر على الجاهلين الاولين وان كان لك صاحب  
الجهر ولم يذبح حاله الاطلاق والنووي اقتصر في اواخرها بالانتظار على حاله الاطلاق  
والثالثة ولم يذبح الثانية فانه قال يحرم ان يقول ان فعلت لكذا فانا يهودي او  
نصري ويجوز ذلك ثم ذكر ما خالفه انه ان قاله قاصدا للتعلق المحض فهو كفر في  
الحال وان لم يذبح لم يلحق لكن اربك محرم **فصل** في من سلكه  
انصر الرافعي على نقلها عن مذهب الغيبة وهي مشهورة في مذهبنا وفي فروع  
الردة من ذلك شبهة ولذلك في باب الشفعة ومنها ثمانية عليه النووي ومنها ثمانية  
عليه هو نفسه ومن اضربها ان يحل بالشئ عن مذهبنا ثم يدخل عنه بعد ذلك  
فلا سقوله الا عن مذهب المذاهب الاخرى في اواخر باب العتق فيلن الولاء



يقول فمن قال لعبدك انت حر حيث شئت عن اي حبيته انه يعنى في الحال  
ولا توقف على شئيه وعن صاحبه انه لا يعنى حتى يشاق قال ابن الصباغ  
وهو الاشبه انتهى وما نقله عن اي حبيته هو قول الاصحاب وقد حكا  
هو في ذاب الطلاب عن لا زيله والعقال فيما اذا قال انت طالق كيف شئت  
وما نقله عن ابن الصباغ حكاة عن الشيخ ابي علي في المسئلة المذكورة **فصل**  
واكر من ذلك ما قيل عنها وهي مقولة ومن اخرها قوله في باب الحديث في الحثي  
اذا رجعا الى اخبار لعقده الامارات ثم وجدنا بعضها يجوز ان يقال لا  
يبالي به ويستحب الحكم الاول الى ان يوجه دلاله قاطعة ويجوز ان يعدل اليها  
قال المؤيد الاختلاف الاول هو الصواب وظاهر كلام الاصحاب قلت  
جزم الماوردي في الحايدي في باب الرضا بالثاني لكن بدل الاول ان الصحيح  
فيما اذا ائده عيا مولودا وقلاده معا ثم الحقة القابض باحد يما وجوب القصاص  
على الاخذه قال الرافعي في الجراح وحلي ابن جرحه انه لا يحتل لان الحاق القابض  
بشي على الامارات والاشباه وهو ضعيف فلا ينافيه القصاص قال الرافعي  
وسفي ان بطر هذه الوجه عند انفراد احدهما بقتله اذا الحقة القابض  
بغيره قال ابن البرقي وهو ما اقتض عليه الماوردي في الصورين قلت  
فهذا احسن اخذ للرافعي من قول عن الماوردي ايضا وقد قال الرافعي من الحايدي لعدم  
وقوفه على اكثره فقه حيز **لغير من الاغيار** رب سابل خلق بعد  
موت محبه بدهر طويل ثم قد يكون محبه منقولا مع ذلك الا نرى في قول  
الاصحاب في الامان لو حلف لا سئلها فقلت لعذر ان اعلن قلبه الباب او حلف



على نفسه او ماله او كان مريضا او زينا ولم يجد من يخرج له لم تحت قال الرافعي  
وقد يخرج هذه الصور على الخلاف في حيث المكنة قلت وهذا يخرج جزم به  
صاحب البحر ونقله الماوردي عن نعيم بن ابي هريرة وقال الماوردي انه غير  
صحح قال لان وجود المكنة شرط في الاعمال المستحقة قلت فهذا عند طين  
كونه منقولا بين قوت بين الامر من اربع مائة سنة فان ابن ابي هريرة مات  
سنة خمس واربعين ولما به قبل الرافعي ما بين وثمانين سنة الا انه ثم قد احابه  
عنه الماوردي قبل ان يخلو فانه مات قبله بمائة وثلاث وسبعين سنة غير ان  
في الحواب نظرا اول ذلك والله اعلم اهله في البحر الطيبة وقد لا يكون منقولا الا  
تسمى ان لا يخرج عند جزم من المعصية فمن حلف لا يسكن فلك مستغاثا سباب  
الخروج انه لا تحت قال الرافعي وتولية انه لو خرج في الحال ثم عاد لقلد ناع ونحوه  
لا تحت لانه فارقه في الحال ويخرج العود لا يكون سائما وهذا البحث  
سنة اول الناس الحواب عنه من قوت بين اربع مائة سنة فانه قد اجاب عنه الشيخ  
ابو حامد قوت وفانها ما تاتت وسبعة عشر سنة بان حث وجه عقيب  
اليمين يقطع بعله فلا يفر عوده لهذا الغرض خلاف ما اذا التمس ولو حلف الا سبعة  
فانه مستديم والاستسنة انه بمنزلة الايد او تبعه الماوردي وهو جواب صحيح عن  
**ومثله** استأثر الرافعي في مسئلة ند مجوه لطريقه الاصحاب على طريقه امام  
الحريتين في الموزع ذكر الوالد في شرح المذهب انه حق وبنائهم في شرح المختص  
في كتاب القياس ان امام الحريتين نفسه ذكره في التاليل واجاب عنه وقلنا لا  
معنى لاجراده على الامام سوا الذي اوردته هو على نفسه واجاب عنه فلو وقف على





الموضع في كتاب الاتيات لما ذكره الان بضم الباء من ان غلبه الانام في جوابه عنه  
وليس يستلزم ذلك ما اوضح في التوزيع على مختلفين والعجب من الشيخ الانام كرمته  
فانه كان نظره الى ما لا ينبغي ان يعترف انه وقف على كتاب الاتيات **فصل**  
واحد من ذلك مسائل اقتص على تعليلها عن بعض المتأخرين وهي مسطون في حكاية كتب  
المذهب بل ربما كانت مخصوصة الاشارة اقتص على قوله عن المذهب انا اذا قلنا  
يستوفى في العصاص بطريق الحائفة فقال احببته واصفوا ان لم يثبت لم يثبت  
وانما يمكن اذا قال احببته ثم احببته رقبته وهذا راسه منصوصا في الهمم ثم قال  
نقلا من المذهب وانه لو احببته ثم عفا عن رقبته ما فعل ولم يحسن على قوله لانه لفظه  
وفيه تصور كان ينبغي ان يقول ولم يحسن له قوله فغلب العفو وحرم من لفظه مستدركه  
**فصل** في لفظه اي بها مفيدة وكان الصواب ان يحكي بها مطلقه كقوله في  
باب الخلع ويجوز ان يكون وجب الن زوج والزوج دمي كان الصواب ان يقول كافرا لان  
الحري مثله ولم يولد فيه فلما اذا قال ابني فقال انبتك انما ان نوبا فقد ولا  
حاجة الى سنها اذ لا تأثير لها في الطلاق فالصواب الاقتصار على نية **ومثله**  
قال في الرهن قبل الباب الثاني في القبض ان ابن حج حلي وجها انه لا يجوز رهن مال  
الطفل بحال كان الصواب ان يحكي موضع الطفل المحجور اذ لا اختصاص للطفل بل  
المجنون ونحوه **ومثله** ولكنه يحتمل الوجه قال في باب الفضا على الغائب  
اذا ثبت على الغائب دين وله مال حاضر فعلى الفاضل توفيقه الدين منه اذا طلب  
وقد الحاضر ينصهران ما له اذا كان ماله غائبا لا تحب الاذن في التوفيقه وذلك  
لا تحب اذا كان الغائب غير خارج عن حقه بله اما الخارج فهو موضع نظر ولم احببه

صريح نفي ولا يرجح في نظري انه لا ياذن ولكن ينبغي ان يحال الى حاجم تلك الناحية  
وطلام الدافعي في اوائل الرهن الثالث في حقه انها الحكم الى الفاضل الاخر بذلك  
له لانه قال قد يكون للغائب مال حاضر يمكن توفيقه بحوته وقد لا يكون  
فيقال المدعي الفاضل انها الحكم الى الفاضل بله الغائب **ومثله** اذا  
تباع المصاحب كناية فاميد او البيع بيعا فاسدا وهو جاهل بالفتا فطريقه ان لا حاجة  
لقوله وهو جاهل بالفتا لان العالم فيها نظري كذلك فانه لو اوضح به عما بالفتا  
حالا بخلاف **ومثله** ذكره قول المصاحب ان الحاجم يوجب النجوم من  
مال المكاتب اذا حن وانهم اطلقوا ذلك وقيدوا الغر الى ما اذا رأى المضاعف  
في التاديب بخلاف ما اذا رأى ضياعه بالفتا ثم قال وهذا جند ولكنه  
قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد له ما لا يستقبل باخذه الان يقال  
الحاجم بمنعه من الاخذ وقوله النفع موجوده ولو قيل للحاجم منعه لان السيد حينئذ  
الفتح فيستقبل باخذ المال والعبد واعلم ان طلام الغر الى هذا اصل في قول  
شيخ الاسلام من الذين بنوا على التلايم في القواعد في الكفارة من الرتبة انها اذا  
وجبت من العلاء قد تم الاطعام على الاعناق لاسيما اذا كان الرقيق عاجزا عن  
الادب قال فان اعتاقه بغيره وبالكس **ومثله** اذا اطلق زوجته  
فحينئذ لو لم يرجعها وسند هذه المسألة فيما بعد هذه الفتوى منها ما يظهر ان  
الصواب حذفه ومنها ما يقتل الحق وليس شي منها كالفتا الذي اسند رده  
الشيخ برهان الدين ابن الفري كاح على قول الدافعي في قسمه المشابهات ان القول  
بانها بيع لا يمكن اجراءه على اطلاقه حيث قال ولذلك القول بانها اقرا لان



النصف الذي قال أحدهما كان لصاحبه منه النصف وذلك منع فلا  
يطلق القول بالافراد ايضا فاما منع ان كان لصاحبه ونقول ان الثاني  
جعل المسمى بين ان ما خرج لغيره هو الذي يملكه وكان مع التراجع لا بين  
فان كلام الاصحاب صريح في ذلك حتى نقل الرافعي في الطلاق عن الفقيهين  
انه شبه الخلاف في طلاق احدى المراتين اذا عينها هل يقع من جنس اللفظ او  
التعنين في ان النصف منع او اقرار وانا ان جعلناها اقرارا قلنا انه بين بالاجرة  
ما كان حقا لغيره وبما هي ان المطلقة هي المعينة ومثل هذا لا يقدّر على القول  
بانه يقع اذ لا سبيل الى ان يقال كان كل ما بالانصبة صاحب **فصل**  
ورب قيد لا يبرئ من معنى خديدا وانما قصاراه الايضاح لقوله في الرهن قلنا  
بن بل المدة كالبيع والاعناق والامداد وجعله اجرة في اجارة فاذا وجد قبل  
القبض فهو رجوع عن الرهن وفي معناها الرهن والمنة من غير مع القبض انتهى  
ولا معنى لقوله من غير اذ لا فرق بين الرهن منه ومن غيره في بطلان الرهن  
الاول واسئلة هذا النوع كثيرة وقد نبه النووي منها على قوله في باب الحجالة  
لورفع البدع عن الدابة وخلاها في مصنعه فهو بقصر مضمّن فقال لا حاجة  
الى التعبد بالمصنعة قلت ولا الى قوله مضمّن بعد قوله بقصر هذا ومن  
عماده الرافع المناقشة في دون ذلك الاشارة في باب الخلع تسامح في تعبد الحنفي اذا  
عصيت بالاحترام لانها ان لم تكن محرمة لم تعص لان العصب الاستيلاء على  
جن الخنزير ولا حتى في غير المحرمه فلننازع في هذه القواعد على حد شرعي في هذا  
العقد وليست جنافته العري في قوله منها اثبتته انا منعت نجاسته بمشاهدة

او سماع من عدل بانما طاهر لم يحسن اخذ احده الا نابين الا باجها وطلب  
علامة يغلب طن الطهارة حيث قال انه ليس في الجمع بين الاجتهاد وطلب  
علامة يغلب الطن الا الايضاح فان لك منافسة في المناقشة بان نقول قد  
حسّر بقوله وطلب علامة عن قول بعض الاصحاب لا يشترط في الاجتهاد  
طلب علامة بل باخذ بما سبق وهذه البدل ولا المناقشة الاصحاب في قولهم ومنهم  
صاحب التبيين يحصل الامنة ذات الجبال على غيرها بين الامانة والكسوة  
حيث قال التفصيل لا يخص بالكسوة بل الطعام كما لكسوة فانه مذخور  
بل التفصيل لا يخص بالكسوة وبه صرح صاحب البيان وهو مقتضى ايراد الحابل  
ووجهه ظاهر لان حبس الطعام غالب ثوب البلد فلا يخلف وقد جرت  
العادة متفاوت ذات الجبال وغيرها في الكسوة دون الطعام **وربما**  
وربما عكس فحاصل مطلق مؤمن مفيد وذلك الامر من عليه فليقتصر من غيره على  
قوله في اوابل باب العدة الا ترى ان الاعتقاد الصحيح لقوله ما اذا اجرة على  
الاسلام بالسيف لا يبال ويدبر الحكم على الجلبة فهذا في الحنفي واما الذي  
فالصحيح عنده ان اسلامه ملزمها لا يصح **ومثله** قوله في القضا عند ما  
ذكر الخلاف في ان ينزل نواب القاضي بموئنه انه يحسن عليه انه هل للقاضي عزل  
الحليف يعني خليفته بالسيف لا لموجب راجع هو ر على حواره لانه استنابة عن نفسه لا  
للناس فهو وجوبه بقله صاحب الحادي والمجهر وكما نسمع الشيخ الامام بحسن به  
ويقول استحب له مع ذلك انه لا يفعل الا لمصلحة لما فيه من كسر العلوب  
بلا موجب وجرت منه به بناء على الصحيح والا فبالخلاف فيه يخرج من كلام الحادي والرافعي



والله اشارة الرواي بقوله في البحر وهي على قول من قال خليفه الفاضل لا  
 يجعل بموته انه ليس له عن له مع سلامه حاله ايضا انتهى واما من له لمضاهيه  
 فليس من ادراعي ولا يختلفون في حوان **فصل** وربما جازا لفظا لمضاهيه  
 منه لقوله في باب الرهن قبل الباب الثاني وحيث جاز للمولى الرهن فالشرط ان يرض  
 من ابن بجوز الايداع منه فلا حاجة لقوله بجوز الايداع منه بعد قوله ابن وهو  
 كما قد مناه في قوله مضمين بعد قوله نقصين وقد كان في احدهما خبايه **فصل**  
 ربما ضر وادهم مثله متقله ليس الا من فيها على ما اودهم لقوله فيما اذا جنى العبد  
 خبايه نوجب المال وعفا المحمي عليه عن ارشها ثم مات بالسراره وانفذ كل الجرح  
 ثم عفا في من من الموت فبقوله وانفذ كل الى اخره نحيب فانه بهذا المقدس لا يكون  
 قابلا ويصح العفو جزء ما بينه عليه ابن البرقي **فصل** وزب لفظ قلن  
 غاص لا دكا ويصح من المراد لقوله في الا جاره في تعلم القران كل احد يخص بوجوب  
 التعلم وان كان نشر القران واشاعته من فروض الخبايا فلقد استعملت  
 ذهني في ان افهم عنه ما يصح انطباق هذا اللفظ عليه فانه ياتي وقد جعل الوالد  
 رحمه الله موضع التعلم التعلم واما التوقي في لفظ التعلم الا انه زاد حرف  
 التوقي فقال لا يخص **فصل** وزب قلن بين على المعنى لكن يتعسف  
 لقوله وقد ذكر ان الذي اذا سرق من مال المصالح يقطع ولا نظر الى انفاق الامام  
 عليهم عند حاجتهم لانه انما يتفق للمض وده بشرط الضمان وذلك لا يقطع  
 القطع كما انه يتفق على المضطر من بيت المال بشرط الضمان ولو سرق في غير حاله  
 الاصطبار وجب القطع فقد قال ابن البرقي لم افهم معنى قوله ولو سرق في غير حاله



الاصطبار وجب القطع مع حكاية الجلاف في سرقة البعي من مال المصالح قلت  
 وصواب الطلسم ان يقال ان المضطر باخل مال الغير بشرط الضمان ولا يصح ذلك  
 شبهه في القطع افسر قاله في غير حاله الاصطبار ولذا اذ حرم في الهند وابه  
 اذا ادراعي والقرن بين هذا اللفظ والمضطر قبله فان اشرك في القلق ان هذا  
 بين المراد منه وذلك لم يبين منه مراد يصح عليه اللفظ **ومثله** قال  
 في باب الهدية فيما اذا هاجرت النبا منهم مسئلة وتوجبت اليهم مناهة من ها  
 اثن من منى التي هاجرت صرقنا مقلد ارمين المهاجرة الى زوجها والثاني لما زود  
 الرinde هذه عبارة واعترضها الشيخ زين الدين بن الكاسي بان هذا الحكم غلط  
 واقول ليس الا غرض في العبارة وصوابها قاصصنا بمقلد ارمين المهاجرة  
 وطالبنا زعيمهم بالفاضل فاذا جاد فغناه مع القدر الذي قاصصناه الى ربح الرinde  
 وانما يصل انه اذا لم يمس والمقلد ان قال الفاضل لنا طالب زعيمهم به كما ان الفاضل  
 نسي له اليهم هذا من ادراعي وبه صرح الماوردي فقال ان استوفى القدر رتب  
 الدمان وان فصل لنا رغبنا عليهم وان فصل لهم دفعا الفصل اليهم ودفع الامام  
 ما قاصصهم به من بيت المال الى مستحقيه من المسلمين ولست اليهم ان يدفعوا ما قاصصونا  
 به الى مستحقيه من المسلمين **فصل** وزب لفظ لا بينى على المعنى الذي مر به الا  
 سقد ثم وباحتر مثل قوله لا ينبغي ان يوصى بكر من الثلث صوابه وهو مراده لا ينبغي ان لا يوصى  
 بالكر من الثلث وبه عبر النووي وقد تعالت فعبه هو بالصواب هنا وفي باب الاذان  
 قال الرافي في المستجد له مودنون لا يحسب ان يتراسلوا وهذا هو الصواب  
 في العبيد فعبه عنه النووي بقوله يحسب ان لا يتراسلوا فافقني ان ترك التراسل سنون



ثم اشهر هذا بين الناس واحكم من سيلم فيه وسند من تسليمه فلفظ الرفع لا  
يقضيته والذي يظهر انما اذا نادى به المعنى الذي قال في الرفع وعدم  
الاستحباب انهم من استحباب العدم **فصل** وزب لفظ منقلد  
لقله من بعضهم ان ساكني المذهب ومنه والبصر ليسوا اكفوا الساكني الجبال  
والمراد ان ساكني الجبال لا يخافونهم فانقلب اللفظ وامحى من ابتلا به قول  
ابن الرفع لو عكس كان اولي كما هو معروف في باب اللينظ فان لفظ الاول  
يؤذن من ذي ما وليس محتمل في ذي **ومثله** قوله ليس المثل اهلا لنجاح  
المجوسيه والمراد لسبب المجوسيه اهلا لنجاحه **ومثله** اجاره الموهون  
بل من حال او مؤجل محل قبل انقضائه ذبح ان صاحب التمه قال  
سطل في قدر الاخل وفي الن ابله قولا الصفة وهو في التمه على الصواب وهلكه اذ كان  
في التوشح وهذه اسند رايات لفظيه لنا بالرفع اسوة حيث اعترض الغرض الى بطلان  
الاشارة وقد اعترض قوله في غير الماء وان زال بطرح التراب فقولا للشر ذي  
انه من بل او ساكن فقال مع فرض المسألة في الن والى كيف ينظم الشر ذي في ان الحاصل  
رواى ام لا مع انه وقع في ميل دالة فقال في تاي الاقار والحواله سبعا للقول  
ولو اقر بحجبه عند ولو باع عبد ثم توافق المبتاعان على انه جزء الاصل فقال له  
حربه عند لفظ يشبه الناقض على حد اعترضه في الن والى بعينه **وقرب**  
من هذا قوله فيما اذا وطى السيد المطايه وقد ذكر ابن حجر على وجهها انه لا يجوز  
وهو هذا الوجه ان يطرد في تطاير فلما قيل ان يقول حتى طر شي ان يطرد في تطاير  
فهذا كلام لا حاصل له انما الشأن في تعيين تطاير ثم اجرا الوجه فيه وقد فعلنا ذلك

الاشارة

الاشارة انك حليت في كتاب النجاح وجهين في تعيين الاب اذا وطى جاريته الجن  
والاب تطاير السيد وقد طر به الوجه وان لم يكن تطاير فما البحث في بل له  
**فصل** في الفاظ مشبهه بينها قوله في الحجر بعد ما ذكر انه ليس لغرض  
القاضي اقرض مال المحور وسوي ابو عبد الله الحناطي بين القاضي وغيره فانه  
محتمل النسوية في المنع وفي الجواز وهما وجهان وطلانه في كتاب الا قضيه تعين ان  
الا ول حراة ومنها قوله في لندر وانه لوند ان يتم فالمدح ان لا يعقد  
نذره محتمل ان يكون مقابله المذهب انه يلبس ثوبه يمين كما في نذر المعصية  
على قول ومحتمل انه محتمل بناء على ان محله نذر ومسح ان تصور ومنها قوله  
في السفقات على قول الغرالى وله منع من صوم نذره بعد النجاح ومفهومه  
عدم المنع فيما قبله قال وهذا الفرق فيما اذا نذرت اياها معية اما  
عند الاطلاق الى قوله ونقل ابن هبم المروزي فيه وجهين سواء نذره قبل  
النجاح ام بعده فالصحيح في فيه محتمل ان يعود الى النذر المعين وعليه جرى في  
الشرح الصغير والى المطلق وعليه جرى في التوقي في الموضيه ومنها قوله في الجهر  
لا فرق في بين الجهر بين البلاد الحارة وغيرها وعن الشيخ اي حامد ان الامر  
في البلاد الحارة على ما ذكرناه وفي الباردة وجهان فانه الجهر فيه معنى الوجهين  
ومنها قال في النجاح قبل الفصل السادس فيما يجب على الولي ولو وطى رجلا  
بقول نجاح امرأه وسمى من الم بيع القبول بما زاد عليه الى قوله لند الفصل المسألة  
صاحب الهندس لم يطلو استفا الصحة فاعل في الهندس بل منها الى القبول كما رأت  
فقال بفتح القبول ونا بفتح الواو في شرح المنهاج واستفا صحة القبول بعدد ونا بفتحها



عن مطلق قبول النجاس فكون النجاس فاسدا وهو ظاهر كلام المحدث فان  
عبارة ولو سمي قدرا افضل بالشي لا يصح وسبقه قبله بمرتب الى ان مراده لا يصح  
النجاس فاسدا ونصدق بانسحابها من القول بالمسئ لا عن مطلق التبول  
فكون النجاس صحيحا ولكن بهي المثل وفي المسئلة وجهين حكاهما امام الحرمين قبل  
باب الخلع في المرض وعبارته اعتبار الشيخ ان النجاس لا ينعقد وقال بعض الاصحاب  
ينعقد والرجوع الى بهي المثل والحكم بالا تعقيد تعقيد في هذا الطرف واظنه يعني  
بالشيخ هنا الفاعل لان في كلامه هنا ما يبرئ منه اليه وان كان كبريا ما  
يطلق الشيخ في غير هذا المكان على الشيخ اني قد رأيت في البيان قال الصميري  
قال شيخ من اصحابنا سئل النجاس والصحيح انه يصح ولها من المثل انتهى ذكره في باب  
ما يصح به النجاس والصميري يتابع على الفاعل واظن ان في نسخة نقصا وان اللفظ  
هكذا قال الصميري وشيخ من اصحابنا ويكون راي في النهاية لفظ الشيخ فاضرب  
من المعنى به وزاد هو النقل من الصميري **تنبيه** قد قلنا انه لا وثوق  
بما يقع انما التعليل والحجاج لا سيما في غير المطنة وذلك مما يقع منقولا من قبل مصنفه  
واضعه من ذلك ان يكون كالحلي في غير المصنف بان يكون تعليله لمقاله ضعفا  
المصنف فلا يلزم من ذلك ان يكون موافقا له على العمل بل يجوز ان يكون  
التعليل من ذلك القابل وما يقع في الذهن من انه اذا علم شي وان كان ضعفا  
يعمله حلت عليها دل على صحتها فانه وان اخذ المناظرين لا يعمل بها لا توافقته  
خضه عليه ليس يسمى بل قد تغلر المعيل على نصيبه اصله وسلمت عليه المعير من العمل  
بان البحث معه في العمل مكانا اخر وقد قد مناقول الوالد رحمه الله في العمل

التعليل من القابل وهذا صحيح الا ترى ان الراجح في الغشالة اذا لم يتغير  
قلادة اقوال الى ان قال ومنه من يعبر عن هذا الخلاف بالوجه  
لانها من منصوصه بقوله لانها غير منصوصه حكاية عن يعبر بالوجه وليس  
معتقد الله والا لما اتمح الطلاب بانها اقوال فان الاقوال لا تكون الا مناصب  
وقال في باب خد الزنا فمن افتر باستنكاه جارية غاب على الزنا ان ابن شرح  
قال ينظر حضور المالك يجوز ان يعبر به كان قد وقف عليه تلك الجارية  
فمضى شبهة في سقوط الحد انتهى وهذا التعليل من ابن شرح وقد عرفت ان  
الرافعي لا يوافق عليه لانه والنووي واخر المتأخرين رجحوا الحجاب الحيد على الوفاء  
عليه وقال الراجح في الوصية في الموضي بالمستقعة ان وطى لم تحل وفيه وجه  
انه يحل واختص في الوصية فقال لم تحل على الصحيح المشهور قال  
الشيخ الامام في باب الوفاء وهذا بنا يقض ما صححه في الوفاء من الحجاب الحيد  
على الموقوف عليه **تنبيه** مما ذكرناه من اعتماد المطنة معناه  
اعتقاده انه قول ذلك المصنف لانه يجوز في نفس الامر قرب محار  
ذكره في مطنته على الخط او على خلاف الراجح وهو في غير بابه على الصواب او على الراجح  
معنى انه لو عر من على مصنفه لا عهد بما قاله في غير بابه ووقوع مثل هذا نادر  
ومن غير بابه اذا اوجب للعبد بعض من يعين على سبكه جزم الراجح في باب  
العقوب عند كلامه على قول الوجع ولو اشترى نصف قريبه بانه نسي على  
السبد يعني يباع على ان قبوله لا يفي بغير الى اذنه محبي بان قبوله قبول  
سبكه شئ مما لم يرد النووي على السبكال البراءة مع انه الراجح في باب



الخاتمة رجح عدم الزاوية وأشار إلى استغراب الوجه الذي ذهب إليها فإنه خطأ  
 عن الوسيط وقال لم اجده في النهاية والذي بين ما في هذه المسئلة اعتماد  
 ما في باب الخاتمة وإن كان في غير المطنة **ومثله** الوصية بما  
 الغنى في باب الوصية وجهين وزعم النووي أن الافتقار والآخرى  
 على قواعد الباب الصحة وقضية كلام الرافعي في باب الخاتمة الجنم بمفعله ذكره  
 عند الوصية بالمحاب ولعل المنع ارجح ولا يقال الوصية بغنى الموجود صحيحة  
 بغنى المملوك أول لأن غنى المملوك لما لله تعالى وغنى الموجود ليس للغنى به تعلق  
 ثم صورها أن يقول أوصيت بهذا العبد وهو ملك لغنى أما إذا قال  
 بهذا العبد أن ملكه فقضية كلام الرافعي في باب الوصية أنه مثله فإنه سوى بين  
 الصورتين في كتابه الوجهين وقضية كلامه في باب الخاتمة أنه يصح جزئيا ولعل  
 الصحة فيه ارجح فهاتان سلتان الأرجح عندي فهما كما ذكر في غير المطنة  
**ومثله** قول الرافعي في باب الصلاة فيما إذا عزم العذر جميع الوقت  
 أن أجره تعلم الصبي الطهارة والصلاة إذا لم يكن له مال ولا لئنه على أمه فهذا  
 مذکور في مظنته وقد ذكر مثله ابن السمعاني في القواطع إلا أنه مشطرا فلا  
 كان للوجوب بعلة الأب على أحد كما في النفقة فاما أن يكون سبق فلم أكون  
 غير متأكد به مسئلة النفقة لأنهم في لواحق على الأب والامهات التعلیم  
 جعلت في سائر الأب في وجوبه وأما أن يحمل الأب على ما هو أعم من اكتفى  
 والمجاوب لي بدخل أحد قبل الام وبأجمله أوضح بين المذكور في المطنة جزم الشيخ  
 في كتاب الصدايق بأنه لو اصدفها تعلم ولدها لم يصح واستثنى صاحب التهذيب

ما إذا وحيث عليها فهذا مبني بذل على أنه لا يجب عليها بالامتنان وهو خير  
 مما ذكره في المطنة **ومثله** فيه المقدم السفر لا يفتقر مسافر بحجها  
 بل لا بد معها من السفر لأن الأصل الإقامه أما فيه المتأخر الإقامه هل تضمن  
 مقما وإن كان سابقا أولا بد من الملك لأن السفر يلدب النية وليس الأصل  
 السفر أصلي كلام الرافعي في باب زكاة التجارة الأول وبه صرح النووي في المذهب  
 والثاني قضية كلامه في باب صلاة المتأخر وجزم به الماوردي وأدعى النووي  
 فيه القطع في شرح المذهب لكن الأول عندي ارجح **الضرب الثاني**  
 أن يكون كل منهما في مظنته أما لانهما وقع في كتابين كالشرح الكبير مع الصغير  
 أو المحرر أو إلى وضه مع شرح المذهب أو تحقيق المذهب للنووي والخاتمة مع  
 المطلب لجنس الوقعة وشرح المنهاج مع شرح المذهب وشرح السبهي للشيخ الإمام  
 وأما لأن الموضوعين مظنتان له جملة المداد أو بالحسن قد قد منها ما فيها ولها  
 موضعان باب الأقطار وباب حله الحكي كاللذبح موضعان باب الضميا وباب  
 الضميد والدباح وامثلة كثيرة ولا تخفى في الاستنباط أن المقصود فهم بالذات  
 راجح على المستطرد وإن كان كل منهما مقصودا بالذات وهما في كتاب واحد  
 فالمتأخر غالبا هو المعتمد وإن كانا في كتابين حين الروضه مع شرح المذهب  
 فالمعتمد شرح المذهب ومن الروضه محمول على انصاف فلهذا الاختصار  
 كلام الرافعي دون استبعاد النظر لبقته وإن كانا في كتابين كالشرح الكبير  
 مع الصغير أو زاده الروضه مع شرح المذهب ونحوه أو ابن الوقعة في شرحه  
 أو الشيخ الإمام في شرحه فهذا على وجهين أحدهما أن يعلم المتأخر



منها فهو قوله واعلم ان الراعي فترج من الشرح الكبير في ذي القعدة سنة  
ثلاث عشرة وسمي به واظن الصغين بعد ولا يعرف حال المحرر والروضة  
فسرع منها النوبى يوم الاحد خاتم ربيع الاول سنة تسع وستين وسمي  
وبدا في شرح المذهب كما رأيت بخطه يوم الخميس ثامن شعبان سنة اربع وستين  
وسمي به الا انه يقطع عليه فيه العمل فرأيت خطه انما في باب الاذان يوم  
الاربعاء سابع عشر المحرم سنة احدى وسبعين وسمي به وختم الكتاب من صحوه يوم  
تاسع راسه ثلاث وسبعين وسمي به وفي ذلك اليوم بدأ في كتاب النجوم وختم  
باب الاحرام يوم الاثنين تاسع شوال من هذه السنة وفي ذلك اليوم بدأ  
في كتاب صفة الحج وختم ربيع العبادات يوم الاثنين رابع عشر ربيع الاول  
سنة اربع وسبعين وسمي به وافتتح البيع فوصل الى انا البر بامان ولم يعين تارخا  
ومن هناك حل الوالد ووقع في غلام شحنا الذهبي انه وصل الى باب مصره وذلك  
وهو بلا شك وشرح المذهب عندى بخط النوفى واما المطلب فانه بعد الثمانية  
بستين سنة واما الوالد فانه في كل باب قد عتق تارخه والقطعة التي عملها  
في شرح المذهب هي المعتمدة على نظريتها من شرح المنهاج فافهمه واما كنف المذهب  
لنوفى فاطنه من اخر مصنفاته وقد يقع له شرح في غير الكتب المذهبية  
مخالفة لما فيها كالباب والادكار والسيان والمفسر لما يقوله في الكتب المذهبية  
اسل هذا انما عتق تارخه والوجه الثاني ان لا يعلم المتأخر بهذا  
هو الذي يحتاج الى الحال الى الترخيم فيه وجبت هنا ان تحفظ لنا تلك السجلات  
للادب وان تعلم لا لوم فيه على احد بل هو دليل على قوة النظر وحال الدين انا

قوة النظر فلا حيلة فيه باحلاف الاوقاف واما كمال الدين فلعله لم يبالاه  
عند ظهور الحق باطهاره وان كان قد خلاه فهذه بعينه قبل القولين  
لكن في حين لانهما في هذا فهو اللام ومن ابن نعرف العوام اعوار الاعلام  
فقد شرح اليوم ما كان المراجع في النظر ليس خلاه وقد ذلك كتب جد وقد لا  
يسر شرح السيرة ثم سبى وهذا ايضا موجود في **مشالة** قال  
الرافعي في فصل الثمانية في الطلاق في الفروع المنقولة عن معلفات شرح لوطيه  
بطلاق امرأته فطلقها ولم ينع عند الطلاق انه توقع لوطيه في الوقوع وحين  
ثم قال في او اخر فروع الطلاق الاقرب انه لا يحتاج الى ان ينوي وقد  
حاط من المنقول اليوم بما لم يكن ايسر الاخرى ان الراعي خطب الفروع  
المستورة قبل الصداق بخلاف في ان الروح معقود عليه من غير اشارة الى  
شرح ثم في كتاب الطلاق في مسئلة انا منك طالوت قال ان حوته معقودا عليه  
من مرضى عند الاخرين فليس وهو ما ذكره الامام في الاساليب انه المختار  
قال ابن السمعاني في الاصل الام انه معقود واجاب عن قولهم لو كان معقودا  
عليه لما احتاج الى انا منك طالوت لانه لا حاجة اليها لاحتاج الى انا منك طالوت  
من وثق فان هذا الاحتياج من طاهر بخلافه فيما اذا اضيف الطلاق  
اليها فان العرف يقتضي بانك فاع هذا الاحتياج وهو حوات صحح ولا ادري  
من ابن الراعي ان الاخرين لم يرضوا لونه معقودا عليه مع ان اكثر احوال فبين  
على انه معقود عليه **ومشالة** قال في الصلاة في اشارة الاخرين  
اجاب العرف الى سيرة القباوي بانها تبطل وزايف بخط والدي حكاية وجهه انه لا تبطل





ثم خلى في المسألة وجهين في كتاب الطلاق وصحح عدم الطلاق فان قلت  
 انما ايلان اصلا في صحيح الشيخين دليل على قوله رها بل اقول ان مثل  
 هذا يحتاج الى الترجيح فهل ادعانا استقص عليه رايها ليعندي بهما من يستفي  
 ولا يصنع باخلا في القيا وي عليه قلت من اين لهما ان رايها مستفي  
 وهما حل وقت بطله في تعني الاجتهاد وانما ذال على ما قضيا وهذا على ما يقضيان  
 انما المصور في حق من يفتي بما عليه القيا لتعلقه بتلك العوام فلهذا عرفت  
 باليوم على نفسك وطالمتها بالقدرة على الترجيح وسلوك سبل اخبار الامة وتركه  
 عند الاشغال باخلا في كلامهم الذي هو دليل على قوله رهم واسفدته  
 انت عليهم فان قلت دع عني فقد عرفت ولا انكره انما اطلب ان يعرفني  
 على اي شيء اعلمه فاجواب ان ما كان بين هذا الفصل فائدة ذكره ثابته ما  
 رجع الوالد فيه احد الموضوعين لكون ترجمته لاجل المحامين فاصيا بانه  
 الرابع في نفس الامر ثم قد تعوي مع ذلك انه الرابع عند من تافض كلامه  
 انما هذا كالفه بشرط الثواب الصحيح عند الامة انما يصح اعتبارا بالمعنى  
 ثم وفي الشيخ الامام تمام المشبهة في ثبوت اخبار المجلس والشرط فيها انه  
 يجوز للولي ان يهب ما في الصبي بشرط ثواب معلوم وقال ان ذلك  
 هو الذي يقتضيه قواعد المذهب وما ذكره من ثبوت اخبار هو ما ذكره  
 في باب الهبة لكن في باب البيع والحجر قال لا يشيان لانهما لا يسمى بيعا ولا هبة  
 لكون بشرط العوض لان الهبة لا تفصل بها العوض فليكن المفضل عنها  
 بما في الهبة محرر بانه على قاعده بقاء ثبات المشبهة ولي على هذه المسألة

كلام في الاشياء والنظر بطول ولذ لك على قاعده ما الماخوذة منه وهي هل الاعتبار  
 بالفاظ العقود او بمعانيها فانها قاعده متبددة في الفروع غير منصوصة لصاحب  
 المذهب وانا الى الان لم اجد من اصحاب اصلا استنبطوه ولا نص فيه الا وقف  
 بطرف البه بعض الاضطراب في فهمه تحت لا يرين الترجيح في امته ومن ثم لا يستطيع  
 ان يقول الا بجمع اعتبار اللفظ ولا المعنى لا خلا في الفروع عليك ومن هذا الفصل  
 ما قد مناه في الاخبار والرجوع والندرة والخصوص هل ينطبق بطلانه العموم على هذه  
 اصول مستنبطه اضطررت فيها فلم يسر الترجيح في اصلا على ساق واحد بخلاف  
 الاصول المنصوصة للامام الاعظم رضوان الله عليه فانها سلمه فان قلت  
 فما حال ما لا يجد فيه شيئا لو ابدل وقد تافض الكلام فيه قلت ان وجدت  
 ما تافض حورا في مظهره في موضعين وقد تافض القول فيه وهو فيها مقصود  
 بالذات فما للناس الا النظر ولا لمن ليس اهلا النظر الا الوقف عين العمل ولكن  
 هذا نادرا جدا وقد يلقي من الترجيح فيه ما لا يلقي في عين وقد يطلق فيه الترجيح  
 لمن لا يطلق له الترجيح في امتهات المسائل للعناية بها باذنا يطرد دون الامتهات  
**الضرب الثالث** ان يكون كل منها مدحورا في غير مظهره  
 فاما ان يكون غير مقصود او يكون مقصودا فالاول مثاله قول الرافعي في  
 باب النجاة ولان الجزية اجرة دار الاسلام وقال في اوائل باب الجزية  
 مشقة من الجزا كانا جزا اسطفا اياهم في دارنا او عصمه الدما والذرايين  
 والاموال ثم قال بعد تجو حصه عشر شطرا واحجوا يعني الاصحاب بان  
 الجزية مع الاعيان والاسلام كالعوض من النفس فكل هذا وقع غير مقصود

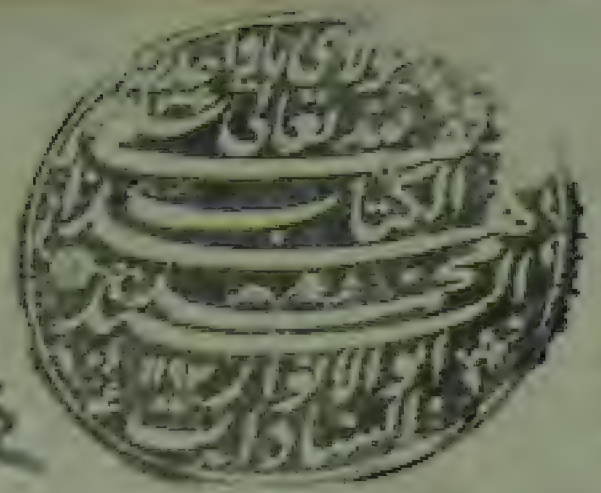


لنفسه ولا في مظنته ورسله بان الجزية في مقابلة ما اذا اتوخد خلافة شهر  
وفيه لا صحابا اربعة اوجه احدها في مقابلة سلمي الدار والثاني في  
مقابلة حقن الدم والثالث في مقابلة نيل فالحمد في دار الاسلام منه فصاعدا  
والرابع قال الامام الوجه ان يجمع مقاصد الفجار ويقول هي مقابلة الجزية  
فصحة المسئلة ذات الوجة لم يقصد بها الرافعي بالذبح وانما وقعت له اسطرادا  
فلا يعمل على شي من كلامه فيها بل يطلب كلام غير فيما يظن فانه لم يتصور لها  
النظر والثاني مثاله اذا وطئ من حرم عليه وطئها من اثم به كاخته المملوكة وقلت  
بوجوب الحد عليه قال في باب حد الزنا لا سبب النسيب وقبل سبب واليكون  
حرم في باب عتق امته الاولاد وفي اخر مسئلة في الرافعي وذكر ان الاصحاب قالوا  
لا تصور اضعاف هذه الاحكام يعني السبب والمصاهرة والاسيلا ومع وجوب  
الحد الا في هذه الصورة على القول بالحد قلت وقال الجزجاني في المقاباة  
والرؤياي في الفروق لا ام ولد تبسغ وطؤها من غير تعليق خو زوجها الا في  
مسئلتين هذه وقد اصابا ان شئ من اخته من الرضايع وسئل في مقابلة جاهلا بالحيث  
ولا حاجة الى هذا العقد فان اخته من النسيب ان لك ولو وطئها عالما قال والناسبه  
ان يكون لها من ام ولد فتسلم قلت وسبقت نالته اذا وطئ الابن ام ولد ابنه بشبهه  
فانما نحن في مقابلة الله لا نحكي ان الواقع اسطرادا او في غير باب  
وان كان من جوارح بالنسبة الى غيره فان من جوارحه من اذا في صورته ان يرد  
مطلقا وهو في باب مقابلة فانما يحمل المطلق على المعيد في المقصود من فما ظنك بمطلوب  
غير مقصود او في غير باب مثاله انكار الوكالة صح الرافعي في باب الوكالة ان

كان لستبان او لغرض لم يكن رد اخلاب ما اذا كان تعمد لا لغرض واطلق  
في باب التدبير ان الاصح ارتفاعها بالادعاء ولا ريب في انه محمول على ما في باب  
الوكالة **ومثله** ما قلناه من ان ما ذكره في اوائل باب العدة من صحة اسلام  
المكة وانما يعني به ان ما الله الحرى ومنه ان يكون كل منهما في محل يملن ولو  
على بعد مالا خطه البصر به بينهما كما قال الرافعي في الطائفة بغير خبر حقه لظان  
بشوب ودنه خطه ان الثوب تباع بغير العقد البلد وبشوب به الخطه قال  
وحلى الامام عن محقق الاصحاب حوا ان يشترى في الخطه بالثوب ولا توسط العقد  
بينهما وقد سبق بظن اني وليس مخالفا لجزية في باب الفليس بوجوب  
بيع مال الفليس بغير العقد حاله ثم ان كاتب الذبون من غير خبر ذلك العقد  
ولم يرض المسامحون الا بغير خبرهم الى اخر ما ذكره وقد ذكرنا هذا المكان في  
التوضيح فلا يخفى ومنها ان يكون كل منهما مطلقا غير ان القران يدل على قصد  
كل منهما بقصد بناء على الآخر فلا مخالفة بل لكل محل وهذا سواء كانا مقصودين وفي  
مظنتهم ام لا مثاله قول الرافعي في باب السبب يجوز سبي من لا وجه اليه مع قوله  
في باب الجزية ان عقد الذمة يستتبع النوجه فقد قال ابن الرفعة محل ما في  
الجزية روضه الموجوده حين العقد او الى اجله تحت الدرة وما في السبب روضه  
الى من زوجها وشيها في دارا حرم او فيمن لم يدخل تحت العقد وهذا صحيح  
وليس هو من الناقض في شي **ومثله** قال في انا السبب فيما اذا اقلوا  
الاسير على ان سعت اليهم مالا انه لا حد لعنه وقال في اخر الباب لو قال  
الاسير للعاين اطلقني على ان اتقيل لنمة ما كنتم فحل الاول ام املوه من الخرج



وشرطوا البعث ومحل الثاني اذا كان عندهم لا يملكونه من الخرج الا بالبدل  
**ونقرب** من هذا ان الرازي قال فما اذا قال القائل انا صغير  
 فلا قباض ولا ملين حليفه لان الحليف لا يثبت المحلوف عليه فلو ثبتت صباه لبطلت  
 بمسئله وذو ابن الرافعي في المطلب ان عدم حليفه قول القاضي ابي الطيب  
 وان ابن الصباغ والماوردي صبا عن المذهب انه عليه البمين وان ابا اسحق قال  
 اذا اوصبها اخذت الى البلوغ قلت فاطن ان قول الرازي ولا ملين حليفه للمتي اذبه  
 في ذلك الوقت ولم يرد ان الحضوره تقطع بل اذا تحقق بلوغه طلبناه بالبمين  
 فلعل الوجهين في انه هل حلف الآن ويكون الرافي حينئذ جزم بالارجح فان الادحج  
 انه لا يحلف الآن ولكن لا ينبغي الحضوره فان قلت او يكون محله في انه هل حلف  
 بعد البلوغ مع الجزم بانه لا يحلف الآن قلت لو محل ذلك لكان ما في الرافي على  
 خلاف الادحج ولا حائل على المحل على ذلك الا استبعاد حليف من لو ثبتت صباه لبطلت  
 بمسئله وقد حجج الرافي في باب الدقايص قول ابن القاسم فيما اذا جاء واحد من الغراء بطلب  
 سهم المقابله انه يحلف ونحن ذبحنا هذا في التوضيح فقد قيل على محله يحلف من هذه  
 صفتة فلا ينفذ الخلاف هنا ومنها اذا علب على الظن ان احد اللقطين غير مقصوده  
 ما فهم عنه من المخالفه كقول الغزالي وما عندنا يعني الحبايات الموجهه للمخالفه بوجه  
 المعنى من قد نعم قوله بوجه المعنى من ان المعنى من واجب ونطرق منه الى اعراضه عليه  
 فان المعنى من عندنا معايشه كالمعنى لا يحلف وانما يبيع الامام المصلحة ولم يحلف وجوبه  
 الا عن ابي حنيفة وفي حق الله تعالى على وجهه وقد ابع صاحبنا المعنى والمتمين الغزالي  
 في هذه العبارة وانما محلها بين الفاهم فان معني قوله بوجه يقتضي وقد يقال هذا



موجب هذا ان مقتضاة لانه يصير واحدا شيا ولد له قال الغزالي معنيته  
 واما اصل الوجوب فهو الى راي الامام وقد يسي العفو انتهى فان هذا معنى الوجوب  
 في طامه وقد يقال معنى الوجوب انه يجب على من تلب الذنب ان تمكن من تقيته او انه  
 يجب شرا اذا العين مصلحة **استارة** ما بعدكم هو في امرين شعاريان  
 سوا كان احدهما في مظنه دون الاخر ام كل منهما في مظنه ام في غير مظنه وثم مسائل  
 لم يذكره الا في غير مظنتها ولم يتناقض فيها الطام وقد يقول فيها قائل انها لغله مطلقا  
 لعدم ما ينافيها والتحقيق انه يظن فيها فان وقعت في غير المظنه غير مقصوده  
 بالذات وانما دعانا اليها استنطن اذ الحلام فلا بد من من ضاها على من ان التحقيق وما  
 يقتضيه اصول قائلها وان وقعت في غير مظنتها ولكن مقصوده بالذات فانها تعمد  
 وقد عرفت ما يغنيه بالاعتقاد وهو اننا نثبتها الى مصبتها ومصبتها الى قائلها  
 ونحن القول عليه بانه قوله ومعرفته وان قاله عن قصد ورويه لانه  
 الواقع في نفس الامر فان المصيف ربما اخطأ وللمتمين امثله خبره اذ في هذا  
 هنا ما لعلك لا تجد غير من سبق الى التنبه عليه فمهمه مسله تخرج الحق بحججه بقدر  
 اخبر من المسله المشهوره التي حل فيها الرافي ان ابا زيد كان يعضي فيه النفل دون  
 الفرض وموضع المسله الطهارة ولم يذكرها الرافي الا في واجر الاطعمه ومنها  
 قال في باب خلد الخمس النذر المعجون بالخمس خمس قال في الثايل ولا يجوز  
 بيعه وكان ينبغي ان يجعل كاللؤلؤ الخمس لا مكان نظير بالبيع في الما ومن يخبر به  
 هل خمس ذم فيه وجهان بناء على الخلاف في دخان النجاسة اشئ طام الرافي  
 وقد سئل على مسلتين احدهما من الطهارة والثانية من البيع وقوله ومن يخبر به



الى اخره الوجهان كتابه ابن الصباغ من كتابه القاضي ابي الطيب وقوله نافع على الخلاق  
هذه زياده رآها الرازي من قبل نفسه جعلها تأخذ الوجهين وفيها نظر فانه لم  
يكتف ذخان نجاسة وقد قال الرازي قريبا قبل ذلك ان تطهرت بماء وانما حصل  
ان الوجهين في ذخان النجاسة لا في ذخان المتنجس والموجود هنا تنحصر ملئ الطهرين  
لا ذخان نجاسة وانما قال الرازي ان الذن كالثوب المتنجس لا مكان الطهر فقد  
يمنع امتان الطهرين وقد قال تنفع بالماء لا يقتصر على زوال النجاسة بل  
بذهاب ما لبسته بالطهر ويخرج عن ان ينفع به ومنها لو قال في فيه الوضوء  
ان شاء الله فاصلا التبريد صح فانه في صفة الصلاة وقد قد مناه ومنها ان  
سبح الخيف مكره لمن يجد في نفسه حبه رغبة من السنة ولذا حكم سائر الرخص  
صح به الرازي اخذ صلاة المشافق ومنها المشرى والميرة فليتان من الملك في المسجدة  
واللغات فيه حال الحيانة قال الرازي هذا هو الطاهر وفيه وجه ذكره  
في اللغات وموضع الصلاة ومنها الاذان لا يتوقف الا عند ادبه على السنة واذا  
جوزت الاجارة اعليه بعلام تؤخذ الاجرة فيه اوجه المسئلة مذكرة في باب  
الاجارة واصل صاحب البحر في باب امانته المراء وجهين في احتياج الاذان والوقوف  
يعرفه الى فيه ومنها لو جبر للصلاة ثم جبر ثانيا نطقت بالثانية واعتقدت بالثالثة  
وهذا ابن شهر آشوب سائل صفة الصلاة وقد زادها النووي فيه ولم يذكرها  
الرازي الا في البيع عند العلم فيما اذا باع البيع في ملكه احتيازا وفي الشفعة عند العلم  
في تصرف المسمى في الشفعة ومنها لو قال جبر لنفسك ولك دينار فصل  
اجزائه وطاهر غلابه انه لا يحق الدينار ذكره في الطهارة ولذلك بيع المملوك

10  
واحتاجم لسر العورة ذكره في الطهارة وقال في باب القسم والشور لا  
ينبغي ان تخلف لسبب الرافق من اجاب غاب الى اخر ما ذكره وقال في كتاب  
التحاج ان الوجه الدائس يمنع من البيع والخائس كما يمنع المسلمة من المتاحدة وكل  
هذه المتابل من الصلاة ومن مهاب المتابل في الدين ولم يذكرها الا في غير مظهرها  
استطردا صلاة المسيح والحدث عندي فيها فثبت من الصلوة قد خرج  
ابو داود والنسائي وابن خزيمة في صححه واحتاجم في مسنده ربه وقال الدارقطني  
اصح شيء في قبائل الصلوات فصل صلاة النسيح ونقض على استحبابها من اصحابنا الشيخ  
ابو حاميد والمخاضلي والشيخ ابو محمد وولده اتمام الحرمين والغزالي والرواسي  
والرازي والمتأخرون اخرهم الوالد في شرح المنهاج وغالبهم لم يذكروا المسئلة  
الا في غير مظهرها وكفى قال الرواسي في البحر يستحب ان يعادها في كل حين  
ولا تنقض قل عنها ولا ينبغي ان تعثر بها فصح عن النووي في الاذكار من ردها  
فانه انقض على روايه النسائي وراى قول الفضل ليس فيها حديث صحيح ولا  
حسن والطن به رحمه الله انه لو استخضر نصح اي داود كحديثها وبصح ابن خزيمة  
واحتاجم لكان ذلك ولم يحسن من ابن الجوزي ادعاؤه ان جلدتها موضوع  
وقد كان عبد الله بن المبارك يواطئ عليها غير انه كان يسبح قائما قبل القراءة  
خمسة عشر مرة ثم بعد القراءة خمس ولا يسبح عند رفع اليدين من السجود وهذا  
بغير حديث ابن عباس فان النبي فيه ان خمسة عشر بعد القراءة والعشر بعد  
الرفع من السجدة وسلا لانه ابن المبارك توقف عن مخالفة وانا احب العمل بما  
نضمنه حديث ابن عباس ولا ينبغي من السجدة بعد السجدة الفصل من الرفع والقيام



فان جلسته الاستراحة حينئذ من رقة فلا ينزل الجالس للشيخ في هذه الحال  
وسبغ للمعبد ان يعمل حديث ابن عباس تارة وتباعد ابن المبارك اخبرني وان  
يفعلها بعد الزوال قبل صلاة الظهر وان يقرأ في كل رقة بعد الفاتحة  
تارة من طوال المفصل وتارة الى لازل والقاديات وسورة الفتح وسورة الاخلاص  
وتارة المسام والقص وقيل تاليها القافون وقيل هو الله احد وان يكون  
دعاؤه بعد الشهاد وقبل السلام اللهم اني اسلك توفيق اهل الهدى وانما  
اهل البقى ومناصحه اهل التوبة ومنم اهل الصبر وهل الحسد وطلبه اصل  
الربية ونعبد اهل الورع ومنم فان اهل العلم حتى اخافك اللهم اني اسلك مخافة  
مخبرني عن معاصيكم وحي اعمل تطاعكم عملا استحق به رضاك وحي اناصالح  
في التوبة خوفا منك وحي اخلص لك النصيحة حبلا لك وحي اتوكل عليك في الامور  
بما حسن الظن بك سبني خالق النور ثم سلم ثم بكعوا بخادمه في كل شيء حدث  
وردت سنة ولا يرمى المدني الحافظ كتاب خافل سماه دستور المذبحين ومنصور  
المعبد بن جميع فيه فاقني ذكر فيه جميع ما ذكرناه سند اخر ان منه الضعيف  
فيبقى عمله وان لم يصح لانه لا ينافي ما صح لاسي وهو في مصابح الاعمال وقد احييت  
انامه ان يكون السور فيها اربعاً من الخمس المسجيات الجدية والخش والصف  
والحمزة والغائب الا اني لم احده في ذلك سنة غيره انه ورد طوال المفصل وهو منه  
واسمها باب اسم هذه الصلاة وانما اطلقت في هذه الصلاة لانكار النوبي  
لها واعني اهل العصر عليه فحشدت ان يغتر وايد لك فينبغي الجز من عليها وناس  
يسمع عظم الثواب الوارد فيها ثم شغل عن الامم وبان بالدين عن ملكت

جده ام

باقابل الصالحين لا ينبغي ان يحد بين اهل الجزم في شيء فقال الله السلامة  
**ومن مسابيل** الحج قال في الثقات الاصح ان للزوج منقها  
من المبادرة الى الفريضة اول وقتها بخلاف الحج وقال في الثقات لو كانت  
له صنعة موقوفة عليه او ام ولد لم يجب ائجارها لاجل الحج **ومن البيع**  
قال يعني فقال البائع قد فعلت او نعم صح ولذا الوفاك البائع بعده قبل  
فقال المشتري نعم صح او قال نعم من غير قول البائع ابتك ولو قال بعده فقال  
فقلت صح وحي اخطا في وجهها انه لا ينعقد حتى يقول فقلت البيع وجزم في الصديق  
بانه اذا قال بعده على ان يعطيني عشرة صح فدحه عند الكلام فيها اذا من وجهها  
على ان لا ينها القاء وفي باب الاقرار عن ابي العباس الروياني في الحج خايات  
ان يحد بد رهم فبد رهم بغير بد رهم على فباس انت طالب فطالب وددني النودي  
من ردا دية ولو ولد لك احاسه لم يغلق الاثر بالولد قطعاً فدحه القاضي ابو الطيب  
في ما الرهن قلت وددني الرافعي في موضعين احدهما في كتاب النكاح قبل من ربح  
السداد منه هل هو بالملك او بالولاية والثاني قبل الكلام في غيره الخس قلت  
ذلك من الزنادات وفي باب الاطعمة انه يجوز للول شئ من مال المحور سنة للمصطفى وهو  
بن سابل باب الحج وفي كتاب الدعاء عن ابي علي الثقفى لو باع بيتاً من دار  
وسمى له طبريقاً ولم يسن قد رة لا يصح وفي كتاب الهبة اذا باع لاسه من ثبته هل  
يجوز الى الاحباب والقبول او لم ينفذ احدهما قال الامام وموضع الوضوء في  
بقول القبول ما اذا اي يلفظ منقل بان يقول اشترى لطفيل انا لو قال  
فقلت البيع فلا يكن الاقضاء ر عليه بحال **ومن مسابيل** مسابيل البيع





ما ذكره الرافعي في باب الرهن انه لو اشترى البعير ثم اراد ائتمانه فقال البائع  
 قد ركب علي موجب العقيد الاول وقبل صاحبه فوجهاً قال الشيخ ابو محمد لا  
 ينعقد لارتفاع العقيد الثاني وهذا ابدى اعقده وليس فيه لفظ ضامح للائتمان او خالفه  
 ولده الامام وقال في الفيلسوف ان والى الطفل اذا وخره ما استراه معيماً والبر  
 العنطة في انقابه لا يبرده ولا تثبت الارش في هذه الصورة وموضع باب  
 الحج **وقال** في كتاب الخاتبة ان الحمل يبيع الام في البيع حتى لو وضع ولد  
 وفي بطنها اخر فالولد الثاني يبيع معها وان كان الاول للبائع كذا ذكره  
 في الهندية وحلى الصند لا ياتي ما يقتضي خلافه والمصلحة عظيمة الخطب طولها الدليل  
 ذكرها الامام في اخر كتابه والردواني في كتاب الخاتبة وسبقه النجاشي اسطر اذا  
 متبعها الرافعي وقد بسطت الحلام فيها في موضع اخر **وقال** في باب الوكالة  
 فمن اباخ الطعام لغيره انه لا يبريد من دالمباح له ذرية انا نعليل وهو المشهور  
 ولكن في الهندية ان لو جمل عنك نفسه لانه اذن في النصف فجاز ابطاله  
 كالاذن في اكل طعامه وظاهر هذا ان ذرته اذا باخه الا ان يحمل على ابطاله فعلا  
 بان لا ياكل **ودكر** في باب التلاقي من مسائل الوكالة انه لو وكل  
 ان ياتي بالبيع في اليوم والعقد وتبع العقد فله الرد في بعض الايام دون بعض  
 وفي الموضع اخر الرد بالعيب ولذا في كتاب الرهن قبل قوله وعلى الرهن مؤنه الرهنون  
 انه لو وكل وضلاً يبيع عند فرد عليه بالعيب فالاصح ليس له بيعه ثانياً وذكر في التلاقي  
 من مسائل الخلاف انه لو قال على ثلثه ان تصاف درهم فوجهاً اخلصها لمن ذمهم  
 ونصف والثاني درهم وانه لو قال الفلان على نصف هذا العبدس كان اقراراً

بالنصف من خلتها فلو قال اردت به هذا العبد لم يقبل وانه لو قال له  
 على نصف درهمين قال الشيخ ابو علي لا يبرده باجماع الاصحاب الا درهم واحدة  
 وانه لو قال على ثلث درهمين فالواحدة ثلثا درهمين ولا خلاف **ومن مسائل**  
 اللقطه ذكر في الرهن انه لو عصبها بين يده الملقط فردها على الملقط لم يبرأ من الضمان  
**ومن مسائل** في الردعية ذكر في الرهن ايضا انه لو عصبها من المودع ثم ردها عليه  
 بغير رقبته وجبة **ومن مسائل** في الرهن والقيامة قال في كتاب الرهن  
 اذا جنى العبد المترك واحد من الشرطين نصيبه انقطع النفل عنه **ومن**  
 مسائل النجاشي قال في كتاب اللقائن ان الصبي الممنوع يجرى على الفذف وان لم  
 ينفذ حتى يبلغ فحين الفقد سقط عنه النجاشي الى اخره ما في **ومن مسائل**  
 الذبايح والاطعمة نقل في باب صول الفحل عن ابن جهم المزور وروي ان التحلال اذا  
 قل دابة دفعا فلم يصيب المذبح لم يجل وان اصاب فوجهاً لانه لم يقصد الذبح والاطل  
 انتهى وقضيه ان المحرم اذا قتل صبيداً اصاب عليه فلا يجل بظرفي اول وهو فرغ  
 يبلغ **ومن مسائل** الغنم حلي في باب الرهن وجهاً انه لا حاجة الى اذن الشريك  
 في غنمه المتماثلان لان قسمها اخبار والمذقة انه لا بد من من اخذه وخرت  
 منه حكاية وجوه لا ذكر لها في مظهرها لوجه حكاية في باب البطاير فمن نوى استباحة  
 ماله بعينها ان الاستباحة يفتقر عليها وهو خلاف المجزوم به في باب الوضوء  
 وانما حلي فيه الوجه فمن تغافلها وقال في البطاير ايضا قبل لوسم المبيم انساناً  
 سول عنده ما اودع فيه فلا يطل منها بخلاف اودع في فلا يملك بدنه في البيم  
 رطل في النجاشي عن ابن جهم احبب التحليل في جميع بدنها ولم يبدع في الحيف



وفي اللعان عن حذابة الامام رجها ضعيفا انه يتصور احبلا ثم الصبي بعد مضي سنة  
اشهر من السنة الثامنة وان على هذا الوجه لو انت بالولد كما طعن في القابض لم  
يكونه قال وهذا لم يجر له خبر في الحجر وعلى باب الضمان وجهها من الشيخ ابن  
محمد قاله ابن حج احتمل ان من شرط المشي في القدره على دفع اليمن وعلى باب  
الهبة وجهها انا اذا فرغنا على انه يجوز زهر الدين اقصى الى القيس وفي اواخر باب  
الاجارة وجهها انه لو استعار شيئا ليوجره جاز ولا ذم لها في باب الرهن وفله ذكر  
الرافعي في باب الخلع فروعه عادية من سبل البيع لم اورد في هذا لاني رأيت كلام  
ابن البرقي في باب الفسخ والوالد رحمه الله ينفذ منها على شيء فاقضاي ضيقهم  
عن الاعادة ولذلك لم تذكر في باب البيع في كتاب التوضيح وفي هذا التوضيح  
**فروع** عند اشئ الملك لبيت المال فاشئ نفسه من وجبت المال  
اعتق هذا في بلاد الصعيد فافق الشيخ جلال الدين الدمشقي وهو من افعه تلاميذ  
الشيخ من الدين ابن عبد السلام بالبحر وزعت الواقعة الى القاضي بقوس المنة  
القاضي شمس الدين الاسدي في تاريخ المحصول فقال لا يصح لانه عقد عتقه وليس  
لو جلت بيت المال ان يعتق عند بيت المال قلت والقنوات تافق به الدمشقي  
فان هذا العتق انما وقع بعوض فلا يثبت فيه على بيت المال وقوله ليس لو قبل  
بيت المال العتق اذا اراد مجانا حيث لا يود ذلك فصحة وليس مما يحزن فيه والا فممنوع  
بل العتق بعوض اذا كان مصلحة وبغير عوض ان اذن له الامام كما للامام ان  
يعتق وقد ذكر الرافعي في باب عقد الهبة فيها اذا جانا عند مسلم ان للامام  
ان يدفع قيمته من بيت المال ويطبقه عن كفاه المبليين قال وولاه لم عجيبة

لم يعلقوا بالباطل ولا قالوا  
ارسلوا في ما فاقوا في كل  
الاصول والادلة

ما يثبت خبر من الناس منه قول بعضهم ان الطهارة رخصة لا اشياء ويقولون لو كان  
خبر لما احدث حكا والرافعي ذكر لونه خبر لا اشياء في كتاب الطلاق في فصل  
التعليق بالنية وسالت الشيخ الامام رحمه الله عن معنى ذلك فقال ان في  
الشرع الفاظا انبأها الشارع على مدلولها اللغوي ولكن الزم من قالها  
بان ذلك كالباطل بقول الرجل انت على طهر ابي باق على وضوءه الاصل وهو  
كذب ولذا لله سبحانه الله تعالى زورا وطم الله فمن ادب هذا الكذب الفارة  
عند العود وكانت على حرام باق على موضوعة وهو كذب وطم الله فمن قاله  
عند ناهارة اليمن وليس ذلك ليعت واشئ في فان الشرع وضعها لاحداث  
ما ولا عليه فاللفاظ ثلاثة بحوقام ذلك وذلك خبر من على وجهه ومخوض  
وذلك انما يخص وخوات على طهر ابي وذلك خبر لان الشارع يعني على من قاله  
يقض وجعل القضاء لولا لة قال من قال انه خبر لم يجعله وطن قوم الله  
صعله فقالوا هو انشا وهذا تحت تيسر والذبي ذكرته يقع في رد قول من قال  
انت على حرام مبرح في الفارة فليف يكون خاتبة في غيبها فاننا نقول ليس يصح  
فيها ولا خاتبة بل هو شي اوجبت الشارع على قايله الفارة فالصرف من الشارع  
ليس في لفظه بل في حكم ربه على المتلفظ به ونسب وسببه مباحة في ذلك  
تركت ذكرها لطولها وهي عندني بخطه ذكر فيها كلامي حرام في طهارة افادة  
سار المسلمين **طريق** اعرب من ذكر الشئ في من مظهره مقصودا وحده  
في مظهره اسطر اذا غير مقصود والعلم كل الحق ان يقع ذلك في مسله مقصوده  
شئ في الاخر ان مسله رطوبة فريح المراه مقصوده للشئ في رضي الله عنه وذكرها

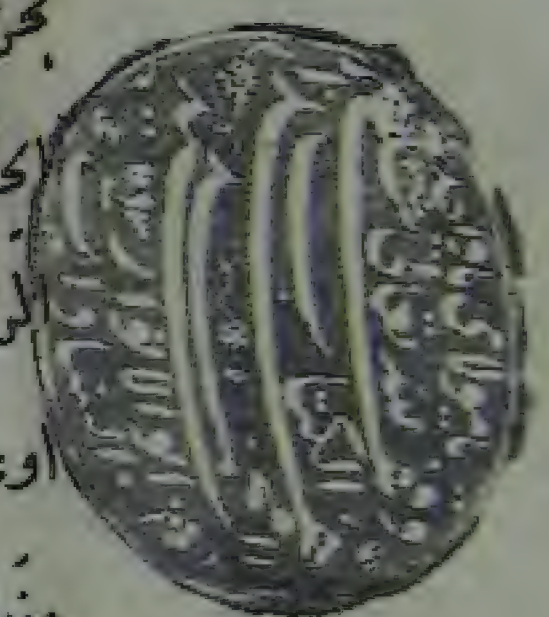


الرافعي في مظهرها قبل فصل الماء الرابدين لكنه لم يدر ما عن قصد بل اسطراد افاته  
 ودر مني المراء وخرجه عليها فقال قال الامية ان قلنا رطوبة فرج المراء  
 بحسب مني منها سلا فانها وتجاوزتها ولم يدر على ذلك والسبب فيه انه ابع الامام  
 والعزالي وهما ابع الفاعل قال الفاعل هذا فعل في شرح التلخيص فصارت  
 المسئلة هلذا في طريقه خراسان واما في طريقه العترة فالمسئلة بحيدة فيها متاصلة  
 الذي قصدوا البها ودر وانصر الشافعي على انها تحسب وخصوصا رطوبة فرج المراء  
 من بين سائر الحيوانات بالذبح لئلا لو افل ان رطوبة فرج سائر الحيوانات الطاهرة  
 تحسب بطريق الاول ولم يطالعوا رطوبة الفرج اطلاقا لئلا يحيل اختصاصه بما عدا  
 الادسية من رطوبتها وهم في ذلك كالمعتق انا نارسول الله صلى الله عليه وسلم حيث  
 به بالولوع في الحب على من فيه وسائر اجزائه فاعجب لعله شتم من منصوصه مذجوره  
 بالعصه حتى في السببه اهلها الرافعي مع ذره لها في مظهرها اسطراد اوهذا اعرب  
 من اهلها بالخلبه فانه لم يلق البها البان مع حضورها صيده ولم يفسح فيها بتصحيح  
 وسببه في اصله الى رطوبته ثم قال في زيادتها ولست رطوبة فرج المراء والعلقه  
 بحسب في الاصح وما صححه من عدم التحسب لعل له قول الفاعل في شرح التلخيص ان  
 كونها تحسب ليس بقوي ولكن المنصوص انها تحسب وهو قول الشيخ اي حامدا والنبد  
 والفاضي اي الطب والفاضي احسن والرواي في صاحب المسنه ولا يدر في رطوبته البه  
 صغوطا هي وقال انه فضيه طلام الامام ولكنه قال الرافعي مع انها طاهرة ولم اجد  
 ذلك في طلام الرافعي **محمده من الخا** في الرطوبه اشادها  
 النووي على الشرح الكبير طامه انها ليست فيه وهي فيه وذلك ضرابان احدهما ان يكون

فيه في مظهرها فاحسبها فيه انما لسقوطه من نسخته او لغير ذلك ولهذا الضرب  
 امثله منها ما ذكرناه في التوشيح لو وظل الابن اباه في بيع لم يحزن ان يبيع من ابه وفي  
 الحايبي وجه هذا طلام النووي وليس من النور ابد بل الرافعي ذكره في الموضع الذي راده  
 النووي وعد ر النووي سقوطه من نسخته فقد وقعنا على نسخته التي كان ملتبس بها  
 ووجدناه ساقط فيها ومنها قال في باب اللقيط الرافعي حرم بان الملم اذا سبي  
 طفلا مقيدا عن ابويه فلم ياشلاه وانه الصواب قال وشهد صاحب المذهب  
 فذكر وجهين الى اخر طلامه والوجه في الرافعي ودره في الشرح الصغير ولكنه سقط من  
 الكبير في بعض النسخ **لطيفه** وقد من بد شيئا هو الذي ابراه من اصله  
 في بابه وقد مثل لها ذابن ناديه قبل القسم الثاني من كتاب الصلح انها لو ملكا ذابن  
 ورايا حب على الحدا ولا يعلم كيف وضع فاذا سقط الحاريط فليس له منعه من اعاده  
 الحداوع بلا خلاف الى قوله لا نأخذنا بانه وضع بحق وشكنا في المجوز للرجوع  
 فان الرافعي قال بعد ذلك وتبعه في الرطوبه في السائر واذ اوجلتا الحدا  
 في ايديها وحلفا لم يرفع احد ذوع بل شل بحالها لاحتمال انها وصفت بحق وقد  
 يجب بان ذاك في اعادتها بكون سقوطها وهو ابلغ من سقيتها ولذلك التقي في السقيه  
 باحتمال انها وصفت بحق وعلى عدم المنع من الاعاده باننا حتمنا بانها وصفت  
 بحق زاد ابن البرقع في باب الغاربه من الغاربه انها تجل على العقد اللازم وعقد  
 لذالك فرعا ووقع مثله عندني في المحتاجات ووردت في انه هل سقي باجره او محانا  
 والطاهر انه سقي محانا ولا ينافيه قول ابن البرقع الحق اللازم فما عين جون اللازم  
 اجاره مجواز ان يكون حادا بل يوم الغاربه او محانا بوضع الحداوع على جدار الغاربه من ساق



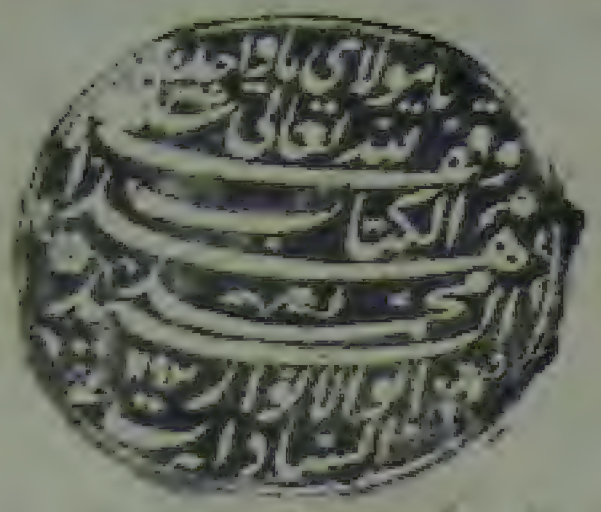
**طريقه** قد يذكر الرافعي شيئا فيمكنه ثم يذكر عكسه مثله قول الرافعي  
 في التحليل وحل الامام اتفاق الاجماع على الاختصاص بطلان الضمي حذف هذا في الروضة ثم  
 نقل من زوائد فيها من الامام انه على اتفاق الاصحاب انه لا يحلل والذي نقله  
 الرافعي هو الذي رآه في النهاية **الضرب الثاني** ان يكون  
 الرافعي ذميه والي في غير بابه وله اسئلة منها اذا جاز للافتتاح ناسبا المسئلة التي رآها  
 الرافعي ذميه والي في غير بابه وذكرنا ان الرافعي ذميه في البيع والشفعة ومنها  
 النووي في باب صفة الصلاة وذكرنا ان الرافعي ذميه في وقت الحجة قال ابو اسحق ولا  
 لبس للسيد منع عبده من صلاة النفل من غير وقت الحجة قال ابو اسحق ولا  
 من صوم التطوع في وقت لا يضر بخلاف الروضة زادها النووي في باب صلاة التطوع  
 وفي باب فارة البهي من الرافعي **سادس** اعرب من هذا ان ينسب النووي  
 شيئا في غير مطنته وهو في الرافعي في مطنته كذا ياديه في باب الرهن كتابه وجه انه  
 بمن وط الحامل من الرافعي وهو مذموم في الرافعي في مطنته من كتاب العبد ذم ابن  
 الحداد وليست بمطبل في هذه الاورد مع الاطاحة بكثرها **تسعة** وفي  
 الرافعي اشياء ومنها ما سئل منه اهلها في الروضة بالخلية اما لوقوعها في اشيا الحجاج  
 او عند جلايته على الفاظ الوجين او غير ذلك وقد قلنا في هذا الكتاب  
 منها ساء فلا يغيب وما لم يغيبه فخرج منهم نعم به البلوي وهو ابرار بعض الشكا  
 بالقسمه فلو ان ارض من ثلاثة فصاعدا احدهم غائب فطلب الحاضر ان قسمه  
 لانه قسمه اجاز على ان حصة الغائب مشاعه في سهم كل واحد منهما والغير يوزع على الجميع  
 وهو احتياج الشريك الا ان شريكه لا على الوجه المحلى في باب الرهن لانه لا يحتاج  
 فاذا قلنا بالاحتياج ما حال هذه المسئلة قال الرافعي في اشيا التعليق في باب القسمه



والغير اذا بعض الشكا بالقسمه ممسح وحذفه النووي في الروضة ونقل ابن الرقعه  
 عن الماوردي وابن الصباغ الصريح به وذكرنا ان القاضي ابا الطيب ادعى انه لا خلاف  
 فيه **فائدة** قد يخدم الرافعي في مكان بشي هو الحاحي فيه بخلاف في مكان  
 اخر فان كان جزم بخلاف ما صح من الخلاف الذي ذكرناه فانه من قس المناقض  
 وقد يحلنا عليه والا فليس منه وهو محمول على انه جزم على الصحيح لاسيما اذا كان  
 الجزم في غير بابه فانه انما يفعل ذلك اختا بوضع الخلاف في بابه **مسألة** قوله  
 في مسئلة المبادره الى قبل الحامل التي وجب عليها القضاء فيما اذا اوجبت الضمان  
 انا حيث اوجبت على الامام فان كان عالما فذلك لك ان على غافله وان كان جاهلا  
 فعلى القولين انشئ وفيما اذا كان عالما لم يمان مد دوران في محلها من باب موصيات  
 الضمان فيما اذا حمله الحامل فاحصفت حينئذ احدهما الجزم بابه على غافله  
 وذكر الرافعي انها الاطمن والثانية على قولين هذه الثانية لكونه من باب موصيات  
 العتات انها سر جوجه لم يخرج عليها في باب الجراح واعلم ان ما جزم به وهو موضع خلاف  
 حبره لا ورنما كان هو الحاحي للخلاف ولذلك ما ياتي فيه الخلاف وقد حطه عنه  
 امامنا هو فقه الخلاف وهو الحاحي له فغيب عن من لاسيما في كلام الرافعي بقده  
 لعله افداه على نفي الخلاف بخلاف النووي وهذا اولى بان بعد في المناقضات  
 فان من نفي خلافا الله احذر بان يعرض ممن ربح التوم ما ضعف انشئ وفي هذا  
 ما يروى في الطبقات وانا اذكر هنا اهمها منها قال في باب ضلوه المتأمن  
 انه لا حاجة الى مجاوزة المزارع بخلاف ثم على ثلاثة اسطر ورجها ومنها  
 قال لا خلاف عندنا في ثابتي الخلطة في الجواشي وقد تم عن الكناطي كتابه وجه



ومنها قال في فيه الصوم لا خلاف في اعتبار النحر من كونه من رمضان  
ثم على خلاف اجملي ومنها قال في البيع لوز وجند ابني وبعثك عندها  
صح النكاح بلا خلاف ثم على خلاف في النكاح ومنها قال في الشفعة ولو ظل  
انسان اخذ الشريكين بشر الشقص من الاجرة فله الاخذ بلا خلاف ثم اعلم المسئلة  
بالواو ومنها قال في الصلح فيما اذا اتمارة حايطا لوضع الخدم وقع فانهم فان بناء  
بغير الاله الاولي فلا خلاف انه لا يصنع حذو فة عليه ثم على الخلاف في باب الغاربه  
ومنها قال في الوكالة لا خلاف ان الفاسق يقبل النكاح وحلي فيه في كتاب النكاح  
وجها من النكاح اي سعيه ومنها اذا قال اخرج ممسك فاضح السارقا  
انها لا تجزي فاصدا الا باصاحه بقطعه من يحن اليمن فلا يقصاص ولا دية قال  
الرافعي انفق عليه الاصحاب ثم نقل بعده باسطر وحجها انه يجب هذه الاماكن لا خلاف  
فيها وقد مر في كتابها من اجواب عنه مثل قوله في الخلطة اذا لم يكن لها حالة البغداد  
كالوورنا تاسية زجارتها الخلطة بلا خلاف وقد قدم من الاحتاط ان خلطة  
الحوار لا اش لها فهذا قد تجاب عنه بان المعنى بلا خلاف عند من ثبت خلطة  
الحوار **مسئلة** قوله لو قال لعل طلق نفسك قتلت سرحا وقع بلا خلاف  
لانها فيه حكايته قولا ان لفظ السراح خاية فجزئي فيه الخلاف فيما اذا فوض اليها  
الطلاق بالصرح فطلعت بالضاية فانه انما اذا بلا خلاف عند من يعترف بان  
المنافق والسراح مرحان وسفد سر ازاذه التجميم فقد يكون قابل التوقيض غير قابل  
هذه المقالة واذا لم يتخذ القابل صح في الخلاف ولم اذكر ما قال فيمن طلق  
ثم على الخلاف فان مراتب في الخلاف فيه فانه اصحها دعوى الاجماع ثم دعوى الاتفاق



ثم على الخلاف فانه فيما يظهر دون الاتفاق فان التاكت قد لا ينسب  
اليه موافقة وينسب اليه في الخلاف ثم دعوى القطع فانها قد تكون مع في الخلاف  
لا سيما في الطرفين ولم اذكر ايضا ما استنبه النووي في الخلاف فيه وان ادرجه في  
حلام الرافعي فانه قد لا يجوز العبارة بخبر الرافعي **قايده** قال الرافعي  
في سجود البلاء وه مواضع السجود اب بنه لا خلاف فيها الا في جم السجدة قلت  
بل المختلف فيه منها ثلاث خم السجدة حادثة الاصح وبه قال صاحب المذهب انها  
عند قوله وهم لا يسامون وقال في الحايبي عند ان كسم اياه لعبد وف  
والثانية الغل الصريح وبه قال في المذهب عند ويقعون ما يومون وقال  
صاحب الحايبي عند وهم لا يسلمون والثالثة الغل الصريح به قال في المذهب  
عند الله لا اله الا هو رب العرش العظيم وقال صاحب الحايبي ويعلم ما يبرون  
وما يعلمون فتان الرافعي لم ينظر الحايبي في هذه المتابل الثلاث **لطفه**  
طريقه اذا عرفت انه قد سفي الخلاف مع وجوده فاعلم انه قد يثبت مع اسفاه لقوله  
وساني خلاف في ان لفظ العبادات هل محل على الصريح والفايده او محض بالصريح ذكره  
في الايمان ولم يرس هذا الخلاف في جلايه ولا كلام عنه انما هو في العهود فقل هو  
في النكاح قولين اما العبادات فالذي دل عليه كلام ابن السمعاني وعنه من امتنا انها  
مختلفة بالصريح والى المسئلة كلام لا يأس به حتى انه في شرح مختصر ابن الحاجب ونظري وعده  
الذي لم ينف به قال في اواخر الشفعة اذا قلنا الدين يمنع الازدح هل يمنع في  
قدرة اولى جميع التركة فيه خلاف مدحور في مؤمنه قلت وموصفه او اخر  
زكاه الغطر والباب الثالث من ابواب الرهن فان المسئلة مدحور فيها ولا دحر



للوحيين في واحد من الموضعين ولمعند رعيته ان يقول انما قال مدهور  
ولم يسأل حذناه **ومما** اثبت فيه الخلاف مع انتفاه اذا شئت المسماة  
في انا الصلاه بطلت وقيل بمعنى فيها وهما قولان ذكرهما القاضي الحسين ان ابا بكر الفارسي  
حكاهما في عيون المتأمل وانا رايت في عيون المتأمل الثاني منها ورايت شارب عيون  
الشيخ ابا محمد قد اطال في انقاره على الفارسي ونسبه الى حقه الخط وانه فصل من  
الناظر عن محض النبي فادفعه الله ورايت الفيل في شرح النكاح اقصى على كتابه الاول  
منها عن الفارسي ولم يحقق في المسئلة قولاً ثالثاً الا ان الراجح قال وعن الشيخ اي محمد  
ان ابا بكر الفارسي حكى قولاً من الشيخ عن الثاني ان المسماة خرج من الصلاه  
وسوا ومن تل المسماة وبني على صلاتها قال ويمكن ان يكون بناء على القول القديم  
في سنن الحديث قلت وقد عرفت ان الذي حكاه الشيخ ابو محمد عن الفارسي ورايه ان  
حكاية انما قول المضي وهو قول شهابي اما المخرج ثم البناء بعد الوضوء وازاله الخياطة  
فلم ار له ذكر الا في باب التيمم من تعليقه القاضي الحسين فانه قاله نفي عما قيل قول  
الخروج وقال انه القول القديم في سنن الحديث وفيما ذكرناه نضعف لمقول  
الراجح اذ ليس لما حكاه عن الشيخ اي محمد ثابت عنه وثابت لهجه اذ هو مقول القاضي  
الحسين وقد كان يمان ان يفرق ويقال ليس من معنى السلف وهو كحقيقه طاهر  
عند من الحديث انما يبنى على العدم من انقطع عنها فاما ما بالوموقوفات ودخلت  
في الصلاه فعاد الدم فلما بعد الوضوء وهل يبنى او يستألف قال صاحب العيون قولاً  
سنن الحديث سواء هذا واضح **ومسألة** وجهان حكاهما في معنى الحديث المحكوم  
له باليهودية او بالنصرانية عن الوجه الذي يحتمل فيه الشيخ هو ان الدين ليس بالفرج على

انها وهم **ومسألة** قال في قسم الصلوات وقد حل الوجهين في المذنب  
الى ابن السبيل انما مؤسسه هو ام الزائدة بسبب السمع وهما كالتولين في الولي اذا حج بالبطي  
واستقر عليه من تأليفهم فان ظاهره في ان الخلاف في ان الولي هل يضمن قد رفق  
الحض مع الزايد او الزايد بسبب السمع فقط لكن قال صاحب البيان وسعة الموقفي  
لا خلاف ان قد رفق الحضر عن مضمون **ومسألة** الرجل محل للمناج بلا  
خلاف طاهر رنا في الاشياء والظواهر وسنت انه لا يلزم من الخلاف في انه معقود  
عليه الخلاف في ذلك خلافاً لما اقتضاه سياق الراجح **ومسألة** وجهه الاخرين  
قال بطلاً عن الهندس ان كانت له اشارة معنونه قلت وجهه والا فلا المجنون  
وظاهره في المجنون والذي يضر عليه الثاني في باب الضحى يا رسول الله المندرج الاجماع  
عليه اجل ولا يجه عنه **ومسألة** اذا طلق زوجته فخرج هل للولي الرجاء  
قال الراجح ينبغي ان يجوز اذا جردنا التوقيل في الرجعة ثم لعنه في الحذر فقال  
وللولي ان يرجع الى ان قال وفيه وجه ونا بعه في المنهاج وعبر بالصحيح وقد سئل في  
التوشيح ان الوجه غير معزوف وان استألف الجواز وان لم يجوز التوقيل في الرجعة  
فان ذلك بحث له غير منقول وما كان في العزم ان يصدقها تبا بقد في التوشيح  
غير ان الحاجة قد ندعوا **فايد** انقضى طلام الغزالي في باب  
العقب حكاه خلاف في دخول الحرج تحت اليد انكره على الراجح وابن البرقي والوالد  
ولم يجعلوا دخول الحرج تحت اليد خلف فيه بل اعقت عليهم على دعوى الانتفاء على انه لا  
يدخل وقد سنت في كتاب الاشياء والظواهر الذي دل عليه طلام ابن ابي هريرة كما رايته  
في شرحه على المحضر ثبوت الخلاف واما قول الراجح دخوله تحت اليد ولا يخفى من

ان في التولين





ذلك وما نقله الرازي عن ابن ابي عمير ان منافع الحزن تضمن بالقول ليس بقوله  
وانما حواه في شرح المحضر من بعض اصحابنا روي ما عليه المتأخرون من ان منافع  
لا تضمن الا بالعتوب وهو يفتي عن العتوب بالنافذ وعن القرب بالمعروف ونحوه  
عبارة محمودة احسن من التفسير بالعتوب والقول **اعجوبة** في القاصي  
ابوسعف في الاشراف خلافا لاشد في وجوده ونقدته ثم حمله على اسئل منه فقال  
وقد حل القول القديم ان الاستسنا لا يقع في الطهارة لم يسمع هذا القول من احد  
ولعل سببه ان القاصي عند اهل السنة وان وقعت بمسئله الله تعالى لا تحسن  
امانته الله ثم قال انما جئ هذا القول على اصول المغض له ثم قال الاصح انه  
وقع تصحيف وانما هو لا يقع الاستسنا في الطهارة اي اذا نظرت لبطل الطهر ولم تنظر من غير  
بقي ولا اثبات صح فهذا هو ذال استي ملحضا وهو خط بضر وبجوه بعضه بعضا فكان  
من صفة حيث لم يعقل هذا القول ان يقول كما قال اتمام الحزن من فيه لا افهمه  
والقول بذلك قد تم ما ثور وقد قد منا تحفقه ولا بدفع عنه جملة ما ذكرنا من  
الاستسنا ولا يعني منه سله الطهارة شي ولا نظرت فيه ايضا وحم لا يسمع من عجزه  
سند الله وعن سبه من وله عليه البشر هو القابل ان القياس الذي لا يجوز غيره  
انه لا بد في الاقر من تبيان السبب ولا يشهد له قياس ولا دليل والمفتي يتبعه  
وقد ذكر حكاية السيد محي عن بعض نفعنا على ان الشفعة على العور انه لو عفا عنها  
كان له الخيار مادام في المجلس هذه عبارة وذكر ابو العباس ان العفو لا خيار فيه  
لانه كالا يراو وجه الضر ان العفو سبب لغيره ملك المشي في تعقب خيار المجلس  
كالبر الذي كان سببا لا حجاب الملك وعلته الا يرافقه اسقاط محض الى ان قال

وانما اشبهت هذا الفصل بيا نالدخول حذاف الاصحاب منه ولا يات بما ذكره  
فان العفو وان قن الملك فليس هو المملك ولعل الاجر اولى بخيار المجلس منه  
وان قلنا انه اسقاط **سسه** بينا انه ربما عتب الى افعي محنا في كتاب  
اعمله في كتاب اخر لقوله في المحرر والول ان من جمع اعتمدا على محنه في الشرح **ومما**  
**يستغرب مسائل** دارت من من السنين راعوز الفل فيها المطلق  
على حق يا المذهب وزواياها منها قال الشيخ ابو اسحق الشيرازي في كتاب المحضر فيما  
اذا احرم الممنوع بالعمه فخرج صيدا ثم باع فخرج صيدا ثم مات فل يلزمه جزا ان  
هذه المسئلة لا تعرف فيها نقل ومنها لو كان لا يحسن من القرب الا ايات  
فها سجود الصلاة قال اتمام الحزني في الامتاليات النص فيها قال ولا يسمع منه  
من السجود للصلاة في الصلاة حتى لا يقطع المنام المنعوض ومنها اذا قرأ المصل الله سجدة  
قبل الفاتحة في زيادة الرزق انه يسجد والقرع معزوف قد ما يعلم النقل  
قال الحيا في كتاب سقا المستر شدين قبل لا يسجد اذا انقضت لك في فيه وانما زبيل  
لا ائامه فاز قال في الامتاليات الذي نظرت منه من السجود ومنها اذا قال لف  
المطلقة انقضت عدي وقبلنا قولها ثم ان تولد لزمان حمل ان يكون العلوق به  
في النكاح حتى النسب الا اذا من رجت واحتمل ان يكون من الذي فلو قالت نكحت زوجا  
اخر ولم نظرت لنا قال الغزالي في الخصص لا نص فيه وفيه احتمال ونظر مذهبي  
ومنها اذا قال الزوج لامرأته اطلت احمل لي ونوي الطلاق قبل يكون حاملا  
لان جل اصحابنا تضمن تحريمها المودن بطلاها قال الغزالي في الخصص ايضا هذه  
فمن منصوصه وانما ولد لها الحاضر وذهب ما حمله الرد في انها هل تقول



اعتدلي لأن العدة جل شري ذلك لله جل الاخت او يفرق بيني بأن دلاله العدة  
على الطلاق اظهر **الحج** مسكه من قوله حاضر فيها السلف  
ولم يجد لها ذرا في هذه هبة مع شدة استقصا اصحابنا وتوليدهم لما لم يقع فضلا  
عن الواقعات فان قلت وهل لذلك وجود قلت انه لموجود لا في مسكه  
واحدة بل في مسائل من غيرتها من عليه صوم يوم من رمضان فصام عنه ثلاثون رجلا  
في يوم واحد هل يجزئ ولا يخفى ان الفروع مفرغ على جواز الصوم عن الخبر قال  
الحسن البصري مجزئ به نقله البخاري في صحيحه قال التوري والوالد رحمهما الله  
لم يرضى بنا فيه طاماً قال وما قاله الحسن صحيح اما اطعام العاقر والصدقة عليه  
من اصحابه الطوع فنقل ابن المنذر رجلاً فافين العاقر فيه قال التوري ولم ارضى بنا  
فيه طاماً قال ومضى المذهب جوازه قلت لكن نقل ابن الرفعة ان الشافعي نص  
في التوري على انه لا يطعم منها ومع كونها منقوضة لا بد ظل في هذا الباب وم لا ين  
المنذر رحمه الله من قايده من قوله عنه ومجرب به لم يعرف الا منه اليس هو المقيّد  
دون اخذ البكر في الصحاح صانها بما اذا علمت قبل الاذن بان اذنها صانها وهو  
تقيّد متعين ولم يرضه لغيره اليس هو الناقل من الشافعي فمن سافر بمسكه في الفص  
ثم رجع لداره في حاجه قبل ان ينتهي اليها ان الاحب له ان يتم وان جاز الفص خرجاً  
من خلاف من غير التوري والمعروف في المذهب اطلاق القول بان الفص افضل لكن اذا  
انفردا ما تم قبل قيد قبله القواعد تعين بقوله وان كان غير سباً في النقل والله در  
الشيخ ابي علي وان انفردت بقوله في شرح المختصر ان من رضى حاربه ذات ولديه صغيرين  
له غيرهما خلف فصا الدين من غيرهما ولا باع لأن بيعا دون الولد يعزى بلامه وروى

74  
وعزاه الى ابي اسحق المروزي ومثله قول الحلبي في منهاجه ان يني الكفر لا يكون لغراً  
الا اذا كان على وجه الاستحسان له بخلاف من ينيه للعدة واستفناً فلا وهذا  
بأية واسع **اشاره** هذه الفروع لم يضمنها مشايخ الكلب فلهذا ذكرنا بها  
اما ما قال مصنفوا الكلب المشهوره انه غير منقول فلم نذكر منه شيئاً للشيخ  
ولان مجزئ وحده به في الكلب اجزئ النقل ثم هو من بان صرّاً صار منقولا بقول  
ذلك المصنف لانه لما ولده ونظم الناس فيه حدث له نقل بعد ان لم يكن ولو  
ظهر النقل فيه بمن تقدم ذلك لكانت سند ركا على مثله كيف يحكي عليه مع علو شأنه  
مثله اذا رتب دابة ولم يحولها قال القاضي ابو الطيب في كتابه المجزئ ما نصه هذه  
المسألة لا يعرف لا صحاباً ولا تابعين فيها انه لا يضمنها مالم ينقله ونقله عن ابن الصاع  
في التايل بل يباح عليه وصاحب البحر الا انه زاد ان بعض اصحابنا يخرى اسان قال  
يضمن لان الزوج اسبلا واعلم ان اهل خراسان انما نظروا الفروع لما ولده القاضي  
ابو الطيب فصار منقولا عن احدثين بعد مشهور اخي في محضرات الكلب وصرح الشيخ  
الملا في الواقع والتوري والشيخ الامام رحمهم الله انه غضب ونازعوا القاضي في دعواه  
اشراط التحول وهذا الضرب بدو صل فيه اكره لانه اب ابن الحداد فلا معنى للاطالة  
**وصري** مع ما يجهل السنين لم يصر منقولا في الكلب المشهوره وبيع النمل له بعد ان اثبات  
عانه الحاربه هل هو عتق قال بعض من لم يسمه لا تعرف هذه المسألة الا في تاريخ  
الخطيب فانه ذكر ان ذلك حدث في زمن القاضي ابي عمر المالكي ورضي بانه عتق  
قلت وقد ذكرها من اصحابنا ايمان القاضي ابو سعيد في الاشراف والقاضي شيخ  
في اذب القضاء وقال انه عتق وفيه نظر وليس حديم الجضر فان ذلك دال على قصاص



في الخلفه **س** ما ذكرناه في غير منقول ولا مستطور في الدواوين المشهوره  
مع من وراء الناس عليه قدما اما ولده الماخرون في سجننا وشبهه مشيختنا  
ومن قلمهم بقليل ولبقع الانصار على من قبله اصحاب الفرائض فلم يدعوا انما ذكرنا  
ما وقع له اولئك الاحمال وهم من هم **ومن باخر عنهم من ادعى عدم النسل**  
فيما افني به والامر كما ادعى الا عني الى قتياب بن البرقي ان الفطر عهد في صوم الفراه  
مع الجمل بانه يقطع الشايع لا يقطعه قال انه غير منقول والامر لذلك وزر  
**س** **وحده** ما ذكرناه في مستطور اما على خلاف ما افني به من ادعى عدم النسل كما  
قد سناه في سئله ابن الصلاح والنووي والوالد في قدر الطبري وتطير قول  
شيخ الاسلام عن الدين بن عثمه السلام في التوايح في فاذا امر به انه يجب عليه  
اللذان دفعوا للحجه عن ظهره وقد ذكرناه في التوشيح ان الماوردي صرح بخلافه  
واما على وفاقه لعنينا ابن الصلاح بان من قال لانه انت ولد ربا يكون فاذا قال به  
وهو سئله نعم بها البلوي ذكرها في صرح صاحب النجاشي في باب لعنه اللذان  
وخصيانه فمن وهب وافضل ومات فقال الوارث وهب في المنع وقال  
المهذب بل في الصحه بان القول قول المهذب وبذلك جزم صاحب المهذب **ولخصياه**  
في صانه ادخلت اصبعها في فمها انها فطر وهو ما ذكره صاحب النجاشي في شرحه وطلعتها  
لا نقل عنده في المسله وصاحب النجاشي متأخر سيرا من زمان ابن الصلاح والمسله  
في البحر هل فيها خلا فاقبل باب صوم التطوع وقد ولد البحث ووقوع الاحاديث  
لابن الرفعه ولوالده مالا يحصره محلات منها باخر به مسلم بوجه منقول وبلد  
ما وجد مثل ما رايه وبغله ما وجد مخالفا بل غالب ما بل الا قد من مولد انت

لهم الا ان حوضه فيها صبيها منقوله كما صارت مولد اب اوليك بالسببه البنا  
**حادثه** في زمان الففال بمن وكان يصلي العبد بمن ونفعه مغصوبه فقام الشيخ  
الفال يستنزل الناس عن حذاره لانه ليس بمسجد فلا يقبل من عليه  
من فيه لان انما من في سطح الدار بمن فيها غير صحيح بخلاف المسجد فليس ولا فعل  
مصل اهل من واحد مسجد او لا فجزءه من مصل ولولم يكن مغصوبا لا يعطى حكم المسجد  
كما صرح به الففال في القياوي وفي هذه الحادثة من نذر طام ذبحه في الطقبات  
**حادثه** في زمان الشيخ اي محمد بن سيبانور السجدي رجل من الناس مالا يسرى به  
منه رسته فافني بانه ليس له ان يفعل به غير ذلك وانه لو خطب مسجد لم يصير لصبي  
من رسته بنفس البشر اقال لما تقدم من الثبات المقتضيه والمقتضيه السابق  
قال في كتاب موقف الايام والمأموم وانما ذكرنا هذا عن اصل منصوص له اقال  
واحكم بصبي ورثها من رسته من غير بلفظ باقيا بها بعينه وانما عين صرف المال  
لا تلك الجته فهي سئله اي زيد فمن اعطى ذرها وقيل له اغسل به ثوبك  
في زمان القاضي اي الطبيب الماوردي بعد اذ امر الخليفة ان ينادى في القباب جلال  
الدوله ابن بويه شاهين شاه فافني الماوردي بحججه واجمع جديت اخذ اسم عند الله  
يوم القيمة رجل يسمى ملك الاملاك وافني القاضي ابو الطيب باكل لان العقد  
ملوك زمانه **حادثه** في زمان الشيخ اي اسحق الشيرازي واي نصر الصباغ  
سيفه اذ في صايم قال لا من انه ان افطر على حار او بارد فانت طابق فغرت  
الشمس هل تطلق قال ابن الصباغ تطلق لقوله صلى الله عليه وسلم فقد افطر  
الصايم وقال الشيخ ابو اسحق لا تطلق لانه افطر على غير هذا وقد يقال



ان الشيخ ابا اسحق بن يوسف بن بك بن سفيان بن القاسم بن ابي الطيب اذ نص في التعليق  
 على ان الفطر يحصل بالعزوب اذ لم يات ولم يات له قال في الرواية في البحر ونقله  
 الرازي في كتاب القضاء من قباوي العزالي لكن مسئلة الشيخين في جاري بار  
 ولا فرق لان هذه العبارة يقصد بها في العزوف النعم ومطلو النظر وقد نقل  
 عنهمها بالنسبة الى ما يندخل الجوف من المفطرات سواء خارها وبارداها فليس  
 العزوب وان حصل به الفطر الشرعي من ذلك **حاشية** في زمر ابن الصباغ  
 بعد اذ راجل قال لا حاشية ان طالق على سائر المذاهب قال القاسم بن ابي  
 منصور ابن اخي ابن الصباغ لم اجد ما من قوله قالت شيخنا ابن الصباغ فقال  
 يقع في الحال قال وسمعت ان القاسم بن ابي الطيب قال لا يقع لانه لا يكون اوقع  
 قال على المذاهب كلها قال ولا بأس بهذا القول **حاشية** في زمان  
 اي بل المحمدي باصتهان علم حاكم باصتهان بعد ان اصوره النص ثم الى النص على  
 وفق ما علم قاسم المحمدي وهو شيخ الك فقيه اذ قال باصتهان بان الحكم نافذ  
 وفصل ابن الصباغ فقال بعد من حين وجود النص فان اراد ان الحاکم اذا  
 وجد النص حله اكل بمقتضاه لكونه متبذرا اليه فلا بأس به والشيخ الامام رحمه الله  
 حله لم يشهد له ذلك في الاشياء والظواهر وان اراد انه سقط من غير حكم منجد  
 وسبق انه قبله فاسد فقيه نظر والارجح قول المحمدي **حاشية** بالموصل  
 في زمان ابن البرزني والقاسم الماكيني راجل افي بان جميع ما في يده لن يند قبل  
 ينزع كل ما في يده من غير رجوع الى نفسه قال الماكيني لا ينزع وخالفه فيما اظن  
 ابن البرزني والشيخ جال الدين واحسبه ابن بولس وغيرهما وقد نقلت في المسئلة في



ما هو في  
 في زمان  
 في زمان  
 في زمان

في الطبقات قلت ان لها صوراً ثارة بقول ليس في يدي الا لانه اقبل صرح  
 به الاصحاح وثارة يقول لم اجد الا لانه او الصحيح عند النوبتي والوالد لا يقبل  
 وهي مسئلة القاسم اي سقيه وثارة يقول ليس في يدي الا لانه اقبل صرح  
 قبل وثارة لا يندعي بعد ذلك شأ بل سلك او يموت فهل يندعي على امره كل ما في يده  
 او يتوقف الى ان يفسر بما يشاء هذه حادثة الماكيني واللي نظير فيه خلاف  
 قوله وانه ينزع نعم ان مانع المصلحة والورثة في شيء هل كان في يده وقت الاقرار  
 فقيه خلاف بن القاسم الحسين والسجوي نظمت عليه في الطبقات في شرحه القاسم  
 واعلم ان الحوادث التي من ان حصرها كتاب ولم اذكر الا ما استغنى به واستطرت  
 وشوقته به الى النظر في كتابنا الطبقات المبين فان فيه من هذا النوع الكثير فاحسب  
 ان ابي انور رحمه **مهم** قد يكون الشيء مولد افلا يعطيه النظر ما يعطيه  
 عند صدقته ووقع الاندابه يشبهه المعانيه وتولده يشبهه الحبر وليس الحبر  
 كاللغاية فللمسئلة منازل ان تولد لها الخاطر فيقضي فيها شيء ثم يقع فيحل بالاستقرار  
 فيها بين النظر ما لم يكن بالحكام فلهذا احسن من نظر المفتي فانظر بطريق علي علي  
 الجزئي ولا مطمح بعد نظرهم اذا جري على ميزان الاعتدال فان قلت ان مسئلة  
 حدث للناس فيها تحدد نظر تحدد وثا مخالفت لنظرهم عند تولد لها قلت  
 مسئلة مؤب الا جري على الميزان بعد الاخذ في السيرة وقبل الاحكام المنصوص فيها انه  
 لا يسحق ثم اسأل الناس بها في تمام القرامطة فقال ابن ابي هريرة كما نقله صاحب  
 البحر اجمعت انا والمخاض والاصطفي واتفقنا على ان يعني بان من خرج لمخرج من غيره  
 من صرح له شيء وحدث الشيخ ابو حامد النضر افوا ان له الاجر بمقدار ما قطع من المتأخر



وهو منقول الراجح عن الصبر في والاصطحي وهذا المختار هو القيد بم  
 سائر على الغرافين والخراسان وقع في زمان ابي العباس ابن الفاص ان رجلا  
 حمل متاعا لغيره فتعرض له في طريقه بعض اللصوص واخافه بالليل ان لم يسله  
 فسلمه فافق ابن الفاص بانه يعزم لانه افندي نفسه بمال غيره وهو الصبح ذرو  
 في الوديعه وخالفه ابو جعفر الخياط والد المحتاط المشهور فقال له عن ابيه عليه  
 لانه مله وراى ابو علي الرضا عليه السلام عليه السلام قال استاذك ابن ابي احمد وهذا او اشتباهه  
 بينك انه لا يعتمد على القياضي في الوقوع الحرية كما يعتمد على اللب المصنعة فان  
 القياضي قد يخطئ بواقعه لا يمتداده المبني فيها فلا يلحق بها غير ما وقد قد منا  
 من الشيخ الامام ما يؤيد ذلك ومن مقال صغيره تخارها العالم في حادثة خاصه  
 انا لمخيف او غلط بحسب تقارب تلك الحادثة او بشارتها فلا يؤخذ من ذلك  
 ذهابه الى القول بذلك الوجه الصغير على الاطلاق **مسألة** لا ينبغي  
 ان يلقى الصحيح بن تناخلاف على خلاف قد صح فيه قطعا لما رجع في المبني خلاف ما رجع  
 في المبني عليه وقد قد منا في مسأله دعوى الوصي لستم على سم من ذلك ما نبه عليه الشيخ  
 الامام وهذا باب واسع المثل فليقتض منه على اهم الامثال الاول قال الراجح  
 في صدقنا في الابد هل نعم احد على عبده اذا شاهده بن تافه وجهان بنا على ان  
 القياضي هل يعطى بغير الاطمين نعم ام لا فقد بطن انه منافض للصحة ان القياضي  
 لا يعطى بغيره في الحدود وليس كذلك بل المعنى الاطمين من هذا الجلاف المبني لامين المبني  
 عليه الثاني قال فما اذا خلوا راس المجرم وقلنا القيد به على الخلق فاستمع مع القيد

ارجوا ان الاكثرين ان للخلوف مطالبه باخر اجها بنا على ان المجرم كالمودع والمودع  
 خصم فيما يؤخذ منه وسلف في يده انتهى ودون المودع خصما فيما يؤخذ منه وجهه ضعيف  
 عنده فلم يحفل قول الاكثرين مبني عليه الا لانه لا يلزم من ضعف المصل  
 ضعف الفرع واما قوله وسلفني يده فقال الشيخ الامام هو شي لا يعرف  
 قلت لعله يعني بكونه خصما ان الدعوى تقع عليه بعين الوديعه وان كانت  
 قد بلغت اذ لم يصدق المالك في دعوى يلفها لا بسبب مضمين فانه حينئذ يده  
 وخصمه المودع الثالث قد مناه في ان الامر اسقاط او ملك وانه لا يصح  
 للشخص فيه وان قال لا بمن المجهول لا يصح ونشأ الغلط لمن نسب اليها  
 فيه تصحيم توهم ان المبني كالمبني عليه في الرجوع الرابع اشهر من طلبه العصى ان المبني به  
 عند ناسخ السيد بن اخبار عبده الصغير على النجاش وما يلقوا هذه الامور اطلاق  
 المحرر يصح منع اخبار العبد وسببه المنهاج ولم يبعد البتة ولا صغير ولا امر كذلك  
 في الكتب اما الصغير ومثله المجنون كما ذكر الامام في النهاية وعنه وهو واضح فمن  
 ابن نعم ان الصحيح فيه لذلك والدي في الراجح في كتاب النجاش بعد كتابه القولين  
 في الكتب ان في الصغير طبعين اظهرهما طرد القولين والثاني القطع بالاجابة  
 وليس في هذا تصرح بصحة من القولين وهو قضية ما في الن وضمه لان قوله الاصح  
 انه كالمبني يعني في جريان القولين ولا يلزم ان يكون الصحيح كالصحيح ولذا في شرح  
 المنهاج فان اخذوا الصحيح من هذا الجلاف على الجلاف فقد قلنا ان ذلك لا يلزم  
 فان قالوا الغالب عدم النجاش بين المبني والمبني عليه في الصحيح قلنا والغالب  
 في طبعين احدهما قاطعه ان يكون القياضي ذاب القطع سواصح طبعه القطع





ام طريفة القولين لكن ليس ذلك بل قد خرج من كل صورته لم  
 من لنا وثوقا به وعند هذا يستلزم ان جعل كلام المحرر والمناهج مقصورا على الكبير  
 فان لم يمتد حد في سلكه الصغير من القابض اولى من جعله شاملا للكبير والصغير  
 طالبا ان ياداه سلكه بل من بينها ان يكون التباين فيها عن غير اصل بل على خلاف  
 الصحيح لا نأخذ به في كتاب الرضا وسبقه النووي قد ذكر ان الصغير محرم على  
 الخارج ذكر القاض من ذلك وان عدم اخباره انما هو قول ذكره فيما لو ذبح مستولده  
 بعد الصغير فارضه ببيان السيد وبالحجارت قال الماوردي وصاحب  
 التبيين وعنيهما وتلك كسبحهم رجل نوه ان الراعي والنووي صححا عدم المنع  
 الاخبار وما وقع في هذا الوجه الا اعطاء المبني ظم المبني عليه ورجل حمل كلام المحرر  
 والمناهج على الملا فليدخل فيه سلكه الصغير فحمله خبر بكسر الميم بل قل ان اسند  
 لا يصحح ما لم يصح وقد اغرب القاضي الحسين ادخل من بعض الصحاح في  
 الصغير على الكبير بالعكس قال ان ذلك لا يحسنه الكبير والصغير اولى والا فخران والفرق  
 ان المستند ضا في حصن الكبير واذا استغن عن ذلك انه لا يثبت من الصحيح المبني عليه  
 الصحيح في المبني عن فت ان خطابه الراعي عن اي العباس الروياني وجهين في وقوع طلاق فيقال  
 ان لم يكنى الملبه في ذاري ثابت طلاق ولا دار له يستلزم تارة على تعليق الخيال واخرى  
 على ان احث هل حصل بفعل الملبه منها ان يكون صحيح عدم الوقوع لكونه صحيحا في الخيال  
 بل هو ضا سالت عن الصحيح وقد صح الوقوع في مكان اخر اذ صح في كتاب الايمان فمن  
 قال لا يثبت ما هذه الادارة ولا ما فيها اولا فكن زيد او هو ميت وجوب  
 الادارة في الخيال واستنده جبره **احمد بن الاحمد** اذا عرفت انه قد خرج في الفروع خلاف

ما في امثله وقد خرج خلاف طريقه القطع فاعلم انه قد علم الاجماع على شي ثم خرج منها  
 مقابله وتلك مخالفة لفضل الاجماع في نقله ومعذرة وقد قد مناصح الوالد ان من  
 اثن من الورثة بما حجبته الدار والسبب صحتها غير مبالي بدعوى القاضي ابي الطيب  
 الاجماع على خلافه فلا يحجب حصيد من خرج خلاف ما قطع به فاقامون فان اخرج منه  
 من خرج خلاف ما زعموا بمون انه قد اجمع عليه المسلمون ومن ذلك ان سائر كلام الراعي  
 يورى الى شرح الوجه القاضي ابي قول ثوبه سباب رسول الله صلى الله عليه وسلم مع خطابه  
 ان يلى الراعي على ما ذكره الامام الاجماع على انها لا تقبل وان شرح كلام الرضا في الطلاق  
 وعليه بذلك اول كلام الراعي ثم اذا نال ملك اخر وجدته انما نقل عن الراعي الاجماع  
 على اسن اظه قبل الفراغ ويكون حسبه صحيح ما ذكر ان الاجماع قام عليه كما صح ان القابلة  
 تحمل ذلك شبه العبد وهو ما جلي الامام في باب القابلة اجماع المسلمين عليه وثوبه  
 قول الشافعي في المسئلة لا اعلم مخالفا مع خطابه الراعي في اول الباب وجه رواه  
 بعضهم فولا يخرجها انها لا تحمله فهذا امثله كشي وقد صرح الراعي في كتاب الامان  
 بما قلنا ان اخر كلامه في الطلاق بذلك عليه مقال وان قصد الاستسنا في خلال  
 البين واستثنى على الاتصال فقيه وجهان ذكرناهما في الطلاق وما ذكر في الطلاق  
 الا الوجهين اللذين حل الراعي الاجماع على احدهما فدل ان محلها من الاستسنا  
 قبل الفروع الا في الاستسنا من اول اللفظ واعلم ان الخلق الذي وقع في عبارته الراعي  
 من الراعي وقع نظري في عبارته الروياني في البحر فانه قال نفلا عن الراعي  
 لو لم يبق في الاستسنا ثم بدله من بعده فاستثنى عقيته نفع الطلاق واذا  
 في هذا اجماع الامه اسني وهو محمول على انه بدله بغيره الفراغ لا بعد اول الكلام وقبل الفراغ



**مسألة** نصبت بين اتيان اطلاق بآخلاف على خلاف ان الصحيح سوا  
 اتيان قولنا الخلاف في كذا اجازي في كذا افلا ينبغي ان يوضح ان الصحيح فيها سوا بل يوقف  
 فيه الا ينبغي ان يقول الراجح في باب الجمع اذا علق بالا عطا لا بصيغه مبي واما في مضاه  
 لاخص بالمجلس ومن اخذ لا يخص وهو وجه لبعض الاصحاب وخذ ذلك خارجا عما اذا  
 قال ان انقضتني فهذا قد توهم تابعه ان الصحيح في ان انقضتني الاخصاض  
 بالمجلس مثل ان اعطيتني وليس لك بل الراجح في ان انقضتني وبه صرح الراجح من بعد  
 عدم الاخصاض ومن غريب المسائل ايضا فهل هو كالا عطا حتى يخص بالمجلس او  
 كالذبح والافباض فلا يخص بالمجلس لم تجده هذه المسئلة الا في كلام ابن تومس في شرح  
 التلخيص قال انه كالا عطا والله ان يقول ينبغي ان يكون كالذبح فان الله تعالى قال  
 واتوا السائبي اموالهم واراذا الذبح بدليل قوله فان اسلم منهم زمدا فاذنوا انفسهم  
 اموالهم اما الاذا فحق هو كالا عطا او كالا فباض انقضت ظاهرا ابن الرفعة في المطلب انه  
 يرد فيه من غير تعلل منه وهو منقول الا ان التعلل فيه مضطرب  
 في الموضع المذكور من الراجح ثم بعد تعلل ما يقتضي انه كالا فباض وتوافقها طامه  
 في باب الخاتبة قبل الذين الذين في ما يقع في كذا غير انه في اوائل باب الخاتبة انهم  
 انه كالا عطا والمعتمد ان شاء الله كونه كالا فباض فانه العقبه وقد ذكره في بلائه  
 مواضع صريحاً واشاره فليقدم على المذكور في موضع واحد اشارة في غير منطقتيه  
**مسألة** هذا الموضع المذكور هو قوله اوائل باب الخاتبة ولو قال  
 ان اعطيتني الف او ان ادبت الى الف فانت خسر فلا يمكنه ان يعطى من ماله بقه  
 فانه لا يملك فهو لما قال له وحده ان اعطيتني الف فاعطته معصوباً وقد ذكرنا في الجمع

لوم

وحيث في وقوع الطلاق واللا طهر انه لا يقع في حصول العتق وهذا اذا اعطى  
 من مال غيره مثل ذلك الخلاف انتهى ملخصاً وقد ذكر ابن الرفعة ان الراجح وقوع  
 العتق بخلاف الطلاق فان الزوجة اقل للآلئ ام بخلاف العتق فيقول  
 ان اعطيتني على صورة الاعط لا حقيقته قال وهو ما اوده ابن الصباغ والبعور  
 والبند محي فليست فيكون من الطهر الذي سبه عليه غير انه وان كان طاهر من حيث  
 البحث في رجحانه عندني من حيث النقل نظر اذ راي في البحر وعني ان الثاني  
 نص على عدم العتق وقد اعاد الراجح المسئلة فذكرها عند الخلاف في كتابه  
 اخذ الشرايين اما الذين الذين وقال الطاهر القطع بالمنع يعني منع العتق فليس  
 انه ليس بما نحن فيه بل قوله وبخلاف كالا عطا على طاهر خلافاً ونصحتي ومن الغوايد  
 ابن الرفعة نقل عن القاضي الحبر ان قوله لعتبه ان اعطيتني يكون اذا في  
 الاكتاب كما ان الزوج فان هناك صريح اذن وليس هذا الا بمرور وقت ولو لم يورثه  
 اذا لم يورث حمل الاعط على حقيقته على خلاف ما يقوله ابن الرفعة غير انه لا يتم لما ذكرناه  
 ولا يصح ان ينفي الفور ولا يمكن عادة الاكتاب على الفور ولذلك شرطنا في الخاتبة  
 التاجيل **قاعدة** اذا قال كاسبك على خدنه شربين يكون كل شربة  
 نجماً فالصحيح وهو المنصوص عدم الصحة قال الراجح وهذا كالا عطا في اجازة الدار  
 السنة القابلة او هو هو فليست اما قوله انه كالا عطا فقد ثبته ابن الرفعة  
 على ان ذلك من محجج الامام ثم بحث فيه بحثاً طويلاً ذكره وليس من عنده  
 لان رايه قوله او هو هو فلم يعلم عليه ابن الرفعة وكان احق بان يعترض من وافق  
 هذه زيادة لم يذكرها الامام وفيها نظر لو كان هو لما كان الاصح هنا منع البصير لان



الاصح عنده في اجازة المذاهب المتقبلة من المتأخرين الصلح ولست هذه الزيادة  
كانت من كلام الامام فربما كانت محتملة فانه لما ذكر في هذا التخرج في باب  
الكتاب فان الاصح في الموضوع المنع وانما من الرافعي فليكن محتمل وهل هو لوضع الا  
صريح لنا في **مسألة** ما من فصل من هذه الفصول التي سقناها من القول  
في الغياب والغراب الى هذا الا وقد كنا سبيل ان نذكر مسألة اخرى انما نحن  
الخطا له وكان القضية النسيه على ان يوضح لو استوعب الغايب بكتاب الى افي جربنا به  
لا نأبى على سفين كابل مع الاختصار **باب مذهب الشيخ الامام**  
الامام رحمه الله قد افاض القول على شرحنا به المذهب فيه ووراهنا استخلاص على المذهب  
لم يذهب مع استخلاصها الى القول بخلافها بل انصرف على الاستقلال بمثل قوله وقد  
ذكر قول الاصحاب ان الغايب ما خبر الرد للاشهاد وان طلبة المال يجوز  
التأخير حتى ينحل لاسمرا بالعصية وشمل قوله فيما عمله من كتاب الخبر المذهب بخبر  
المذهب في كتاب الجراح وقد ذكر مسألة قطع الامامة وقول الامام ان الغايب انما  
يقطع اتمه لا يوقف منه من الشرع وانما يلقاه العلماء من نص فصار اذ لم يرد فيه توقف  
الا ان يكون فيه اجماع انتهى ذكره في خلاصته على ضابط العمل **ومثل** هذه الاختلافات  
لا قول له فيها بل هو وافي فلا بد من هذا انما يذكر ما جزم فيه القول وبقي  
الراي لبقه فنقول هذا الباب معقود للمنازل الى احدث فيها لبقه وخرج بها  
عن مذهب الشافعي وان كان ربما وافق بعض قولها او وجهها ضعيفا في المذهب  
وهذا الباب وان عظم فائدة فخره وامر بالمسببة الى الشافعية ليست كالباين  
قبله فان الاخذ بما في الشيخ الامام في هذه المسائل متعلق له لا لك في فنقول

مسحوبين بالله فيما ياتي ونذكر قد كان الشيخ الامام رحمه الله رجلا فيما ينفق  
من كبار المجتهدين وكانت المسائل التي ترمى عليه في مذهب الامام الهادي رضوان  
الله عليه على ما فهمته من حاله وسبقته من امره لا شك مثل خبر ثلاثة ايام  
القيم الاول ما وافق اجتهاده فيه اجتهاده فهو توافق للامام الهادي لا مفلا  
او لا بقله مجتهد مجتهدا وقد اشار رحمه الله الى ذلك في خبر من المسائل فان  
في شرح المنهاج فيما اذا مات احدهم من اثنين قبل الفرض والمسبب وقد وافق النووي  
على تصحيح القول بوجوب المهر حتى ردت هذه المسألة واسرى بها باطن وقال في عده  
خبر من المسائل ذهب الشافعي الى هذا وهو المختار وقال في فتاويه في مسأله التاجر  
هل يقبل ذهب الشافعي الى انه يعزب ولا يقبل وما لك الى انه يقبل والاولى قول الشافعي  
لعدم قيام الدليل عند علي وفا فيه فهذا القيم اعطاه من اجتهاده وقوته واستغفر  
له وسعه القيم الثاني ما وافق وقته عن الطريقه نظر انما محبت نذر الله به لبقه  
فهذا في الغالب يعزوه الى الشافعي سائحا عليه وكأنه في هذا طائفة صواب القاص  
رضوان الله عنه على اجماله لا هو المفيد من دل وجه ولا المعطى ليلاب المسألة حله بحث  
ينسبها الى بقية قولها واعتقدا والبي شاهدته من حاله فيما هذه ضعفه انه لا  
يقضي فيه بشي ولقد حضرته مرة وجأته فتباني في حب الشافعي اطلاق هو قول الشافعي  
ام حرام فالقها الى وقال البينة انت عليها فليست عليها كتابة ببسوطه نصرت فيها  
مذهب الشافعي واحضرها اليه فاستحسنها وقال اعطاه لصاحبها وفهم منه انه ليس  
عنده فيها قول بت فمن ثم لم يقدم على التمسك وان رجحان مذهب الشافعي فيها عند  
تمام ولذا لم يلبس من الكتابه واسرى باعطائها الى المسبب في قول ايجل الماذن في دفعه





الى المستغنى وربما اعطى المسألة من النظر حبله وقوته ثم تعارضت عنده الاوله  
وهنا نارة تقف ونارة تميل الى مذهب الشافعي مثلاً لا يسمى عليه بل يتعلل معه  
للقنبا نظراً اخره فعمله في مثله الزاغة والمخاسرة قال في شرح المنهاج وحدث  
سنان السنه التي لا تدفع لها في المسافاة والسنة بالنهي عن المزارعة والمخاسرة  
رودها بعض الناس وفيها الاختلافون فرأى لك في الوقوف مع الشئ اوله وقال  
لا تدفع احدني سنينته صلى الله عليه وسلم بالاختار في سنينته في نحو من كفاه وسننه  
في منع المزارعة والمخاسرة ولا شك ان هذا اسلم المذهب اهي ثم ذكر مذهب الامة الباقين  
ثم قال وزاي الحسن والاوراعي اباغ القياس في الخاف غير المنصوص به فاجازوا  
المزارعة والمخاسرة والمناصبه ودفع الشافعي للمراعي بعض ما يخبر منها من لئها ومخوذ ذلك  
قال وما علم هذين المذهبين بصعب ما خذه لانه انما ان يخالف اشرا او قيساً  
ولا يسمى على قايده قال ولا يبلغ صلبه بي هذه المسألة لئها في غاية الاختلاف  
عنده في ذلك لم اجد على اختيارتي وكيف اختلف الامة الاربعه ثم بقله ذلك في الارض  
عنه صنف كتاباً سماه الطريق بقية النافعة في الاجارة والبقاؤه والمنازعة وكان سبب  
لصنعه اياه مسأله وقعت عيني في المخاحات بعد ما استخلفت في نياسته في الحكم فساله  
عنه فصنف هذا التصنيف وقال فيه لم احب في شرح المنهاج على مخالفه للامة الاربعه  
في المخاسرة لاني كنت لم اسبع حبله الاحاديث واوقال السلف وكيفية ولا شك ان  
الانسان ينبغي ذلك بحديث الله فيه قوة لما ثبت وقد حدثت في قوة الان لا حبا رخواها  
اسمى ملخصاً واعلم انه رحمه الله كان محمداً مطلقاً لان كان في مذهب الشافعي محمداً  
مقبلة اقرب مسأله اطلع فيها على تصور الصاحب رضي الله عنه واعلم انظر حقه فلم يبال فيها

مخلاف مقدم من الاصحاب ولا متاخيره ولا بالاحتمال ولا بالماخزين وعبارته  
فيما هذا شأنه غالباً لفظ المخار او نحوه وزب مسأله لم يستوف فيها النظر وكان عنده  
فيها بعض التوقف فغراها الى قالها كما يقول في لئها من السائل قاله الراعي اولنا صحوة  
او ما شبه ذلك وزب اسوي النظر فيها ووافق زاي في الاختلاف في من خطابه  
قول الاختار انه المخار او مع كتابه يجمع الراعي والوقفي انه المخار فهدى الافق ثم  
اللائه جارية في اجتهاده المعيد جباها في اجتهاده المطلق واعلم انه رحمه الله كان  
في الواقع الواردات عليه يسم منها بما ليس بمنقول من ائمة بهما هو منقول  
كان يسمى ان الاستعمال به اهم من الاستعمال بالاختلافات الى اسفرت المذهب عليها  
ولا ينبغي بحسب تلك الحق فيها الا شياً لا ينفك عنه غايه ولا يقول الى رجوع منقطع  
لمستطاع في مجلس النظر بل هي كما كان الفاضل ابو حامد السمرقندي ينشده من يسمع  
تراجع المناطيين في مناظرهم وتنازع المتعلمين في مجاوراتهم ثم انصالحهم وطل مصمم  
على معالمة باق على حالته ن

رهمه دليله مطوخ      مذاب فيه العوم حتى يضطاحوا  
ثم بمن ون كان لم يروا      كانوا استوا حيث اصبحوا

نعم وكان يسمى ان ما خاص فيه الاولون فقد حوا المونه غالباً فيه وانما ما لم يحج لهم  
فيه نظر فقد يعنى عليه القيام به فان كان فيما يظن من حاله لا فيها بفتح به بماله  
معنف ان اهل عصره محجوجت به متعين عليهم الانقياد لا قوا له وافعاله ختم عليهم  
البعثه بما امر من الله وعلته ان مبدل اجتهاد في ما رويهم كما عليهم ان مبدلوا الاجتهاد  
في ما بعثه وما هو بمفوض ما اوجب الله عليه اذا فوتوا في اوبعضهم بما اوجبه الله عليهم



من يتابعه فحاشا اذا جأته فتيا افزع ليلته لها من اجل ذلك ومن ثم كان رحمه الله  
يقول عند ذكر قول الفقهاء لا يفتقر الفاضل في الاحتياط بآب المختلف فيها  
انما يطلق المختلف على ما فيه خلاف لمن تقدم واما ما يقع لنا من صور المتكبل  
ومجادب الارافيه فلا يقال انها من المختلف فيه بل ينبغي ان ينظر فيها فان  
انفتح دليل عليها ابع والا فلا وان حكم حاكم فيها بحكم ولم يكن عليه دليل سعي جواز نقضه  
وان كان عليه دليل لم ينقض هذا دلالة وقد ذكره في فبا وبه وهو صحيح وعليه نخل فضبه  
صدرت من شرح وغيره نقضه على حرم الله وجهه وغيره في مسائل لم يكن تقدم فيها خلاف  
ولا علمها دلالة فاطمة وكان في استنباط الشيخ الامام لا سيما في اواخر عمره ثم اوصيه  
من الحوادث مع ما كان عليه من ايراد العباده مما يشغله عن امتعان النظر في المتكبل  
الشيئ استقر عليها بخلاف لعلمه اشباع الزمان القسم الثالث من الافكار في اجتهاده  
المطلق ما اعطيه النظر فيه وبلغ منه الاجتهاد واداه الى مخالفة المذهب والابو  
منا بدته لا الوقوف على الاستشكال فافعل في المزارعة والمخابرة اخرج عن هذه  
البسم عقده ناهذا الباب ورأينا ان جمعه ونقله من باب بطل الشريعة وحملها وادا  
النصيجه فيها فان هذا الامام الذي في هذا الزمان الاخير اذا ذهب الى خلاف  
المذهب او مشهور المذاهب نعين على المحتاط بالدين ان ينظر فيما قاله ليقتصر في  
المذهبين اولى بالاتباع وقد اوضحنا حاله وسنا معقده فافيه وحري بالادلاء عودا  
على يد من يفتي على حتم لان لمعنا في البيان سلفا لا يمتد عليه ثم يقول كما قال  
امام الحرمين في باب الخلع في المهر ليس من الممكن انما طرأ عليه الى حله فمعه كل احد  
ولشرح في مضمود هذا الباب فقول وقد الله فيما قول وعمل ذهب



واللهنا وسبحنا الشيخ الامام سقى الله عهدته ونور طرده فيما اسحله لبقه مذهبا  
وارضاة رابا الى انه ان شهد طهيت واحدا المشتمل بورت البرص حرم استعمله اوجرم  
وتقدم اعيناه من جهة المذهب طهيت للكراهه **م** وان الف له غير المتغير طاهر  
مطلقا طهيت المحل او لم يطهر وفي مذ هبنا ثلاثة اقوال اجدت ان انفصلت وقد طهيت  
الحل في طاهره غير مطهر وان انفصلت ولم يطهر فنجسه والكره نجسه بطحا  
والكره وهو العدم طاهره بطحا وبطل حال واختلاف في الما القليل اما الكثير  
فطاهره مطهره لا نجس الا بالنقصان بخلاف ومن نظر شرح المنهاج كتب الله  
عنه رالعنه ولم يترك ذلك لانه يقول بالظاهر به وهذا توافق القديم لكنه سلب الطهونه  
وهنا مفارقة وشرح به ذلك في كتاب الرقم الحاسي في شرح نخص العنه من قال  
ولم ار من قال به في المذهب وهو الذي احصاه وليس من العدم ولا اجدت  
قلت وتقدم شرحه من حيث المذهب انه لا فرق بين ان يند الوضوء او لا **م** وانه  
لذا تحلل السند المحل من المهر او التي تب بعد ان كان خمس اسفبه نظري قال  
ولم اجد من شرح به قال والمنقول عن اصحابنا انه لا يطهر بقله الفاضل او الطيب  
وعنه **م** وقد تقدم هذا في اختلاف المرسل لانهم يجد نصا لك في توافق  
الفاضل ابا الطيب وقواعده المذهب تنبني خلافة فلن الله على دنائهم المذهب **م** فان  
تبارك المحن بتجسس باطنه ثم لا يمكن نظره ابدا وان كانا ليه بما طالب به الطاهر  
والطاهرات من الصلاه ومحو هذا للضووه وقد قدمت هذا من اختلاف  
المذهبي لا يخلت له ان ابا العباس ابن شرح قال فيما وجدته عنه منقولا في شرح  
المصباح للفاضل في الحسن علي بن احمد السوي ان الشريعة تقتضي انه ليس في باطن الانسان



كحاشية فقال - مرارة ما في باطنه مما خلفه الله منه لانما دخل من خارج وهذا  
 ظاهر ذكره الاصحاب حيث قالوا في النجاسة في محله لا تحل عليها حكم النجاسة اما  
 بحسب ادخله الاثنان عند وانا الى باطنه فانه نجس لانه اذ دخل نجس محكوما عليه  
 بالنجاسة فلا في الباطن فتنجسه ثم يطهر فيعد ذلك قد رتب الى نجس بلا فانه  
 نجس حكم عليه بالنجاسة واطال في بعض هذا ولم يسمعه بعد خارجا عن المذهب  
 بل قضيه طائفة انه مقتضى مذهب الشافعي في مباحثه طوله كانت بين وبينه وقع فيها  
 ذكره الجرح وسئل المخطئ في الصوم وعنه ما ومن ثم قد مر في سائر المذهب  
**مر** وان اتد المذهب في مسح الحرف من جنس لونه وهو من هب الحسن البصري **مر** وانه  
 لو قيل في الله المطهر وكذا ان المودن ينزل - احتلعتين ويقول الاصلوا في  
 ركاكم لا يكن به باشر والاصحاب متفقون على انه يقول ذلك بعد فراجه من الاذان  
 او عقب ذكر الخلعين **مر** وانه ان صح عن الصحابة وما ورد في مسند ابي عوانة عن ابن  
 مسعود فلما بقى النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على النبي دل على ان الخطاف في السلام  
 غير واجب فلا يكون اقله السلام عليك ايها النبي بل السلام على النبي وما كان للمذهب  
 على الشيخ الامام ان البخاري رحمه الله ذكر في كتاب الاستبصار ان من حديث ابن مسعود  
 بعد ذكر السلام يصيغه كافي الخطاب انهم كانوا يقولون ذلك وهو من اظهرهم  
 فلما بقى قلنا السلام يعني على النبي كذا وقع في البخاري ولو كان صريحا في ان ابن مسعود  
 قال قلنا السلام على النبي لكان الاقتصار على غيره الى ابي عوانة مع قوله في البخاري  
 دليلا على عدم استحصال ما في البخاري وقت العزو والله ليس يصريح بل الظاهر من  
 قوله قلنا السلام لي ذكرنا السلام كما نذكره في حياته ولم يرد ابن مسعود السلام

بدهما

على كونه نجاف الخطاب اوبنه وهذا انما كلامه على اصل السلام من حيث هو وقول  
 الراوي يعني على النبي هذا ليس من كلام ابن مسعود لم يرد ابن مسعود على ما في صحيح  
 البخاري على قوله قلنا السلام ونسب الراوي بقوله يعني على النبي ويحمل ان يرد يعني  
 اصل السلام على النبي معرضا عن جوابه نجاف خطاب اولس نجاف خطاب لانه قد عرف  
 سمعته من خارج ويحمل ان يرد معرضا بعد ما قيل عن كاف الخطاب واقصرا  
 على قولنا السلام على النبي غير ان ذلك من كلام الراوي عن ابن مسعود وليس من  
 كلام ابن مسعود فلما كان في مسند ابي عوانة من كلام ابن مسعود جز ما اقتصر على غيره  
 اليه هذا مع يجوز ان لا يكون الشيخ الامام اسخض ما في البخاري في ذلك الوقت  
 فقد قد مناهه ربما انفق لاجل منه اضعاف ذلك او ان يكون مع ذكره له ان من  
 عنه لما ذكرناه ولانه كان في اليمن الاول من شرح المنهاج كمن جده ولا يستطيع  
 ميتت فيما يقول - ان ماخذ من هذا امر اضيق به عن كاف الخطاب اصلا  
 ومن ثم قال الشيخ الامام ان صح عن الصحابة فليكن المرء على بصيرة من دينه **مر** وان  
 من كان في المسجد فادركه في بضعه الصلاة لم يحل له الخرج بغير ضرورة خادته حتى  
 يودعها فيه **مر** وان من ادرك الامام وهو راحل لم يكون مذكرا له راحته وهو مذنب  
 النبي بي صاحب الصحيح وابن خزيمة والضعيف من اصحابنا **مر** وانه يصح امدا المخالف لمخالفة  
 حاشي محقق ما لم يعلم انه من اول واصحابنا امدا في الامام او المأموم منطل مثلا  
 فما اذا امكن محققا امضا او من ذكره جواز ان يكون هذا هو قول ابي اسحق الملقه  
 وان كان الاشد اطلاق منع الاقد الاطلاقا **مر** وماك الى وضع البدن قبل  
 الرجوع في الجود كما هو مذنب ماكب **مر** واستحل قول الاصحاب ان حمل الفضل

الاشارة



فلا في نجاسة سبطل لصلاته وقال انه يحتاج الى دليل وهذا الاستدلال بصحة ما  
لا المخالفة لشرعنا صدقنا به الباب من استسكان مجزء تامعة الا وقعه فلذلك  
ذكرناه **وهو** انه ايضا استسطل قولهم انه شتر طمخاؤه الما يوم الصلاة في موقف  
الصلاة وقال المحدثان بعد اجتماعين وانما هذه التفسير يحتاج الى دليل **وهو**  
الى ان المأموم اذا عين للأمام واخط لا يبطل صلاته وانما يبطل افندا **وهو** وان الاول  
لا تقدم على الاخرين الا زرع اذا كان حافظا لبعض الشرائع وما لا خلاف في الفقه  
**وهو** انه لا يجوز الجمع بين الصلاة بالمطر ووافي على الكوازي بالسفر فتوسط في الثاني  
واي حنيفه **وهو** وان المأفوا اذا نوى اقامته التي من صلاة احدي وفشر من صلاة ايم طاهو  
مذهب الامام احمد حنبل رحمه الله قال رحمه الله متعلق بهذا القول لا باقامة  
اربعة ايام فيه يوم الدخول والخروج **وهو** وان الصنف المخرج من صلاة عنده من المفسد  
في الرحلة الاول وقد قد مناه في الباب الاول وسبب تعادله من انه في الواقل  
الحديث الثاني في ما عدل منه وانا لا نعلم ذلك لاننا في الحديث في هذا الصريح  
مخالفة الثاني في طاهواثارة الى جعله مذموم لمن قال اذا صح الحديث فهو مذهبي  
فما مل وتوقف في الجواب الفاتحة في القاب بعد الرجوع من صلاة اللسوف  
قال لم افقت في الاحاديث على قراءه الفاتحة في طه فقام قال والاك في اوجها في الامام  
كالرحمة الطاهله وان تارك الصلاة يضرب بالعض الى ان يصل او يموت تحت  
العصا ولا يضرب عنقه ولا يحرقه ولا يجرده وهو احضار ابن سريج في حنيفة نيله  
ووافق الشيخ الامام رحمه الله في المعنى على من الصلاة من الكفوف اذا اصر  
عليه انه شتر طمخاؤه فكل تن الضرب حتى لا يقضي الى الهلاك وقال في باب يطاج

المشركات المعز من اصنع اضحانا على اننا لا يقضي به الى الهلاك لانه على تراض **وهو** وانما  
الصلاة فبقها امران احدهما انها حق مستبيل يمكن التوصل اليه بالعقوبة والثاني  
عظم توقفها بين الدين فاستوى بها الى الهلاك **وهو** وانما المطالبة بالحقوق  
المستقبله في ثلث رك الصلاة من الوجه الاول دون الثاني فيقول الاضما بها الى  
الهلاك كما في الثاني في الصلاة ويحتمل ان لا يقضي بها الله والاحتمال الاول هو  
الذي جزم به في تفسيره في سورة الحجرات عند الطاهر على قوله تعالى فقاتلوا الذين  
حتى تنفي الى امر الله **وهو** انه نسل في اخر الوقت ولا شتر طمخاؤه اناها غنى الوقت  
وهو راي ابن سريج كما حكاه عنه الشيخ ابو اسحق في الملث **وهو** وان الوارث يصل غير الميت  
كما يصوم على القيد المحتار عنده وعند النووي وهو راي ابن ابي عمير ون وشار  
الرافعي في باب الوصية الى انه وجه مخرج من الصوم لكنه في كتاب الصوم لم يقص به  
فالحال وانما ذكره احتمالا للتعوي انه يطعم عن كل صلاة وسمعت الشيخ الامام يقول  
مات لي في بيت عليه صلاة يوم فصلت عنه ولذا ذكره في تفسير سورة البقرة والله  
يعلف عن الميت ايضا وقول **وهو** في ذكره في البوتط في ذكره في النفس ولم يذكر  
في شرح المنهاج **وهو** وان الامط را في القراء في الصلاة للتحاق اخرين اذا كان في مسجد  
جرت العادة بايمان الناس الله فوجا فوجا ما لم بالغ مستوش على التحاضر عن  
ملكوه وقال لانه مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يطول الركعة الاولى  
بين الحجر ومن الطمس في يدك الناس **وهو** وان الفعل للبر في الصلاة بنا لا  
سطل وهو راي المتولي غير ان المتولي لم يقل ذلك في الكلام الكثير وقضية احبار  
الشيخ الامام القول به ايضا وقد قد مناه في الباب الاول وفي وجه للفرقة





وانه لو قبل بوجوب اخراج زكاة البطر قبل صلاة العشاء لم يغلب **و** انه يجوز صررها الى  
 ثلاثة من الفقهاء والمجاهدين وهو رأي الاصطفيائي **و** قال في المبدع في الفقه **و** يجوز  
 ترك الصوم لمثل هذه فيه نظر فانه من ثل حقيقته الوجوب بخلاف الفقه **و** قال  
 وانما يظهر الجواز فمن سرجوا اقامته بقضيتها ومالك الى قول قتادة وطاوس انه يطعم  
 من هذه صنفه اذا مات ولم يقم **و** وان قول ابن بنت الشاذلي وابن حزم انه وان  
 المنذر الميت بمنزلة غيره لا يصح الحج الابه قوي **و** انه لا يجوز للميت في ايام التشريق  
 الا بغيره ان قال وهو قول العراقي قال الشيخ الامام هذا هو الراجح دليلا واما  
 المتزوج عند من مذهب الشاذلي في الجواز قبل ان قال وفي الليل سوا قلنا قضا ام اذا  
 قال واما زمني يوم النحر فيجوز قبل ان قال **و** بعدة خلا قال للعراقي **و** انه  
 لا يجوز تجاوز الشبع في الاكل والشراب وان لم يضاد الم يكن فيه تقعر معتبر  
 والذي حرم به الاصحاب في باب الاطعمة الاقتصار على المكراهة **و** انه لا يجوز للمجندى  
 ذبح فريسه الضاحكة للحج والابا ان الامام والاولى عندي ان لا يجعل هذا خارجا  
 عن مذهب الشاذلي اذ ليس للشاذلي نص مخففة في خصوص هذه المسألة وما هي الاطلاقات  
 بقول السني نعم ثم رد الشيخ الامام رحمه الله في جواز ذبح الفريسة الضاحكة للكر  
 والفريسة مطلقا اذن فيه الامام ام لم ياذن كانت كجدي ام لم يكن ومالك الى المذبح  
**و** انه لو باع نصف وثلاث وسدين دينار لرزقه دينار صحيح وقد تقدم من لا يبيع  
 ان تعد من المذبح في مسئلة ذبح الفريسة الضاحكة للحج ومن قبل واحده لا مخالفة  
 فيها الا لاطلاق لا يصرح من القول ولا طاهر **و** ان الغرض من المذبح كالمغزو  
 من والدها وهو قول المذاهب قال والطاهر اخصه من ذلك بمن كان ذا

رحم محمد لم يخرج بنو العجم **و** انه يجوز الاسفاح بالمبيع في هذه السيرة اذ اذا اطلع على  
 عيبه بشرط وقوع الاسفاح في المدة التي يعرضها فيها من السيرة وهذا القاسم  
 ان يكون بمسدا لاطلاق الاصحاب غير ان الاطهر فيه جلا في ذلك بخلاف ما تقدم  
 وانه اذا قال استبرأ به ما به ثم قال بل بما به وعشر وعشرين المشتري ولم يبر  
 لعلمه وجهها محملا ولكن اقام سنة على ذلك فانها قبل وان كان بافراة الشاذلي  
 ملكا لها وهو رأي ابن المغلس من الظاهرية غير ان ابن ابي المغلس علل رايه بجواز  
 لونه فاعلا او مائا والوالد رحمه الله مختار فيقول السنة وان قال نعمت  
 فقد جبر على تحريم حريمه ابن المغلس ومنه هبة اعم واشد من مذهب ابن المغلس  
 وان اثبات النفا في السنة المنصوص عليها الذهب والفضة والبر والتمتع والتمس  
 والملح تحل ويقول مع ذلك مست النفا في كل مطعوم لكن لا بالتمس من كل مطعوم قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا تسعوا الطعام بالطعام وسبقه الى هذا المذهب امام الحرمين  
**و** ان بيع العقد الثابت في الذمة ينقد ثابت في الذمة لا يظهر دليل منعه وخرج الى  
 جوازه كما هو مذهب مالك واية صنفه رحمه الله وادنى الشاذلي والاصحاب على المبيع  
 واستندوا بالنهي عن بيع الثوب بالثوب ونقل احمد حبل الاجماع على ان لا يباع دين  
 بدين واجاب الشيخ الامام بان ذلك فيما يعين دينيا لا لو يضره على مؤصفتين وانما دينان  
 ثابتان بقصد طهرهما فلا **و** انه يجوز في وقت الضرورة احتكار كل ما لنا بضره  
 اليه وهو في عينه عند سوا القوت والمعنى على القوت كالحج وما سدد مسد المعنى  
 عن القوت في بعض الاحوال وان كان لا يملك بالمد او ماله عليه ومنه ذلك كالتب  
 اذا كانت لنا برحاجة اليها لشدة البرد او لئس العورة قال ولا اعلم خلافا من اصحابنا  
 في حواز الاحتكار في غير الاقوات وان كان في وقت غلاء ذلك الصنف لكن الغرض







ثابت في الدين بطلان باذنيه وهو الدين على مؤسسه ونحوه ومنها ثابت في الدين  
لا يحب اذاؤه كانه بعد الحول وقبل الثمن ومنها ثبت ثابت في الدين ولكنه  
حب اذاؤه مثل هذا قلت ونظير قول ابن جرير ان احواله يحب على الخيال  
قبولها ولا يحب عليه وقول اي اسحق في اللطيفه اذا بلغت لا يضمن حتى يطالب بها المالك  
وقد اخاره الشيخ الامام في مقدم في الباب الاول فقد اعواء اعتقاده واذاه من  
حيث لا يستغنى الى ذلك وقول السجستاني الذي قد مناه في الباب الاول في الخالف وقد  
شهد له ايضا قول الاصحاح ان الدعوى بالدين المأخوذه من القافله لا توجه عليهم  
بل على الجاني بقده ثم هم بدفعونها بعد ثبوتها لئلا يات ابن القاصر صرح به في جواب  
احد اعضا في باب صفة الدين على البت وهو مقتضى كلام الرافعي في باب الفتنه اذا قال  
واذا اتم السب فان كانت الدعوى على خيالي قوله وان ادعى الخطا او شبهه العدا طفا  
من قافله انتهى جعل الدعوى على الجاني ولا اخذ من القافله ولا على هذا كلامه بسوط  
في الاشباه والنظائر في كتاب الجراح قال الشيخ الامام وقد استنط من قوله تعالى  
الم من الى الذين ينفقوا الابه ان اللذ لا يحضن لما مضى وان اجماله المقيم عليها خيره لانه قد هم  
في قوله لم اخرجهم لخصر نعم قلت وكشفت عنه سرا را في ذلك وفعل كلام من قال من اهل اللسان  
ان اللذ يحضن لما مضى وردده واذا من ابي سبت الله كتابا من اعتقاده وعداه  
بما كان في وفا العهد منه هبه كالك فها قد قلت الوفاي  
كنا لمقت هذا منك لم نزل الى مثله اللعن ينسب  
بما له انا كتب وهو سيئ فما اذوم ونعم الوالد السنت  
واشرت الى بلعن القاصي عند الوهاب في مذهب مالك ويكون كتابه الا قوله صلى الله عليه وسلم



وان اولادهم من حسبكم وتكونه سببا الى قول الفقهاء الوالد سبب في وجود الولد  
وانه بلغ اشهاد الموصي على ذنبه بقتله منها من غير ان يطلع الشاهدان على تفصيل حاله  
فاذا شهد عليه ان هذا صلي وهذه وصتي ولم يعلم ما فيها من حق وهو من غير المروني  
وانه اذا اوصى للعلماء دخل منهم الفقهاء قال وليس هو مذهب الشافعي وان حاول ان يوقعه خطه  
مذهبه وان مذهب المزي في انه لا يفضل الذم من بني هاشم وبني المطلب على الاشي في  
قيم الغي قوي ولوقوف في استحقاق البت مع ذلك وقال بطله ما ذكر الاحاديث في النهي  
عن العمري والرفعي احاديثها في غايه البعد عن الاصول ولكن احديث بطله على كل اصل  
وعلى كل قياس ولهذا قدمت ذكر الاحاديث فيها ولو فصل تحريمها للنهي وصحة الحديث  
لم ينعقد وذهب الى ان من مات وعليه دين وكان قد استحق من المال نصفه من  
الصغار بطلانه فحب على الامام وفاؤه عنه ولله لك وفا المقدار الذي كان يحقه ان لم يكن  
قد استحق مقدارا يجمع سوا كان المدينون غنيا ام فقيرا انا الفقير في الحديث وقاد به مطلقا  
وان المعلوم لا يمنع شهادة من قال بالكون طله الله في العلل بل هو معتبه لواجبها  
مع كونه شهيدا على لم يعلم صبره واحتسب ام لم يفعل ذلك صرح به في الفتاوى وقد سل  
تمامه في ذلك وجزم في شرح المنهاج بانه غير شهيد للكون في شرح المنهاج بحسب علي  
قواعل المذهب ولا بد من مذهب بقره الانا دارا وهذا بالنسبة الى الاخر انا بالنسبة  
لما الدنيا قال لعل شهيد حتى انه لا يفي ولا يفي عليه بلا خلاف وان القاصي اذا حكم  
بفجه النكاح بلا ولي يفض قضاؤه وان كان يعتقد ذلك وهو راي الاصطفي قال الشيخ الامام  
انا اسحق من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ان شرع الى نكاح صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه باطل وان سمي به على الصيغة بى واحد من الناس وان علمه الاجبار في النكاح المتكافؤ والصغير



جسعا وهو راي ابن حريم ولم يقل به احد من الائمة الاربعه **و** انه لوقا كجارسه  
التي لا تباين وفاتها بالمناج اذا منتهى وهو لا يثبت العتق ان لم ينلحه ان كان في علم الله  
ان النحل او سلحفي بعد عنده فان خذ فوغيث وجري المناج بينهما عقت وحصل  
الخير والاشهر البرق وهو راي ابن خيران وقاله ايضا صاحب التفسير وعبارته ان  
الطريق ان يقول ان بصر الله مشا نكافان خذ قبله يوم ومال الله الغر الى ذلك  
ان تعبر بقوله ان كان كل وطي اياك منس امع اعتا في اياك مناج بصدر رمته فان خذ  
مع ضد ورعت المناج وتكون حل الوطي حينئذ لا تزم التفضيل والاصحاب غير هؤلاء  
مطبقون على انه لا يصح المناج ولا يحصل العتق فان لم يكن مع من نص من غير منسله والا  
فالمعوم ان بعد واحد من مند هب الشافعي رضي الله عنه **و** قال في النسخ المجوس لاجن  
ساجدتها ومنفوه الى الجاهلي وهو راي ابن ابي اسحق المروزي وراي عتيد بن حريم  
وسبقهم ابو ثور وزاد فجوز وطي ظ من لا تناج بملك المين كما نقله صاحب الجاهلي  
وقال في غيرهم من اهل الكتاب قد سوي الاصحاب بين الدنياج والمناج ولو قيل بان الدنياج  
اول باكل لكان له وجه لانه منصوص على طاعتهم في القرآن غير مختلف فيه والمناج فيه  
خلاف بين الصحابه **و** ذهب الى حل المناج الدنايات غير المجوس مطلقا سواء علم اهل  
من بني اسرائيل او لا ولم يثبت ذلك على العالم بكون من بني اسرائيل ولا من غيرهم  
الشيخ والسيد بل وقال ان التوقف على ذلك لا دليل عليه قلت لكنه لا يمتنع ذلك  
خارجا عن الدنايات بل الذي يعطيه قوة دلائله انه من ذهب الشافعي وهو صحيح وقد سطر  
القول فيه في كتاب نفع الموانع **و** من مند هب الشيخ الامام انه اذا غر بحريمه كان  
اولاده منها اربا ولا حصر به مع ذلك وهو مند هب ابن حريم الطاهري وقال



يا الشيخ الامام رحمه الله المتوفى عنها زوجها سئل حول كابل وان كانت عده تباين  
ذلك الحول اربعة اشهر ومشر فان لم يولد انقضت الدية لم يكن لها السلي فيما بقي  
سمعته منه انا صغيث ثم لما كنت اصف شرح منهاج الشافعي عاودته فبينه فوجدته  
مصر عليه وهو مند هب مجاهد رحمه الله وقال ان مدعي الشيخ في الائمة الدالة عليه  
ليس محققا **و** قال ان المناج ليس بشئ وهو القول المجلي في النسخه شرح الشيخ الامام  
باجتهاره في غير موضع من فتاويه وصف فيه محضرات نفلا منها القول في ان المناج  
ليس بقاوي وسأله تابل بخوبى ان يحكم له به فقال لا حل هذا قبل ان يصل الى باب  
المناج من شرح منهاج ولما وصل اليه لم يدر بل او لم يدر ولست احقق عنه فيه رجوا  
غير انه شبه ان يكون رجلا لانه اطال النفس في شرح منهاج ولم يدر ذلك بعد كان  
يسوع به وسفاده منه مزارا ومال اليه لا يقع الطلاق فيها اذا خالها على خمر او  
خمس وقال ما الدليل على الوقوع وقال ان المنه تحت لجل مطلقه وهو مند هب  
على ان لا يطالب حرم الله وجهه ولا يجد بد وجوبها الا لمن توطا والقيد ثم عدم وجوبها  
الا لمن لا يمين لها ولا دخول فخالف الشيخ الامام الجديد والقيد ثم دعا ودعيت الى ان  
اهل الذمة ممنعون من الربا والنعا بل به فيما بينهم وبغيرهم عليهم وان ذللا لغرض في  
الحكم والحق بر وكومها نقوله فقال واخذهم الربا وقد زعموا به وهو مند هب اي حنيفه  
قال الشيخ الامام في كتاب شيف الغه انا اخاره اذ لم ينظر في دليل على نفيهم عن الربا مالا  
خرج على مخالفة المند هب **و** ان للامام العفرو حل قال من لا وارث له محيا اذا رآه  
مصلحة والاصحاب من مواباته لير له ذلك بل انما ان يعفو على الدية او يقتصر والدي اراه  
انه لا خلاف بينهم وانما هو محقق مناط فحصر تصور ان العفو محيا لا مطلقه فيه كما هو



الغالب قد لا يعفوا محبا وان كانوا غير منكسرين اذا انفردت مصلحة لا يمنع وانما  
سكنوا عن صورته كونه مصلحة لذورها والشيخ الامام ان رآى الصورة المسكوبة عنها  
فعل هذا ينبغي ان لا يعفوا ولا يجعل سخره وسنة خلاف وانا اكتب هنا وجاء كتاب  
فاضي بعلبك ان رجلا اغترب بعتل من لا وارث له ثم رجع فهل يسل رجوعه رآى بلى  
او ضاه نظري القول لانه ان كان مثاله المحلف عنه لم يسل المال بالمصلحة بالمرحمة الوالد  
فهو حق الله تعالى والرجوع في حق الله تعالى بقول وان كان اربا كما يرجع الشئ فهو  
ارث لعموم الناس فلا يعفوا ان يسل رجوعه ايضا فان حمله العقب من الشئ فلا ينفى لعموم  
الكل ووارثوا هذا القابل من حمله المسلمين الوارث وقد يكون منهم ولذله واذا وض  
العقب من على رجل فورث العقب من او بعينه قلده لم يقص ولست بغير هذه الاخذ  
دلالة على قبول الرجوع فانه لو لم اوجب ان لا يحب العقب من على قائل من لا وارث له بطلق  
والى قول بقول الرجوع فيه تعليل الجواب الله تعالى في هذه الصورة وانه لا يجوز قبل الطلب غير  
الطلب والعقود وهو يقصبه ظاهرا في السهم والاطعة وصحة النووي في شرح المذهب  
وفي شرح مسلم والمسلمة مله في السهم وازاله النجاسة والاطعة ومحرمات الاخرام والبيع  
وقسم الغنائم فان قلت اذا وافق النووي وسئل على تعجب المسألة فما وجه ذكره ايضا في باب  
سائرهما فانك ثم ذكرتها ثم ان كانت على خلاف المذهب فلم ذكرها وان لم يكن فلم ذكرها  
هنا قلت انما ذكرها في باب السائر فلان النووي اقره في باب محرمات الاخرام على انه  
مكروه وناد ان مراده انها حرام شرعية فاحوجنا اخلاف من جهة فيها ان تذكرها في باب  
السائر على ان الذي قلناه ان مراد الرافعي انها حرام شرعية وان عرفنا بالبحر في زيادة  
الروضة من غير زيادة وقد يقال انه لا اخلاف في شرح النووي لانه قد فسر ما رآى الرافعي بالكرامة



ولم ينسب لقبه شيئا وقال في شرح المذهب الصحيح الحريم ولدنا في عينه ولم يجر الا على  
مؤال واحد لم يختلف ظاهرا غير ان شيخي في شرح المنهاج عبارة ان النووي زاد في  
الروضة انها حرام شرعية وفيه نظر فانه لما زاد ذلك وانما زاد ان مراده انها حرام شرعية  
ولا يلزم من كون ذلك مراد الرافعي ان يكون هو الرابع عند النووي ولعل وقد صرح بخلاف  
واما انها هل هي على المذهب فلا بد في هذا الباب فاعلم ان قول الرافعي رضي الله عنه انها  
صحت وجد بها صحت في ان اعتقد انها على المذهب فمن ثم عدتها في هذا الباب ولم  
اخرجها في ذلك الباب لان الشيخ الامام اخذ باول النص لله اعترف بان في رواية بعدا  
فذكرت المسألة في هذا الباب لهذا الاعتراف وفي ذلك الباب لا فائدة على التاويل فان كانت  
عن رأي في المسألة فاعلم اني بصفت كتب المذهب وصوت وغاية ما عليه حصلت ان غير  
الطلب والعقود ان كانت فيه مستعنة بمباحة فمن قبله بلا خلاف والا فلا صوغ عند النووي  
وشيخي الحريم صرح النووي بالوجهين في باب محرمات الاخرام من شرح المذهب وصرح بانه لا  
خلاف في الحريم في باب البيع من شرح المذهب ايضا واطلاق نص الشيخ في صريح في الحال وان احدث  
منه غير منسوخ وقد ناول على ان من اطلق الحريم اراد غير المضوم اطلق اكل اراد المضوم ولا  
يجوز خلاف وفي ظاهري بعض الاصحاب بما يوجب منه ان لا يطلب لاسمعه فيه مباحة فهو مضى  
وهذا فيه نظر لانه يشترط اطلاق الثاني في اكل واما العقود فنصرح جماعات منهم الرافعي ومن تبعه  
باسميت بقله ومثله الطلب والطلب غير العقود هو استد منه واضطر الرافعي الحريم على  
الاباحة وعندي ان مراده بها هي اخرج لصاحب الوجوب وان قلنا واجب ولا سامة بعض  
من غير الاستحباب للحريم وان كان ضم الى المحرم غيره فان لفظ الاستحباب منهم لم يقع  
عن قصد بل لما استطرد واذا كان يحرم على المحرم واستثنوا القواوا اجعوا الزيادة على اكل





وانها ليست مما يحرم من قبله غلبه فقالوا يستحب له قتلها ثم زادوا فقالوا يستحب لغيره ايضا  
وفي العباد نوسع ومثلها قول صاحب البحر يستحب وقات على غلبه يعني انه ليس مما يمنع على المجرم  
قتله بل مما يطلب منه قتله وقد جامع الاستحباب الوجوب فيكون لكونه مضر واستحباب كون القاتل  
محميا ينبغي له ان يتعلم مثل ما يحجب قتله لئلا يتحمل ان يحد منه ممنوع منه وقوله صلى الله عليه وسلم  
انه كان بائرا بقتل الدواب العفورا كجدب وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرّم اكل  
العفود وبطريقه اخرى يحجب على الغنابة وسحب لجل احد ولائله ان في العنبر للاستحباب توسع  
وان من حله شيء من المال وهو غير مشرف ولا يتايل باضه حرما كان ام حلالا ثم ان كان  
حلالا لا يتبعه منه ماله والا بداه في سرده ان عرف مستحبه والا فهو مال الفايض قال  
وهذا هو ظاهر الاثر في قوله صلى الله عليه وسلم ما اناك من هذا المال وانت غير مشرف  
ولا يتايل بحدته وما لا فلا سعة تقتل قال وليس في قوله صلى الله عليه وسلم هذا ما تدفع  
ما نقوله لا نأكل قطيعا به لم يعن خصوص ذلك المال الذي دقعه هو صلى الله عليه وسلم  
فلم يسبق الا اعم منه ومن حلال او الا اعم مطلقا بين حلال قال وهذا هو الراجح المبني  
لا الذبح واملى في المسئلة كلاما على الاخف سببه املا عليها وهو غير مفضل فليست عنه في مخرج  
من مرسومه وانه لا مخرج في الذنوب بل ظاهرا جاسر وبعضها اجبر بعض وهو في الاند  
في اسحق الاسفرائيني ونسبه الشيخ الامام الى الشيخ ابي الحسن الاشعري نفسه حرم الله وجهه  
وقاله الامام في اصول الدين وعلى ان الشيخ الامام لم يدر احبارة هذا في غير من كلامه  
بلاذ بدعي في النفس انفاق العقم على خلافه في تفسيره في سورة النجم هذا ما كثر من مذم  
الشيخ الامام رضي الله عنه في الفرع وعلى تركت شيئا من ان **ومن منها الاثمة**  
اصول الدنان فذهب الى ان الكلام النفسي يسمع وهو احد قول الاشعري رحمه الله **مر** وان الله



قديم وهو ايضا زاي ابي الحسن **مر** وان الرضا غير الارادة وعلى فيه احوالا لله واحد  
انه نفسها والثاني عندها وهو صفة فعل والثالث عندها وهو صفة ذات وعن اهل  
القولين الى ابن كلاب ولم يرحم منها واحدا على الاخر **مر** ومن روي في الروح عند قيام الغيبة  
قال والاطن انها لا تعي ابدا **مر** ورحمى انحصار اللذات في العلوم والمغايير قال وما عدل فادفع  
الايم وقال البشر افضل من الملك ولكن لا يحب على المظلم اعتقاد ذلك ولولي الله ما دجا  
من هذه المسئلة لم ينال **مر** وذهب الى القول بالكتب كما يقول الاشعري غير انه يقول ان  
مظلمين بغيبه ولا وصول الى ذلك حقيقة قال في تفسيره في سورة النور بعد ما عدل فادفع  
الناس الذي ينبغي اعتقاده ان الله خالق افعال العباد وانها مملكت لله وان حجة الله عليه  
عليهم وانه لا لا عما يفعل ولا يطلب الوصول الى الغاية في ذلك فليست مظلمين بها مع صفة  
من لغتها ملك وهذا هو الحق وقد قرئ في شرح مختصر ابن الجواب وذهب الى ان اطفال المشركين  
في الجنة وتوقف في كونهم حدم اهلها وقال ان ورد نص في هذا ابع والا فليس يلزم وله على  
مسئلة الاطفال كلام طويل يقتضيه في سورة الطور وكلم فيه ايضا على مؤلوه  
بولده على الفطرة وقد تعلم علمتها في الغنابوي ايضا لكن مختصر او ما ذهب اليه من ان اطفال  
المشركين في الجنة هو اختيار النووي غير ان النووي يقول كونهم في النار عن الاحكامين وبارزعة الشيخ  
الانام في هذا القول والذبي بقله ابن عبد البر عن الحسن القول بالوقف فهم وذهب الى  
استيعاب المتامى صغيرها وكبيرها على ما وسهوها على الابناء عليهم السلام قبل النبوة وبعد  
**وما اعجب** به تفسير اوصاف واصولا ونحوها وسطا وبلاغه وتوارخ وتباين وتبديل  
وانت باذهب الى ان عنده ذات الرفع كانت بعد خسر وهو زاي الخدي خالفه فيه اهل المغايير  
والسبب قاطبة واخرهم شحة الدبالي خالفه ايضا **مر** وان الحسن لم يمنع من سمة ثب الاصل





العتيقه ولا غيره وهو زاي اجمن جبل وكحي بن معين **م** وانما ان يكون يعقوب او شعيب  
او غيرهما من الاجتبا عليهم الصلاه والسلام حصل له عمي وسد ذلك على يد عبده واول  
جميع الطواهي الوارده فيه **م** وذهب الي ان في ثا ولد في بن ملك بن النضر ثا انه وهو  
راي سخره الدنيا **م** وان دمشق فتح عنوة **م** وان المفهوم حقه في الشيخ لا في اللغة ولا في العرف  
وان يعيد بم المعجول عند الاختصاص وفاقا للبنايين **م** وان الاختصاص من غير الحفظ لا فالح  
وان تعجم البله في سباق النبي باليوم لا بالوضع **م** وان العام المخصوص حقيقه قال والمراد  
به المخصوص مجاز الاجماع **م** وان من الاستغناء منه ليست للجوم في الافراد بل لما هبته ولا يظهر  
سببه ومن الاصول خلاف معنوي **م** وان قولك من عندك تطلبه المصور لا الضيق  
وقوله في نحو قوله الله من قوله ولين ساهم من خلفهم لقول الله اسم مفرده ولا يعرف خبره عند احمد  
ولا عند اخبره محذوف **م** وان الحجاز والحجر وراذوقا خبر لم يقد ركان ولا استقر بل  
فل من خبر سببه وهو مذ هب اي نزل السراج من النجاه **م** وذهب في قوله تعالى ربنا امنا  
اسئل واصننا اسئل القول السدي وهو ان الله تعالى اصاهم في الدنيا ثم احياهم في العن وقت  
سؤال الملكين ثم اماتهم فيه ثم احياهم في الكسر واجاب عما يورد عليه من انه يلزم من الاصل ثلاث مرات  
انما بان احياه الذي تحفل الامانه عقدها لا بعد بها وانما ان الله تعالى احياهم في قبورهم وسمى  
ذلك احياه فلا يموتون بعد ها وبعد هم في المستبين من الضعفه في قوله الا من شاء الله قال  
ولاحر ذكون الاصل ثلاث مرات لان الابه ساهمه عن الثالث لا سببه ولا مطمع في استيف  
مذاهبه في اصناف العلوم ومن احاط علما بما في هذا الترخي وحصل على ترجمه الشيخ الايام  
من كتاب الطبقات الكبرى احاط بعلم جبر من علوم الشيخ الايام وقوايله فان ترجمته في  
الطبقات الكبرى ان يبد من ضمن ورقه غالبها فوائد ومبايع عنه جمع الله بينا وبينه

اماتهم ثم

في داره امته **وهذه فوائد** سمعتها منه مشافهة ودرت بعضها في الطبقات  
الكبرى وراحت جمع شملها هنا سمعت شيخ رحمه الله يقول وقد سئل عن الحلقه السود التي  
اجرت من قلب النبي صلى الله عليه وسلم في صغر سن قواذه وقول الملك هذا الشيطان  
منك ان ملك الحلقه خلفها الله تعالى في قلوب البشر فابله لما بلغه الشيطان فيها فارتك  
من قلبه صلى الله عليه وسلم فلم يبق منه مكان فابل لان يلقى الشيطان فتدش فاعدا  
معني الحديث ولم يكن للشيطان فيه صلى الله عليه وسلم خط قط وانما الذي نفاه الملك امر هو  
احداث البشره فارتل الف بل النبي لم يكن يلزم من حصوله حصول القذف قلت له فلم  
خلق هذا القابل في هذه الذات الشريفه وكان يمكن ان لا يخلق فيها فان لا يخلق فيه  
الاخر الا ان الله خلقه فخلق الله الانسان فلا بد منه ومن عه كذا به من ابنه طوار  
بعده وقد زاي الاخ شحنا الامام ابو طاميه اخه الوالد رحمه الله بعد موته في نوبه وعليه  
انوار وقع في مقه انها يتركات هذا الحديث **سمعت** شحي يقول في المصلح في الجمع عند قوله  
خشع سمعي وبصري وعظامي وشعري وبشرى وما استقلت قدمي ان تحضر عاصده في هذا الظلام  
بان يكون الخشوع محققا في القلب طاهر اثر على هذه الاعضاء لمحقق صدق هذا الخبر  
والا فالاجابة من يدى الله تعالى في هذا المقام على خلاف الواقع صعب الا ان سادها صورة  
في حال من هو كذلك وهو مجاز فقلت ثم هذا المجاز خبر من ان لا يرد شي بالطيه بل بحس الانفاط على  
الكتاب اعنادا من غير حضور المنيه **سمعت** شحي في درر الك من العن يقول  
وقد سئل ثلثه اذخر واسئله افر زفها ثلثه فقلت انا البناح بلا وفي قال على الفور البناح بلا وفي  
باطل لان قوله صلى الله عليه وسلم ايا امره تلحى نفسا بغير اذن ولها فضاها باطل اما ان  
يراد به حقيقه القبط او صورة التراج وهو الجزء الباقه القابل او بقية بقية من يد ربح فيه  
او شي يلزم منه واخذ هذه الامور الاربعه او الفذ المشتل من الاول والثاني





او الاول والثالث والاول والرابع او بين الثاني والثالث والرابع هذه  
 احد عشر فتى بقدر اراده واحد منها بل يتم نبوت الحكم في صورته مع واحد منها ما  
 لانه جابر الاراده مع صلاحه اللطيف وفيها شرف بالاجل فاذا ثبت احد الزمان  
 الاحد عشر فثبت الاخر وهو ان النسخ بلا ولي باطل وايضا فاعتقوا ان الطلاق راجح  
 لانه على احد عشر بقدر اراده دليل واحتمال الصحة على احتمال واحد لا دليل عليه يكون  
 من جوحا فاعتقوا الصحة مع ذلك متمنع لانه يلزم منه التراجع بلا مرجح وهو باطل يكون  
 اعتقاد الصحة باطلا فثبت مقابله وهو اعتقاد الطلاق **مجمع** شيخ رحمه الله في  
 دليل الخرابه يقول وقد قيل من الدليل على بطلان المصحف دليله القياس على بطلان الحجر الاسود  
 وبطلان العلم والوالد والفاصل ومعلوم ان المصحف افضل منهم وسبق بطلان الحجر الاسود ما ورد انه  
 بمن الله في الارض والقارة بطلان من من يقصد اكرامه فعمل اشارة الى ذلك تعالى الله عن الشبه  
 قال وهذا معنى الحق في بطلان الحجر الاسود والقرآن منه اسفل فصوله للاخر  
 شيخ يقول لا بد للاول من ثاب ومن زعم انه ثاب لما لا ثاب له اصلا اول فقد اعتقد  
 فقد اطلق على الله تعالى ولا ثاب له قال لا ثاب له في الالهية والطلاق الاول عليه معنى الله  
 التيق في الوجود على غير ذلك فاعتقوا من حبه قال لا شططونه من ثابته واول افعال فضل  
 فاذا لم يقص لا يقضي الا المكارمة في الوصف الذي استفت منه صغته اما المكارمة في الجنب  
 فلا تقتضيها الا الامانة فله وله على ذلك في سورة الحشر كلام يقين **مجمع** شيخ يقول  
 قواعد الفلاسفة الفاسدة ان الواحد لا يعبد رعبه الا واحد لانه لو صد رعبه اثنان  
 واحد فكونه مع راجح مثلا فليكون مصدرا لثابت فالمفهوم ان كانا داخلين في الذات  
 لزم الترتيب او خارج لزم التسلسل المنسحق او لاخرى الى الترتيب الى اخرها نظيره من الشبه  
 وهذا الذي قالوا انفسه بلزم في الواحد الصادر مع كونه صادرا عن الذات والسبب عندهم

سوته فقال لهم الصادر وثابتين القادر فيه اثباتا كوننا داخلين او خارجين واحدا  
 داخلا والاخر خارجا وسقط كل على قسم ما يقضوه به فثبتت قضايتهم قال في شيخ رحمه الله  
 وقد انتهى في التلاوة الى سورة الفرقان الى قوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه سالت  
 شيخنا الحسن البجلي لم لا قيل اتخذ هواه الهه فزال في الجواب من اربعين سنة  
 حتى يثبت ما قبلها وهو قوله واذا راوك الى قولهم اذ كانوا ليضلنا عن الملتصا فقلت ان المراد  
 الاله المعهود الباطل الذي ملكوا عليه وصبروا واسفوا من الخرج عنه فحمله هواهم  
 قلت وقد يعتبر في سؤال البجلي وحجاب الشيخ الامام على ما سألني فيها وانا اوضحها  
 فاقول هواه خبر عن المبدأ الذي الهه والخبر محط الغايك وقصده هذا ان يكون اتخذ الله  
 الهه فجعل هواه والذي جعل هواه الهه لا يكون من مومنين محمدا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يوم من احدم حتى يكون هواه نبي لما حث به فمن عبد الله جعله هواه وغرضه فقد  
 احسن فليف ناذي عليه بالدم والمقصود انما هو عدم من اتخذ هواه وغرضه الله سبب  
 واعتقاده الهالا من عيسى ويغير من الجواب ان هذا السؤال صادر عن توهم ان المعنى بالله الهه الاخر  
 الاله الخلق والامر وما المعنى به الهه الصميم الذي اعتقده الهه واما الهه هواه فمقصوده  
 بالباطل محله هو وضع ما في محض الهوى ونفس الغرض واستدل على ذلك بقولهم ان  
 كان ليضلنا عن الهتنا فم انما نطو في الهتهم وهذا جواب يقين وقد وقع في سورة البقرة ان  
 من اتخذ الهه هواه وذكر الشيخ الامام في تفسيرها هذا السؤال واجاب بانه لو قال اتخذ  
 هواه الهه لم يقدر غير انه اطاع هواه حتى صبر الهه ومعبوده واما اتخذ الهه هواه فانه بعض  
 الاله المعلوم الثابت في العقل والشرع كونه الهه جعله وصبره هو هواه فلا شيء يعبد غير الهوى  
 ونوع الاله حيث حضر الاخر في الهوى وبمفعولا اتخذ لمون الاول محولا الى الثاني فهذا الحاف  
 حول الهه عن الذات الواجبه الى ذات هواه ولو علمت لم يحصل هذا المعنى انتهى وهذا جواب على



الله المعنى بالمعبود بحق والاحسن الجواب الاول وهو ما كان بدحة في اخر عمره اما  
نفسه فافهم من هذا وقد ما ملك انا انما سورة النجم فوجدت قوله تعالى قل ذل  
لا تعني عنهم ما كتبوا شيئا ولا ما احدثوا من دون الله اوليا الى قوله بعد عنهم وما احدثوا الا  
الذين يبدلون على ان المعنى بالله المعبود بباطل وما ملك ايضا قوله تعالى لقد خلقنا الانسان  
ان الله هو المسيح بن مريم ولم يقل ان المسيح هو الله ووجدت قوله هو المسيح الذي هو  
المسيح هو الله لان فيه نبيا لاله الحق بالطلبه وان اشترك في البعض وقوله تعالى ان اول بيت  
وضع للناس للذي ببكة ولم يقل ان الذي ببكة لاول بيت وضع للناس فوجدته احسن  
لان المحدث عنه اول مسجد ما هو لا ملة هل هي اول مسجد فامل هذه الاقدام الراشحة  
في هذه الآيات المتعارفة بعضها ببعض **سبع** يعني يقول الرجل عند وفاته  
كل مسلم حيا اذا هذه الصلوات الخمس ومشي فوطه مفترط في صلاة كان معمله بالعلم  
لان فيها التلذذ علنا وعلى عباد الله الصالحين ومما اذا قال ذلك اصابت كل عبد صالح في  
السموات والارض فاذا امر له صلاة واحدة سمعت الدعوى عليه وان لم يكن على وجه احسن  
من كل مسلم وكان يترجمها تاركا لحو الله تعالى وحق العباد ووجدت في كلام الفقهاء ما يشهد  
له لما قاله **سبع** يعني يقول في العرف من تقديم السلب وتاخر ان يقدم لقوله  
ما دل ما ينبغي المراد ركه اذا سلب العزم ولا يفيد العزم لانها سالبة محصلة بعض الموصف  
الموصلة والموصف بعض العزم فلا يفضي بغيرها وان تاخر لقوله صلى الله عليه وسلم طرد ذلك  
لم يكن وقول الكاظم عليه السلام ما صبح اذا العزم لانه علم بالسلب على كل فرد وذلك هو العزم  
قال وقد قيل في بعض غيرهما من الطريقين ما لم ارضه قلت وقد ذكره في احكام كل  
**سبع** يعني يقول سبحانه ان يكون الخروج للحج يوم السبت ففيه خروج النبي صلى الله

عليه وسلم بحجة وقد صح ولم بدحة الفقهاء قلت وخروج صلى الله عليه وسلم فيه بحجة  
مخرج دين الحبل والسرعي وفي لحافه بالشعر في خروج في اصول الفقه **سبع**  
سبحي يقول وقد ذكر قول عبد العزى بن سعد النخعي ان الرجل الذي اتي النبي صلى  
الله عليه وسلم فذكر انه وطئ اهله في رمضان سلمه ابن مخنف البصري وان ذلك كان بهار  
وانه اصح من قول ابن اسحق لبلال ان ابن اسحق لم يفرقه به ورواه الشيخ مذيلا ايضا وحسنه  
وان رجال اسناده ثقات وان المحار فقهه انما وافعه وان حديثه اي حديثه في  
الوقائع وحديث سلمه بن صحير في الطهار وقال ومما كان المبهمة في حديثه اي حديثه  
هو سلمه بن صحير فيكون قد وقع له وقعان ام غيره سالت شعبة لم يقول المصنف في  
الاصل ان طنا لك عند ولا يقول عند مع عود الغنم في طنا على جمع قال لانه  
فقد ان يكون الخلق اجفون بمنزلة عند واحد وقلب واحد **سبع** يعني لم لا  
يعنى وبن ابي الصدة في واحداها عند الصوفية وقد قال الله تعالى وان محفوفة  
وتووها العضم او بوضوئكم فقال المراد ان قلب الصوفي لا يشار بالاعلان لانه لا يشر  
من الله فحانا بالنسبة اليه سوا وان كان اليس من حيث هو افضل من احسن **سبع**  
سبحي رحمه الله يقول وقد ذكر في السهلي في قوله صلى الله عليه وسلم او يخرج من ثم ان فيه  
دليل على حب الوطن ان احسن منه ان يقال بحديث نفسه لما بها على الاخراج من فوات  
ما ندب اليه من ابا نصر وهذا يتم فان ذلك مع التلذذ والابدا من قب مع الاخراج  
مقطع وذلك هو الذي لا شيء عند الانبياء عليهم السلام اعظم منه لان اشتغال امر الله  
واما مغارقه الوطن فهو امر حبل والنبي صلى الله عليه وسلم اجل واعلاما من الوقوف  
منه في هذا الموطن العظيم **سبع** يعني رحمه الله عليه قول الغزالي عند ذكره في خصائص



رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا اذا وقع نصر على امره فوقع منه مؤقعا وجعل على  
الروح تطليقا لمضيه زيد ولعل البر فيه من جانب النجاة انما يتطليقها النزول  
عن اهله ومن جانيه صلى الله عليه وسلم ابتلاؤه بسلطة الشريعة ومنعته من خاتمه الامن ومن  
اضمارها لفظ الاطلاء رولاك ليد قال تعالى وكفى في نفسك ما الله مبديا انتهى لفظ  
الوسط وقدوة الرافعي عنه سكتا عليه قال لنا الشيخ الامام مرات هذا منكر ولم  
يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لنجبه امره احد من الناس وقصة زيد انما جعلها الله تعالى  
خاصة به في سورة الاحزاب من اولها الى اخر القصص قطعاً لقول الناس ان زيدا ولد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وايطالا للنبي في الاسلام واليه الاشارة بقوله تعالى  
ما جعل الله لرجل من فلان في حوفاه ابني من ابوس في الاسلام الى قوله تعالى وما جعل ادعياهم  
انباكم ذلكم قولكم بافواهكم الى ان قال ادعوههم لا باهم هو امطه عند الله ثم توافى الله تعالى  
السورة الى ان قال وما كان لمومن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم  
اخبره من امرهم يخبر بعض على امثال امره تعالى في طلاق امره زيد ثم قال تعالى  
وكفى في نفسك ما الله مبديا يعني من امر زيد في طلاق امره ومن وجد ان اباهما  
لا من محبة معاذ الله ثم معاذ الله ثم من الله تعالى بالقول الصريح بعد المعنى الطويل  
ان البر في ذلك ابطال النبي ونسخه ورفع بالقول والجعل لتعلم الناس انه لو كان  
ولماله لما من وج امره فقال تعالى لعل لا يكون على المؤمنين حرج في انقاج ادعياهم  
ثم قال تعالى بعد ما كان محمدا با احدهم من رجالكم فمن تامل هذه السورة وقرب  
ش من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي بالعلم الفاعل ان خرج امره زيد انما  
كان ذلك لا لعنه وانه صلى الله عليه وسلم كان ادره الناس بالطباع البشرية لزوجها

على ما توهمه الخيال وكان بشوق عليه ذلك وما كان لعلنه ان يحكى ثم امر الله  
والله الا ان زيدا بقوله وكفى في نفسك ما الله مبديا قلنا لست الا به امره بالاطلاع وما  
امر الله تعالى من زواجها لا يطل النبي وان كان زواجها اشق شي على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قلت وسبغى لعل سلم ان يعرف هذه قلت وفيها مؤمنان مستملان في طام  
المر الى احد في هذه الذي يبه عليه الشيخ الامام وهو اهم في الدين مسبغى بلفظه بطي البدر  
والثاني منه عليه شجرة ابن الرقة وهو قول القس الى في قصة بر بن لوش طه الولا للمباغ  
موجها ان احكها الصحة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يامر بفاد قال والدار  
المبلغ فانه في غاية المعجز عن القياس قال واحتمل بعد من مثله من انك دع في  
هذه المثار طه اهون من ثوبش فاعده من القياس قال ابن الرقة هذه عتبان  
في طاهرها مسند في حق من لا يطق من الهوى والبض حقه ثم على القياس الاجماع  
وسبغى الخيال اصل من ان يترك ظاهرها ومرة بالمتاهة استعمال اللفظ  
في مجاز لا في حقيقة قلت اما انه لم يرد بان هله امر منكر فهذا الاشك فيه واما انه  
استعملها مجازا فلا بل السرف لفظ المتاهة الى السهل استعمال اللفظ وان اردت  
حقيقته توسعا ونش بقا شرط الولا وان خالف القياس سوغه التارخ واما  
بقوله واشت مل لهم الولا واما بتوث الولا على حب الشرط فامر اخر وكونه اذ لم يثبت  
يكون عند راو خط بعه ممنوع بل هو جز من حاول تعبر الشرع ووضع الولا لم يبعده  
الله تعالى ودعوا ابن الرقة الاجماع على بقدهم البض على القياس ان معنى البض القاطع  
فصحيح ولكن ليس خدث بر من منه وان على اعظم منه ومن اخبار الاحاد ممنوع فان الناس  
مختلفون في تعارض غير الواحد والقياس لا سيما حين واحد ليست دلالة توبه في معارضه



دليل قاطع او في بيت من قاطع فما بينه عليه الشيخ الامام اشرف واعلاننا به عليه شجرة  
ومن نال كلام الجدليين وجعلهم حبرنا ما يطلقون المشاهدة الشرعية وانما يعنون بحقول  
المعقودات حق الله تعالى مسنده على المشاهدة ولا يعنون بما انكروا ابن الرقعة ولا يظن  
بما انكروا عليه وقول القائل هذا بغير قول الرافعي في الاطلاق وحكاية من الامام في  
الحديث مكره على الشهادتين ان الظاهر من المحمول عليهما بالسيف انه كاذب ومن  
يسمع هذا يقول قائل الشهادتين ليس بكاذب لان الكذب عدم المطابقة لما في نفس  
الامر وقابل الشهادتين مطابق فليف قال كاذب وما هذا الاطلاق العجيب ومن حقق  
يعلم ان المراد كاذب في احاديث عن نفسه انه اسلم لا في معنونه محبته وقد صرح الامام  
في النهاية بالطرف فقال كاذب في احاديثه وانما الرافعي حذف هذا الحار والمجنون وراى  
يظهور الاثر فيه فورد ما لا يقله وحواله ووضح ان زان المراد غير قال في البيع  
الامام استمى ما يعلم قوله تعالى ولئن استطعوا ان يعبدوا ابن النصارى ولو حصر صمم  
مع قوله فان حقت ان لا يعبدوا فواحدة مجوزة بل هي لا يجوز لاحد ان يثبت على  
الواحدة في الجواب قال شيخنا معزله الرزق ما موز بالانفاق ولا شيء من المأمور  
بالانفاق منه بجرام يتبع لا شيء من الرزق بجرام وتبين الصغرى انفقوا انما رزقكم الله والكبير  
انه لا يؤمن بانفاق المحرم قال في البيع الامام رحمه الله البيهقي في راجع اثر من اربع  
لرسول صلى الله عليه وسلم بواطن الشريعة وطواجرها وما لا يسحق من ذمها وما لا  
يسحق وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلم الناس حيا فجعل الله له نسوة  
يتعلمن من الشرع ما يشرعن من افعل له واسمعته من اقواله التي سخر من الاضحاك  
بها حفرة الرجال ومجمل نيل الشريعة وشرع مد النكاح لكثر الناس فلو كان لهذا النوع

اباحه

ومنهن غالب ما بل الغسل والختن والعدة ونحوها قال ولم يكن ذلك لشهوه فيه  
صلى الله عليه وسلم في النكاح ولا كان حب الوطى للذة الشهوة معاذ الله بل انما حب البه  
النكاح ليقول عنه ما يستحقه من الامعان في التلطف به فاجل من لما فقه من الاحكام  
على فعل الشريعة في هذه الاثواب وايضا فقد يقطن ما لم يكن سفله غير منما رايته  
في مناميه وحاله خلوة من الاثبات النيات على نيوته ومن حبه واحترامه في العبادة  
ومن امور شهده لما لم يكن له ان يكون الا لشيء وما كان يشاهدها غير من  
فحصل بذلك خير عظيم وهذه فائدة نفيسة تلحق بما قد مناه عنه في واقعه زيد  
بن ثابت وقد كتبت استحسنها واطمنه لم يسبق اليها ثم راي صاحب النسخ نسخة  
اليها في محضر المسمي بها به النفايه وهو من احسن محضرات الفقه في كتاب النكاح وهو  
ما حيب الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلع النكاح على ما لا بد به ويسبق ما نسب اليه مما لا يجوز  
عليه قلت ولست متفان بما بين من اخلاف طاهرين وطلال ناديه وحيله لم يطبع  
عليها سواء فبين من ظفنه سواء فان بين النجاس بشر ابن ثلاث وسبع سنه  
بنام فسيقول النكاح ان زاحمة نلته عقيب نومه اطم من زاحمة الملك وعقده جمع  
ليطلب به ولا يقبل احد انه راي خالطا ولا يولا حتى قيل ان الارض تبلغ ما لعله  
يكون منها الى غير ذلك من الجمله المعية فلو لم يكن الا هذه الجمله للفقهاء لشرهده  
سنونه صلى الله عليه وسلم مع ما ينضم اليه من قول عائشه رضي الله عنها ما رايته منه ذلك  
ولا راي مني وعبر ذلك مما تعلقه سنونه من مثله حيا به وعظيم وفائه وحسن اخلاقه  
وطيب احوائه وانه ما عاب طعنا قط ولا سم خادما ولا حر قلبا وذل منه لفق  
ولا هوان منه ولو شالا سجد المملك والبشر وكان الكل منسوبا له وغير ذلك من صفاته



التي لا يحصى كتاب مع حجة القضاة فيها سمعت الشيخ الامام يقول لم يكن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقرا من المال قط ولا كانت حاله كالفقر بل كان اعنى  
الناس بالله وقد خاض امر دنياه في بغيته وعياله وكان يقول في قوله صلى الله عليه  
وسلم اللهم اجب مسكنا ان المراد به استكانه القلب لا المسكنه التي هي ان لا  
يملكه ما يقع موقعا بين يديه وكان شديد التمسك على من يعينه خلافاً لذلك  
قلت وهذا حق فان من جاءه من ارض اباها وكان مع ذلك قادرا  
على تناول ما فيها كل لحظة لم يوصف بالعلم ونحن لو وجدنا من له مال جزيل  
في صندوق من خواتم ثمنه لو سمناء بسمه العنا المبرط مع العلم بانه قد سرف  
او بخله عموما الى ان كان معينه فقيرا فليفتلح بسمي من خزان الارض بالنسبة اليه  
اقرب من الصندوق بالنسبة الى صاحب البيت وهي في ذلك محبت لا سغير بل هو  
ابن ملته بخلاف صاحب الصندوق فما كان صلى الله عليه وسلم فقيرا من المال  
ولا مسكنا قط نعم كان اعظم الناس جوارا الى ربه وخصوفا له واشدهم في اظهار  
الافتقار اليه والتمسك بين يديه وقد قال الامام اهل انوحاتم بن حبان في  
صححه عند طلابه على قوله صلى الله عليه وسلم لست كاطلح اى اطمح واسعى تاصده  
في هذا الخبر دليل على الاخبار التي فيها وضع النبي صلى الله عليه وسلم المحج على يديه طما  
اباطيل وانما معناها المحج لا المحج وهو وطن في الازار ان اذ الله عن وصل  
كان يطعم رموه صلى الله عليه وسلم وبسته اذا وصل فليفتلح بسمه جاعا مع عدم  
المصاب حتى يحتاج الى شئ المحج على يديه وما يعنى المحج من الجوع قلت ولم يكن ابن حبان  
ليذهب عنه ذلك حتى خرج ابو بكر بالباهج وقبلة قول النبي صلى الله عليه وسلم والذي



لنفسه بك ما اخرجني الى الجوع وقد خربت ابن حبان في صححه قبل هذا احدثت ولكن  
لعله يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل قبلة ما اخرجني الى الجوع حتى رانها قال  
ما اخرجني الى الجوع وأشار الى رجوعهم وباحمله ان عن تاذيل انه صلى الله عليه وسلم  
كان بجوع وادعى ان حرة الاخبار الوارده فيه ظاهرة فيه جلد فهو جوع احتيا بي  
لا اضطر ابي ومعنى قولنا احتيا بي انه كان قادرا على ان يطرد عنه بغيته اما بان  
يصرف عنه شهوة الطعام والشراب مع بقا القوة باذن الله سبحانه وقد اتفق  
ذلك الخلق بين امته واما بعد به الله سبحانه له المعينه عنها كما اتفق في الوصال  
واما تناول الغدا وكان صلى الله عليه وسلم بجوع تارة والجوع حينئذ افضل في حقه  
وشبع اخبري والشيخ حسنة افضل في حقه هذا هو الذي نظري **سمعت**  
الشيخ الامام يقول من اختلف العزيب الذي لا تكاد يوصله حكاية الشئ من بعض  
افضل الطلاب ان الصلاة على الغور كما قال بذلك خلق في الحج وان تاجرها عن اول  
الوقف معصية وذخيرة في النوادر الهداية **سمعت** شيخ يقول طن بعضهم  
الصنفه امان وقوع محين في سنة بان سبت بمن دلفه الى نصف الليل من ثلثة الحرم  
ياي لانه فطره ثم شجع الى عتقه قبل العج وقد اخرجته حجة اخرى وهذا  
غلط لانه قد بقي عليه بغيته اعمال الحج وغيره ولا يجوز ان يحرم نفسك وهو شغل  
بنك اخرى قال وقد رأت المسكة مضمومة للثاني في الامم ذخرة في النوادر  
الهداية وفي شرح المنهاج ايضا سالت الشيخ الامام رحمه الله عن ذلك الى ان كان  
ضمير فشره تحسبه ما قلت يحرم على الناس ما فعله قال نعم قلت بسعي ان لا يحرم  
لان الشرب لم يأم لعلم العلم والناس لم يسب الى جرم فقال لانه حق المعصية



التي طلب الشارع ان لا يكون سائر الشيوخ الامام ونحن رجب فخرت على الشيوخ  
 في الشيء فقال باني سند ضرتها فقلت لا استوفي منها متقده مباحة الى وهو  
 المتي فخرت الى روح زوجته تاحيا لا سبفا ما يحب له علمها فينتقم واعجبه وقال  
 فلا يطلب منها استرع من المعتاد من مثل فقلت هذه فائدة لا استوفي السير من ذاب  
 الاعتدال المعتاد منها استرع بوماني ذهلي ذاب في جماعة ونحن شباب اذ مننا  
 حلب بقطر ما كاد يمس ثيابنا فنهت نه وقلت باطل يا ابن الطلح واذا بالشيوخ الامام  
 سمعت من داخل فلما خرج قال لم شئتم فقلت تما فقلت الاضواء البس هو طلع  
 ابن طلع فقال هو ذلك الا انك اخربت الطلام من مخرج الشم والاهانه ولا  
 شئ لك فقلت هذه فائدة ولا بنا حتى احدث بصغته الا اذا لم يخرج مخرج الاهانه  
 واعلم ان ملاذ بني وسيد الشيوخ الامام من البحث وما سمعته منه من العوايد  
 اصناف العلوم لا يسئل الى الى حيزه للمثيرة فقد كان يني وسنه من ذلك صبا  
 وما لئلا وزها را نوما ونقطه سفا وحض اصحه ومرضا فاما وفوق داو على جنب  
 للشي ملاذ مني له ما يطول شجرة ولا سند من الاجل وقت وقابعه او ما يشهدنا  
 ولم اورد الا ما يحلو في عهده وكشف خبايته فليقع الاحتمال به والله التوفيق فان قلت  
 ما اذ عيتم من بلوغ الشيخ الامام عفي الله له ولكم درجة الاجتهاد المطلق من دود  
 بقول الخيال في الوسط وقد خلا العصر عن المجتهد المستعمل وهذا لم ينفرد به  
 بل سبقت الله الفاعل شيخ الخراساني ودرجة الراعي والنوب في الوسط  
 سلكن عليه فقلت قد نظرت في هذا الطلام من مري وفكرت فيه وطهر الله من  
 سبقت الله انما انا اذ واخلا عن مجتهد فابم باعنا القضا فان لم يكن على القضا في

زمانا فخر من مؤف ولا منظور الله بليد علم بل كانت جهده العلي منهم من نابون  
 بافهم من القضا وكيف يمكن القضا على الاعصار تجلوها عن مجتهد هذا المنكر  
 من القول والفعال بانه كان يقول لك بل في مثل القضا اشلي من مذهب  
 الثاني ام ما عندي وقال وهو الشيخ ابو علي والقاضي الحسين وغيرهم لسنا نعلم  
 لك في بل يوافق واقرا رايه فهاهنا كلام من يدعي زوال رايه للاختصاص  
 وقد قال طويلا لا تجلو حل عصر عن مجتهد وهي سلة خلا فيه من الاصول  
 بحسب قول المجتهد المطلق في الدين ابن دقيق العيد انه لا تخلوا العصر عن مجتهد  
 الا اذا تداعى النيمان وقد ثبت الناعة وهذه الفرض الذي نحن فيه قد كان  
 فيه هذان الرجلان وهما الوالد وقيله ابن دقيق العيد ما شئت اخذ في انهما  
 بلغ هذه الدنيا وجاوها وقد نطق الوالد وقيله شيخه ابن الرفعه وكان من  
 اقران ابن دقيق العيد بان ابن دقيق العيد مجتهد لا شك فيه وما اختلفت بينهما  
 ابن عبد السلام في انه بلغ رايه للاختصاص وهذه الاية عصر الا وقد قام الله به  
 الحجة بعالم من المسلمين ولين يرحم الله تعالى فابده وان تعاقبت مراتب القاميين  
 وشيعة الاسلام طاهرون وان اختلف ظهورهم على ايدي المطهرين والله اكرم والكي  
 والناس احسن الحمل فلهذا معا شرا خواصنا شغلنا الله وانا هم ما يرضيه وانا ما عليه  
 لعنتنا قد سطن باها لينظر فيها المصنف ويعلم ما يقع له ان حق الحق لله عودا  
 على يد ومحمدا على مسح ومثل الله على سدا على الصادق الامين وعلى اله واصحابه  
 الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كبيرا الى يوم الدين اللهم ارحمني وارحمي واعف عني  
 وله رحما ورعني وعنه واجمع شلي في دارك اميد على موافق رحمتك وبطونك

اظهر





منجى بالنظر الى وجهه مستغنى من ضلّ مكن من الفوز الا عظم عندك ولذلك  
 والدي ودرتهم اجمعين اللهم ايسلك الرضا بالقدر وبرد العيش بعد الموت  
 ولذو الطرا الى وجهك من غير ضامض ولا منه مضله واسلك العفو والغافله  
 والمغفاه الدائمه في الدين والدنيا والاخرى واسلك مؤجات رحمتك وعن ام محمد  
 والعنبره بن طبر والبلاده بن خلثم والفوز بالحبه والنجاة من النار لا تدع  
 يا ذنبا الا عفى عنه ولا همما الا فرجه ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها يا ارحم  
 الراحمين اللهم اغفر خطي وهزلي وخطاي وعبدتي وظل ذلك عندك اللهم اغفر خطي  
 وجهلي واسترني في امري وما انت اعلم به مني اللهم اني اعوذ بمعافاةك من عفونتك  
 وبستر ضالك من مخطئك وبك منك لا اجمع بينا عليك انت كما انت على نفسك اللهم  
 اجعل صديقي خزانة من خزائن توحيدك وجوارحي من خدام طاعتك ونفسي مطهنة  
 بفضلك وفدرك وعلمي عملا صالحا سقيلا لذاتك وسبائي معقورة عندك  
 مسورة بحملك وجلي عن بني ابلد لك قريبا لعقبك انما ما يخوف منك  
 مستقر بالقلوب نحوك منع بالنظر الي وجهك مسترجا بالرضا بفضلك اللهم اجعل  
 في دلي نورا وفي لثام نورا وفي سمع نورا وفي بصر نورا وفي ظمعي نورا واتباع نورا  
 ومن فوقي نورا ومن تحتي نورا واجعلني نورا واعطني نورا اللهم ارزقني فيها بشر بعثك  
 وحفظ كتابك وقيامه عملا وعملا ونلاوة وندبة وجمعة عليك متصلة بالموت  
 وفدبة صالحة وافعل ذلك كله باخي وذريتنا واهل وذننا اجمعين وصلي الله على  
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ما ذكره الذاهبون وعل غفل عن ذكره الغافلون اللهم  
 وسلام على المسلمين واحمد لله على كل حين



يوم السبت في والعشرين من شعبان المبارك سنة سبعين وسبع مائة  
 منى بالهدية بظاهر دمشق وشعب عند الوهاب بن علي بن عبد الله الكافي السبلي الكوفي  
 عفى الله له ولوالديه وجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وسلم سلمها كسر الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم  
 وكان الفراغ من نسخته يوم الاثنين من شهر ربيع الاول سنة اصد سبعين وسبع مائة

